الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

10 YEARS+ ANNIVERSARY

80 YEARS+ SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

تقرير الاستدامة السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية

FRA SUSTAINABILITY ANNUAL REPORT

2021

مجمع المعرفة للثقافة المالية
FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

Where knowledge is created and disseminated حيث نصنع المعرفة وننشرها

WWW.FRA.GOV.EG

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

حيث نصنع المعرفة وننشرها

Where knowledge is created and disseminated

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

تقرير الاستدامة السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية

FRA sustainability annual report

2021

حول هذا التقرير

الهيئة العامة للرقابة المالية

***G102-5 G102-4 G102-2 G102-1**

تأسست الهيئة العامة للرقابة المالية، والتي يشار إليها خلال التقرير بـ «الهيئة» أو «نحن»، وفقًا للقانون رقم (10) لسنة 2009، والتي تضطلع بتطوير منظومة التشريعات وتحديثها، وتبني سياسات واستراتيجيات فعالة لتطوير الأسواق المالية غير المصرفية بجمهورية مصر العربية، والعمل على تعزيز نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي من خلال المساهمة في توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة. كما تتطلع الهيئة إلى العمل على تحسين معدلات الشمول المالي من خلال التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة؛ بتسهيل نفاذهم إلى التمويل، مع دعم سياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب، بالإضافة إلى تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها التنافسية من خلال انفتاحها على مصادر التمويل المختلفة.

سياسة التحرير

يعكس تقرير الاستدامة العمل الذي قامت به الهيئة خلال عام 2021 لتعزيز ممارسات الاستدامة والحوكمة على المستوى الداخلي بالهيئة، وكذلك بالجهات التي تشرف عليها وتراقبها، مع مراعاة احتياجات الأطراف ذات العلاقة وأولوياتهم والتحديات والاحتياجات الوطنية والتطورات العالمية.

يستكمل هذا التقرير استعراض الجهود التي قامت بها الهيئة في مجال التنمية المستدامة والتي بدأتها منذ عام 2018، مع تسليط الضوء على الموضوعات الرئيسية التي أصبحت محور اهتمام الأطراف ذات العلاقة، ولا سيما تعزيز أدوات التمويل المستدام وتقديم الإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة.

حيث ينقسم التقرير إلى عدة أقسام رئيسية، حيث يتضمن القسم الأول التعريف بالهيئة واستراتيجيتها للتنمية المستدامة، ويسرد القسم الثاني ما اتخذته الهيئة من إجراءات لتعميق ممارسات التنمية المستدامة بالقطاع المالي غير المصرفي، ويستعرض القسم الثالث مجهودات الهيئة في تحقيق الأهداف ذات الأولوية، كما تم تقديم نهج الحوكمة بالهيئة وأهم مؤشرات القطاع المالي غير المصرفي بالقسم الرابع، وينتهي التقرير باستعراض الشراكات الاستراتيجية وما تضعه الهيئة كخطط مستقبلية نحو تحقيق المزيد من مبادئ التنمية المستدامة. كما يبرز التقرير كافة الفعاليات التي حدثت في عام 2021، مشتملاً على بعض

*يرمز Gn إلى رقم الإفصاح طبقًا للمبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI

المعلومات التي وردت في تقرير الاستدامة السنوي للهيئة الصادر عن عام 2020، والتي تعد ضرورية وذات صلة بسياق تقرير هذا العام.

المعايير المرجعية لإعداد التقرير

G102-54

استند هذا التقرير في إعداده إلى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) كخيار أساسي؛ امتثالًا لمعايير الإفصاحات العامة والآثار الاقتصادية غير المباشرة والتنوع وتكافؤ الفرص، والتي تعد اللغة العالمية المشتركة للكشف عن الآثار المختلفة للجهات للمساعدة في تحملها لمسئولياتها تجاه تلك الآثار.

فترة ودورية إعداد التقارير

G102-52 G102-50

يغطي هذا التقرير السنوي عام 2021 (من 1 يناير حتى 31 ديسمبر)

تاريخ أحدث تقرير عن الاستدامة

G102-51

أبـــريـــل 2020.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال

G102-53

إدارة التنمية المستدامة

البريد الإلكتروني: Sustainable.deveopment@fra.gov.eg

الهيئة العامة للرقابة المالية (مصر)، G102-3

مبنى -136 القرية الذكية- طريق القاهرة / الإسكندرية الصحراوي- الكيلو 28 -الرقم البريدي: 110

الموقع الإلكتروني

www.fra.gov.eg

المحتويات

كلمة الأستاذ الدكتور/ محمـــد عمـــران 8
رئيـــس الهيـــئة

اســـتراتيجـــية الاســـتدامة 12
محاور الاستدامة
حوكمة الاستدامة
الأطراف ذات العلاقة والأهمية النسبية

تعميق ممارســات التنمية المســتدامة بالقطاع المالي غير المصـرفي 24
تعزيز الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة
قيادة تمكين المرأة
التمويل الأخضر والمستدام

مجهودات الهيئة في تحقيق الأهداف ذات الأولوية 38
بناء القدرات والتعليم
الإعداد لبيئة عمل خضراء داخلية
دمج التكنولوجيا والتحول الرقمي

حوكمة الهيئة وأهم مؤشرات القطاع المالي غير المصرفي 54

- مجلس إدارة الهيئة
- إدارة المخاطر
- ميثاق شرف العاملين
- الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش
- اللجان الاستشارية
- الجهات التابعة
- الامتثال والإفصاح
- العاملين بالهيئة
- أهم مؤشرات القطاع المالي غير المصرفي

الشراكات الاستراتيجية 72

الطريق نحو مزيد من الالتزامات تجاه الاستدامة 74

ملحق رقم (1) 76

ملحق رقم (2) 80

2021

10 YEARS+ ERSAR

80 YEARS+ SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

كلمة رئيس الهيئة

الأستاذ الدكتور/ محمـــد عمـــران

تخبرنا الأحداث التي يواجهها العالم يوم بعد يوم بأن الحلول التقليدية التي تطرح لمواجهة التحديات تضيف للتحديات تحديات جديدة، وأن استمرار المضي قدمًا في اتخاذ إجراءات لا تتناسب في فعاليتها مع حجم التحديات لم يعد يجدي نفعًا، وأنه وجب النظر إلى التحديات بحجمها وطبيعتها التي أصبحت تؤثر على تفاصيل حياتنا اليومية باعتبارها واقع جديد يستوجب مسارات استثنائية ليس فقط للتكيف والتعامل معها بل لخلق فرص جديدة للنمو، فمن رحم التحديات تولد الفرص.

تطرقت تقارير الاستدامة التي صدرت من الهيئة العامة للرقابة المالية خلال السنوات الماضية إلى كيفية تناول الهيئة لإرساء التوطين الطوعي لمبادئ التنمية المستدامة بالقطاع المالي غير المصرفي والجهود التي بذلتها الهيئة في دعم وتعزيز ورفع كفاءة ووعي العاملين بالأسواق المالية غير المصرفية على كافة مستوياتهم، لبناء قطاع قوي يتسم بالمرونة في مواجهة التحديات، قادر على التكيف وتلافي الآثار السلبية للتغيرات المناخية، يعمل وفق نهج فعال لإدارة المخاطر والأزمات، ويبحث في وسط كل ذلك عن ممكنات وفرص للتنمية يوازن فيها بين تحقيق الأرباح المالية والحفاظ على النظام البيئي وتنمية المجتمع واتباع قواعد الحوكمة.

وعلى الرغم مما شهده العالم خلال العامين الماضيين من تداعيات أزمة جائحة كورونا التي أبطأت من وتيرة تنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، إلا أن الهيئة العامة للرقابة المالية ضاعفت من مجهوداتها متخذة عدد من القرارات والمبادرات الدافعة والمحفزة نحو إضفاء الطابع المؤسسي للاستدامة بالقطاع المالي غير المصرفي ومنها على سبيل المثال، إنشاء وتفعيل أول مركز إقليمي للتمويل المستدام بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا The Regional Center for Sustainable Finance (RCSF) الذي جمع بين جنباته نخبة من الخبراء الدوليين والمتخصصين في مجال الاستدامة بالمجلس الاستشاري له، مستهدفًا تعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر والاستثمار المسئول.

كما طالبت الهيئة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والشركات العاملة بالأنشطة المالية غير المصرفية بتقارير إفصاح جديدة حول الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية للتغيرات المناخية اعتبارا من أول يناير 2022، ورفع نسبة تمثيل المرأة بمقاعد مجالس إدارة الشركات بالأسواق المالية غير المصرفية إلى 25% أو عضوتين على الأقل، ومنح الشركات والجهات المالية غير المصرفية حال مزاولة نشاطها وبلوغ نسبة التعامل مع المرأة 25% أو أكثر كشخص طبيعي أو شخص اعتباري تخفيضا على رسم التطوير أو مقابل الخدمات بنسبة 50% وبحسب نسبة التعامل مع المرأة، مما يشجع هذه الجهات على توجيه الجزء الأكبر من تعاملاتهم للمرأة.

> **تعمل الهيئة العامة للرقابة المالية على دعم وتعزيز ورفع كفاءة ووعي العاملين بالأسواق المالية غير المصرفية على كافة مستوياتهم، لبناء قطاع قوي يتسم بالمرونة في مواجهة التحديات، قادر على التكيف وتلافي الآثار السلبية للتغيرات المناخية**

وشهد عام 2021 عدد من المسارات الإيجابية تمثلت في موافقة الهيئة على أول إصدار للسندات الخضراء في سوق رأس المال في مصر لإحدى الشركات بقيمة 100 مليون دولار، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لدعم تحول الاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الأخضر. كل هذا، بالإضافة لقيام الهيئة بمنح جائزة الرقابة المالية للقيادات النسائية الأكثر تميزا لعام 2020 في مجال الأسواق المالية غير المصرفية، وتسليمهن الجائزة وشهادات تقدير تأكيدًا لدعم القيادات النسائية وتقديم نماذج نسائية لديها إنجازات حقيقية.

نحن ندرك أيضًا أن التعاون ضروري لاستمرار النجاح وتحقيق المكاسب، لذا تعمل الهيئة دومًا على عقد الشراكات مع الجهات والمنظمات المعنية حيث وقع المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع للهيئة على إعلان نيروبي للتأمين المستدام كطرف مؤسس للاتفاق، خلال المشاركة بفعاليات المؤتمر الأفريقي الرابع والذي أقيم تحت رعاية مبادرة مبادئ التأمين المستدام Principles of Sustainable Insurance (PSI) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، فضلاً عن عقد شراكة مع الاتحاد المصري للتأمين لدعم سوق التأمين المصري ورفع كفاءته، والارتقاء بمستوى الثقافة التأمينية وخاصة في مجال التأمين المستدام.

كما ساهم الواقع الجديد في تسريع وتيرة التحول الرقمي واختصار المسافات، حيث تم الاعتماد أكثر على التواصل عبر المنصات الإلكترونية مع العاملين بالقطاع المالي غير المصرفي وقدمت الهيئة حلولًا الكترونية للعديد من الخدمات التي تقدمها. كما استغلت الهيئة تلك الفترة في عقد العديد من الندوات الالكترونية التي تدعم تعزيز ممارسات التنمية المستدامة بالقطاع المالي غير المصرفي وتقديم الدعم الفني اللازم لكيفية تنفيذ قرارات الهيئة المتعلقة بالتنمية المستدامة بكفاءة وبطريقة مؤسسية.

وفي الختام فإن الهيئة العامة للرقابة المالية تعتز بكونها المحرك الداعم لتغيير القطاع المالي غير المصرفي نحو قطاع يدمج ممارسات التنمية المستدامة في عملياته ومواكب للغة العالمية للتقارير التي يتحدث بها العالم. عملنا بجد خلال العام الماضي وملتزمون بمواصلة السعي نحو تقديم مبادرات وسياسات لخلق قيمة مشتركة وتعظيم الأثر المجتمعي الإيجابي للقطاع المالي غير المصرفي من أجل مستقبل أكثر إشراقًا.

وفقنا الله وإياكم إلى ما فيه خير البلاد والعباد

د. محمد عمران

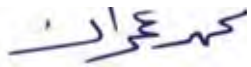

رئيس مجلس إدارة الهيئة

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

حيث نصنع المعرفة وننشرها

Where knowledge is created and disseminated

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

1

استراتيجية الاستدامة

- محـــاور الاستدامة
- حوكمة الاستدامة
- الأطراف ذات العلاقة والأهمية النسبية

2021

تتناول الاستدامة بشكل مباشر كلًا من المخاطر والفرص بكل مؤسسة. لذا، يساعد فهم هذه المخاطر والعمل على تكريس الجهود للتخفيف من حدتها داخل المؤسسات على ظهور الآثار الإيجابية المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يسعى لها العالم لمواجهة التحديات الاقتصادية والمجتمعية والبيئية الضخمة التي تواجهه، لضمان مستقبل مستدام لكوكبنا وشعوبنا.

وكانت الهيئة العامة للرقابة المالية من الجهات الرائدة في مصر التي وضعت لنفسها إطارًا مؤسسيًا للاستدامة كمؤسسة، وكذلك على مستوى القطاع المالي غير المصرفي الذي تضلع بتنظيمه والإشراف والرقابة عليه. فقد عملت الهيئة على إصدار القرارات التنظيمية والكتب الدورية الخاصة بالاستدامة، كما قدمت مقترحات لتعديل التشريعات اللازمة لتعزيز ممارسات الاستدامة بالقطاع، فضلًا عن العمل على ابتكار حلول ودمج التكنولوجيا في مجال عمل الهيئة والعمل على تبني الأسواق المالية غير المصرفية نماذج أعمال ومنتجات مالية خضراء ومستدامة ليس فقط ليكون لهذه الأسواق تأثير أفضل على البيئة والمجتمع، ولكن لتوفير ميزة تنافسية تؤهلها للتواجد ضمن خريطة التدفقات النقدية والاستثمارات الخضراء العالمية.

وبعقلية مستنيرة، تعمل الهيئة على بناء الجسور بين ما يشهده العالم من تسارع وتيرة تطبيق ممارسات الاستدامة وبين احتياجات الأسواق المالية غير المصرفية بمصر وما يتناسب تطبيقه مع التجربة المصرية، لتلبية المتغيرات العالمية وفي ذات الوقت لمواءمة لطموحات واحتياجات الأسواق المالية غير المصرفية في مصر.

1- محاور الاستدامة

ركزت الهيئة على هدف تحسين معدلات الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة كهدف أساسي لتدعيم قدرة الأسواق المالية غير المصرفية على النمو بصورة أكثر كفاءة، ودعم الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتوفير أدوات مالية تتناسب مع طبيعة تلك المشروعات، والوصول بالخدمات المالية غير المصرفية إلى قطاعات عريضة من المجتمع، وخاصة محدودي الدخل والفقراء والمهمشين، وتمكينهم من النفاذ إلى أنواع غير تقليدية من التمويل بشروط وإجراءات أكثر تبسيطًا، ودعم تمكين المرأة والشباب وزيادة قدرتهم على الوصول إلى التمويل بصورة عادلة ومتساوية مع الفرص التي يحصل عليها الآخرون.

تعكس محاور استراتيجية الهيئة الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية التوجهات الرئيسية لتعزيز ممارسات الاستدامة وتحقيق الأهداف المرجوة منها من خلال الارتكاز على استدامة الإطار المؤسسي لتنفيذ الاستراتيجية، ودمج تلك المحاور في كافة عملياتها، بما يخدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية، كما يلي:

جدول رقم (1-1):- المحاور الرئيسية لاستراتيجية الهيئة الشاملة وأهدافها الرئيسية.

المحاور الاستراتيجية	أبعاد التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة	مؤشرات الأداء الرئيسية
تحسين معدلات الشمول المالي والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.	• اقتصادي • مجتمعي	الهدف 5 الهدف 8 الهدف 12 الهدف 13	• تحفيز الشركات على دمج الاستدامة والمشاركة في مبادرات الاستدامة الدولية. • استحداث أدوات تمويل المشروعات الخضراء. • المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والشباب. • إدماج ذوي القدرات الخاصة في الأنشطة المالية غير المصرفية. • قيادة الحملات التطوعية لتشجيع العاملين في القطاع على العمل المجتمعي. • مبادرة الشمول المالي.
خلق نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي.	• اقتصادي • مجتمعي	الهدف 8	• رفع معدلات زيادة رؤوس الأموال والإصدارات. • توفير أدوات لتمويل المشروعات القومية ومشروعات البنية التحتية. • دعم الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر للفئات المهمشة.
المساهمة في تحسين تنافسية الاقتصاد القومي وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية.	• اقتصادي	الهدف 8	• استهداف تحسين ترتيب مصر في تقرير ممارسة الأعمال وتقرير التنافسية الدولية. • إعداد أدلة استرشادية للشركات والمتعاملين بإجراءات التعامل. • تبسيط إجراءات التعامل مع الهيئة والتحول إلى استخدام قنوات التواصل الرقمية والتوثيق الإلكتروني. • تبني النهج الخدمي للبنية الهيكلية للأعمال في تقديم الخدمات الرقابية للمتعاملين.

المحاور الاستراتيجية	أبعاد التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة	مؤشرات الأداء الرئيسية
تقوية الإطار التشريعي للقطاع المالي غير المصرفي.	• اقتصادي	الهدف 8	• تعديلات تشريعية على القوانين واللوائح التنفيذية. • تطوير البوابة الإلكترونية للتشريعات المالية غير المصرفية. • إعداد الإطار القانوني للتحول الرقمي في مجال الخدمات المالية غير المصرفية.
تحسين مستويات الحوكمة والإدارة الرشيدة وتقوية الإطار المؤسسي للقطاع.	• اقتصادي • مجتمعي	الهدف 5 الهدف 8 الهدف 13	• استكمال إجراءات تفعيل استقلالية الهيئة. • تفعيل عمل لجان استشارية قطاعية من السوق. • إنشاء آليات تنسيق وحوار دائم مع الاتحادات والجمعيات الممثلة للقطاعات المختلفة. • إعادة هيكلة الهيئة إداريًا وتنظيميًا.
تحسين مستويات الشفافية ومكافحة الفساد.	• اقتصادي • مجتمعي	الهدف 8	• إصدار أدلة حوكمة للشركات العاملة في مجال الخدمات المالية غير المصرفية. • تفعيل مركز التحكيم وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية. • تعزيز حماية عملاء الخدمات المالية غير المصرفية وإنشاء صناديق للحماية.
تطوير الأسواق المالية وابتكار حلول وخدمات مالية غير تقليدية.	• اقتصادي • مجتمعي • بيئي	الهدف 8 الهدف 13	• استحداث أدوات الدين قصيرة الأجل. • إنشاء بورصة العقود الآجلة. • طرح أدوات تمويلية مبتكرة. • تنظيم إصدار الصكوك. • مد المظلة التأمينية لكافة فئات المجتمع "الشمول التأميني".

المحاور الاستراتيجية	أبعاد التنمية المستدامة	أهداف التنمية المستدامة	مؤشرات الأداء الرئيسية
تحقيق المزيد من الانفتاح للقطاع المالي غير المصرفي على الاقتصاد العالمي.	• اقتصادي • مجتمعي	الهدف 8	• التعاون مع الاتحادات الدولية والإقليمية في الأسواق المالية غير المصرفية. • التوافق مع التشريعات الدولية والإقليمية.
تحقيق إدارة أفضل للمخاطر المتعلقة بسلامة واستقرار النظام المالي.	• بيئي • اقتصادي	الهدف 8 الهدف 13	• التحول إلى الرقابة على الأنشطة المالية غير المصرفية على أساس المخاطر. • إنشاء نظام فعال للإنذار المبكر ضد الأزمات المالية.
رفع مستويات التوعية والثقافة المالية.	• مجتمعي • اقتصادي	الهدف 8 الهدف 13	• تفعيل دور معهد الخدمات المالية (FSI). • إنشاء مجمع المعرفة للثقافة المالية. • إنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام.

2- حوكمة الاستدامة

أنشأت الهيئة في مطلع عام 2019 الإدارة العامة للتنمية المستدامة التي دأبت منذ يومها الأول على وضع الإطار المؤسسي للاستدامة بالهيئة وبالقطاع المالي غير المصرفي. وتترأس الإدارة العامة مستشار رئيس الهيئة للتنمية المستدامة التي تَتّبع مباشرة مساعد رئيس الهيئة في الهيكل التنظيمي للهيئة. ويهدف ذلك إلى توطين الاستدامة في استراتيجية عمل الهيئة وعمليات صنع القرار كجزء من حوكمة الاستدامة بالهيئة.

هذا، وقد عملت الإدارة على تنفيذ عدة أهداف رئيسية منها الامتثال التدريجي لمبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة على المستوى المؤسسي للهيئة، وإنتاج وتبادل ونشر المعرفة حول التنمية المستدامة والتمويل الأخضر والاستثمار المسئول، ودعم تعزيز الوصول إلى منتجات التمويل الأخضر والمستدام، وتعزيز الكشف والافصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والإفصاحات المالية المرتبطة بالتغيرات المناخية، وذلك من خلال تقديم التدريبات والندوات وورش العمل، وعقد الشراكات، وتقديم الاستشارات من خلال مبادرة الدعم الفني، وتقديم المقترحات فيما يتعلق بالسياسات والقرارات التنظيمية وإعداد الدراسات والأدلة التوجيهية والكتيبات والمواد التعليمية المبسطة اللازمة لتوسيع نطاق تعزيز الاستدامة بالقطاع المالي غير المصرفي.

ويتبع الإدارة العامة للتنمية المستدامة إدارتان فرعيتان هما:

- إدارة البحوث والتنظيم

والتي تقوم برصد التوجهات العالمية في مجال سياسات التنمية المستدامة والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة والمشاركة في مشروعات للبحث والابتكار وتوفير الدعم اللازم لاحتياجات الهيئة وقطاعاتها من الدراسات البحثية ذات العلاقة، وتنظيم ورش عمل وندوات لبناء قدرات العاملين بالقطاع المالي غير المصرفي لدمج مبادئ التنمية المستدامة.

- إدارة الشراكات والتوعية

والمسئولة عن وضع خطط رفع الوعي ونشر الثقافة بالأدوات المالية غير المصرفية ذات البعد المستدام لدمجها في القطاع المالي غير المصرفي، والمشاركة في إعداد الاتفاقيات الثنائية والبروتوكولات والتعاون مع الجهات الدولية ومتابعة تنفيذها، والتواصل مع الجهات المحلية والدولية في المجال المالي غير المصرفي وفتح قنوات اتصال مع الجهات والمنظمات الدولية الداعمة لفكر الاستدامة.

3- الأطراف ذات العلاقة والأهمية النسبية

تؤمن الهيئة العامة للرقابة المالية بأن مشاركة الأطراف ذات العلاقة في تحديد الموضوعات ذات الأولوية وذات الأهمية النسبية للأسواق المالية غير المصرفية يساعد في الحصول على فهم أفضل لتطلعاتهم والاستجابة بكفاءة لاحتياجاتهم وتلبية توقعاتهم، مع الوضع في الاعتبار التطورات العالمية والإقليمية والمتطلبات البيئية والمجتمعية العاجلة، للخروج بخارطة طريق تُوازن بين التطلعات العالمية والمحلية وتدفع نحو المزيد من تضمين ممارسات الاستدامة في القطاع.

- تحديد وإشراك أصحاب المصلحة (G102-43) - (G102-42) - (G102-40)*

تقوم إدارة التنمية المستدامة بالتنسيق المباشر مع الإدارات العليا بالهيئة للتوافق على الأطراف ذات العلاقة المباشرة بمجالات عمل

*يرمز Gn إلى رقم الإفصاح طبقًا للمبادرة العالمية لإعداد التقارير GRI

الهيئة، وممن يتمتعون بخبرة ومعرفة عملية طويلة في القطاع المالي غير المصرفي. ويتم مراجعة تلك الأطراف وتقسيمهم في مجموعات ويتم التواصل معهم من خلال قنوات متعددة، يختلف نوعها ودوريتها وبما يتوافق مع خصائص كل مجموعة من تلك الأطراف.

وبناءً على ما سبق فقد تم تحديد الأطراف ذات العلاقة في المجموعات الرئيسية التالية:

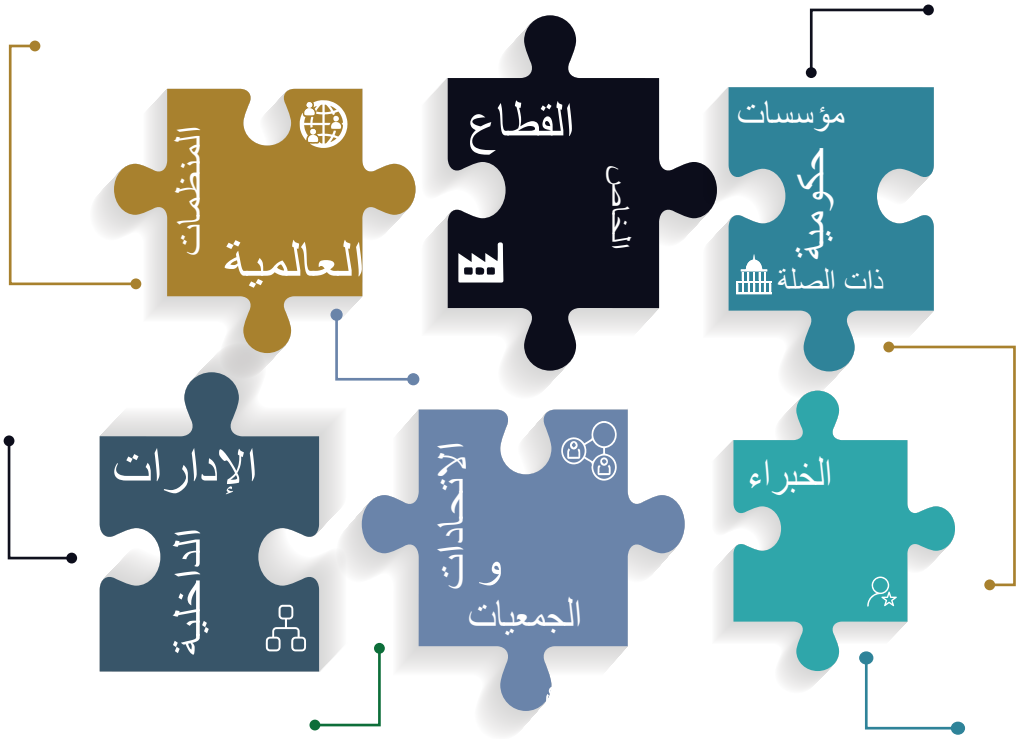

وفي سبيل التعرف على الموضوعات ذات الأهمية بالنسبة للأطراف ذات العلاقة، نظمت الهيئة عددًا من الفاعليات والمؤتمرات والاجتماعات الافتراضية عبر التطبيقات المختلفة مما وفر فرصة للهيئة لتلقي مقترحات هذه الأطراف باستمرار للمضي قدمًا في تحديد أولويات الموضوعات ذات الأهمية النسبية.

وقد أكد عدد كبير من الأطراف ذات العلاقة على دعم الهيئة في مجهوداتها نحو تعزيز وضع الإطار المؤسسي للاستدامة بالقطاع المالي غيرالمصرفي وبناء قدرات القطاع واستمرار وضعها ضمن أولوياتهم، لزيادة مواكبة الأسواق المصرية للتوجهات العالمية في مجال الاستدامة.

ويوضح الجدول أدناه الأطراف ذات العلاقة والموضوعات التي تهم كل طرف، والتي تم تحديدها وفقًا لصلتها باستراتيجية الهيئة والمبادئ الدولية التي تتبناها.

جدول رقم (1-2):- طريقة إشراك الأطراف ذات العلاقة والموضوعات المطروحة.

أصحاب المصلحة	قنوات الاتصال / التكرار	الموضوعات المطروحة
القطاع الخاص	مقابلات فردية عبر التطبيقات الافتراضية المؤتمرات الافتراضية تقارير سنوية	- دمج التكنولوجيا في القطاع المالي غير المصرفي. - تعزيز تقارير الإفصاحات غير المالية. - التوسع في أدوات التمويل الخضراء. - الاستهلاك والإنتاج المستدامان.
الاتحادات	اجتماعات نصف سنوية مع مجموعات محددة	- استقرار السوق المالي. - دمج تغير المناخ كخطر من مخاطر السوق المالية. - التقدم نحو الاقتصاد الدائري المصري.
المنظمات والشبكات الدولية	اجتماعات ربع سنوية	- تعزيز وضع الإطار المؤسسي للاستدامة بالقطاع المالي غير المصرفي. - تعزيز الكشف والإفصاحات غير المالية. - تثقيف المؤسسات حول مخاطر تغير المناخ.
المؤسسات الحكومية ذات العلاقة	مقابلات فردية	- الشمول المالي. - دعم تمكين المرأة. - التوسع في أدوات التمويل الخضراء. - السياسات الوطنية للحماية الاجتماعية.
الأقسام الداخلية	اجتماعات مع إدارات مختلفة بالهيئة التقارير ربع السنوية والسنوية	- دعم إيجاد بيئة عمل خضراء بالهيئة. - دعم التحول الرقمي وتقديم خدمات الهيئة الكترونيًا. - بناء القدرات لدمج الاستدامة. - دمج مبادئ الاستدامة بالقطاع المالي غير المصرفي.
الخبراء	اجتماعات ربع سنوية	- رفع الوعي حول تغير المناخ. - خفض انبعاثات الغازات الدفيئة. - عقد الشراكات.

- تحديد الأولويات وترتيبها (G102-49) - (G102-47) - (G102-46) - (G102-44)

تحديد الأولويات في أهداف التنمية المستدامة

بناء على نتائج الاجتماعات مع الأطراف ذوي العلاقة والأخذ في الاعتبار المعايير الدولية والتزامات الهيئة التي فرضتها استراتيجيتها الشاملة حتى عام 2022 وتعهداتها الدولية تجاه المنظمات والجهات الدولية التي تشارك بها الهيئة كعضو فاعل باعتبارها كيان ضمن منظومة دولية، وبما يخدم رغبة الهيئة الحثيثة نحو تطبيق أهداف التنمية المستدامة والتوافق مع أبعادها البيئية والمجتمعية والحوكمة، فإن الهيئة ملتزمة بالعديد من المبادرات والمبادئ الإرشادية الدولية والمحلية والتي تلتزم بها كمعيار أساسي لكافة أنشطتها والتي تشمل: G102-12

- **أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030 الصادرة عام 2015.**
- **المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة.**
- **رؤية مصر 2030.**

وبناء على ما سبق، تم اختيار أربعة أهداف للتنمية المستدامة لتكون الأهداف ذات الأولوية، وهي العمل المناخي (الهدف رقم 13)، والمساواة بين الجنسين (الهدف رقم 5)، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف رقم 8)، والاستهلاك والإنتاج المسؤولان (الهدف رقم 12). هذا إضافة إلى عمل الهيئة المستمر لخلق المزيد من الشراكات والأطر التعاونية.

وتلى ذلك، إجراء المزيد من الدراسة والبحث لتحديد الغايات ذات الأولوية ضمن كل هدف من هذه الأهداف؛ للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة وفهمها بشكل أكبر.

جدول رقم (1-3):- أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الأولوية.

الهدف	الغاية ذات الأولوية
المساواة بين الجنسين	الغاية 5.1: وضع حد لجميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان. الغاية 5.2: القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار والاستغلال الجنسي وأنواع أخرى من الاستغلال. الغاية 5.5: ضمان مشاركة المرأة الكاملة والفعالة وتكافؤ الفرص في القيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

الهدف	الغاية ذات الأولوية
العمل اللائق ونمو الاقتصاد	الغاية 8.2: تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء التكنولوجي والابتكار، وذلك بالتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والكثيفة العمالة. الغاية 8.3: تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وخلق فرص العمل اللائقة، وريادة الأعمال، والإبداع والابتكار، وتشجيع إضفاء الطابع الرسمي والنمو على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال الوصول إلى الخدمات المالية. الغاية 8.5: تحقيق العمالة المنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، والمساواة في الأجور لنفس العمل، وذلك بحلول عام 2030. الغاية 8.10: تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية والتأمينية والخدمات المالية للجميع.
العمل المناخي	الغاية 12.6: تشجيع الشركات، وخاصة الشركات الكبيرة ومتعددة الجنسيات، على تبني ممارسات مستدامة ودمج معلومات الاستدامة في دورة إعداد التقارير. الغاية 12.8: ضمان حصول الناس في كل مكان على المعلومات والوعي ذي الصلة بالتنمية المستدامة وأنماط الحياة المتناغمة مع الطبيعة، وذلك بحلول عام 2030.
الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	الغاية 13.1: تعزيز المرونة والقدرة على التكيف مع المخاطر ذات الصلة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان. الغاية 13.2: دمج تدابير تغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط الوطني. الغاية 13.3: تحسين التعليم، وزيادة الوعي، والقدرات البشرية والمؤسسية بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ، والتكيف، والحد من الآثار والإنذار المبكر.

ترتيب الموضوعات ذات الأهمية النسبية

من خلال المناقشات التي أجريت مع الأطراف ذات العلاقة يتم تعيين القائمة الأولية للموضوعات ذات الأهمية النسبية وتحديد أولوياتها عبر مصفوفة الأهمية النسبية، ما يعكس الربط بين الموضوعات الهامة للأطراف ذات العلاقة وبين الموضوعات الهامة للهيئة والتأثير على الاقتصاد والبيئة والمجتمع.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يربط بين القائمة الأولية للموضوعات الرئيسية التي اختارتها الأطراف ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية للهيئة.

جدول رقم (1-4):- أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الأولوية.

الموضوعات ذات الأهمية النسبية القصوى	الأولوية	حدود الموضوعات	أهداف التنمية المستدامة	الغايات
تعزيز الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة	مرتفع / مرتفع	داخلي / خارجي	13	13.3
دعم تمكين المرأة	مرتفع / مرتفع	داخلي / خارجي	5 8 13	5.1 ,5.2 ,5.5 a, 5.b, 5.c.5 8.10 ,13.2 ,13.1 13.3
تقديم الأدوات المالية الخضراء	مرتفع / مرتفع	خارجي	8 13	8.10 ,13.2 ,13.1 13.3
دمج التكنولوجيا والتحول الرقمي	مرتفع / متوسط	خارجي	8	8.2
الشمول المالي والحماية الاجتماعية	مرتفع / متوسط	خارجي	8	8.10 ,8.3
استقرار الأسواق المالية والشفافية والمساءلة	مرتفع / متوسط	خارجي	10	10.5
بناء القدرات المؤسسية لدمج الاستدامة	مرتفع / متوسط	داخلي / خارجي	12 13	12.8 ,12.6 13.3
الترويج للاستهلاك والإنتاج المؤسسي	متوسط / متوسط	داخلي / خارجي	8 12	8.4 ,12.7 ,12.1 12.6
إقامة شراكات لتسريع التنفيذ	متوسط / متوسط	داخلي / خارجي	17	17.17 ,17.16
تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة	متوسط / منخفض	داخلي / خارجي	13	13.1

وتحدد مصفوفة الأولويات أدناه (الشكل رقم 1-1) ترتيب الموضوعات ذات الأهمية النسبية، كما اختارتها الأطراف ذات العلاقة؛ حيث تعرض المصفوفة قضايا الاستدامة من خلال التباين بين بعدين: أحدهما هو أهمية القضية بالنسبة للهيئة، والثاني هو أهمية القضية بالنسبة لهذه الأطراف فيما يتعلق بفهمهم لاستراتيجية الهيئة ونطاق عملها.

الشكل رقم (1-1):- مصفوفة الأولويات وترتيب الموضوعات ذات الأهمية النسبية.

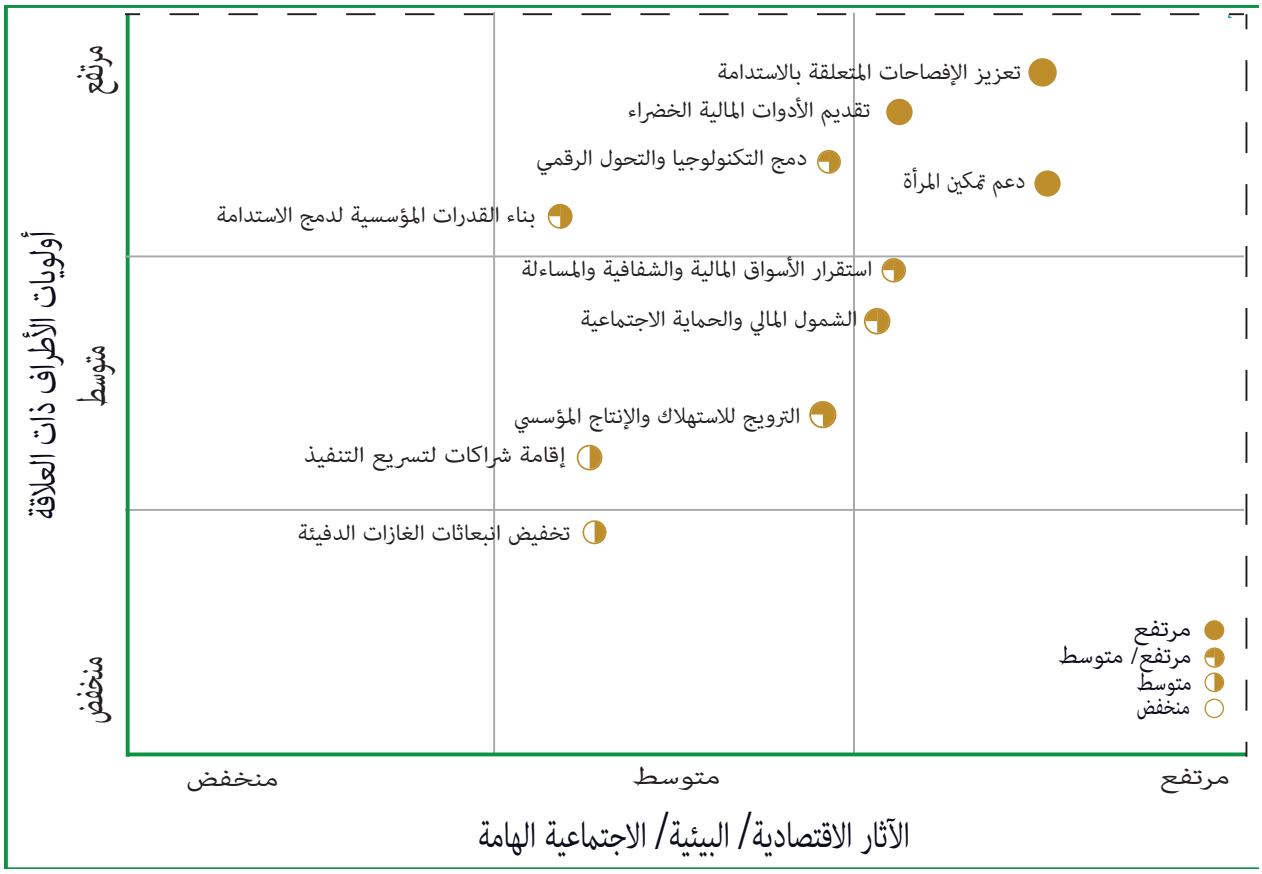

كما هو موضح في مصفوفة الأولويات، فإن الموضوعات الثلاثة الرئيسية هي:

1. تعزيز الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة.
2. قيادة تمكين المرأة.
3. التمويل الأخضر والمستدام.

2

تعميق ممارسات التنمية المستدامة بالقطاع المالي غير المصرفي

- تعزيز الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة
- قيادة تمكين المرأة
- التمويل الأخضر والمستدام

2021

تعميق ممارسات التنمية المستدامة

وفقًا لما نتج عن عملية تحديد الأولويات وترتيبها، وكواحدة من أطراف المجتمع التي لها تأثير محلي وتواجد عالمي، وكهيئة تؤمن بأهمية التنمية المستدامة كمسار للوصول إلى واقع اقتصادي واجتماعي وبيئي عالمي مستقر، يؤمن للأجيال القادمة موارد وبيئة مواتية تغلب فرصها تحدياتها، فإن ذلك هو ما دفعها إلى أن تأخذ على عاتقها مسؤولية إطلاق برنامج عمل استباقي يعزز السياسات واللوائح التنظيمية والممارسات المتعلقة بالاستدامة للعبور بأمان لمستقبل مليء بالفرص للأسواق المالية غير المصرفية التي تشمل أسواق المال، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتمويل المتوسط والصغير ومتناهي الصغر، والتمويل الاستهلاكي G102-6. ومن هنا عملت الهيئة العامة للرقابة المالية على عدة محاور وهي:

1- تعزيز الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة. 2- قيادة تمكين المرأة. 3- التمويل الأخضر والمستدام.

1- تعزيز الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة:

الكشف عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والإفصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية

تعكس تلك النوعية من التقارير قوة إدارة الشركة على تطبيق مبادئ التنمية المستدامة بما يولد ثقة لدى المستثمرين وتمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة من خلال تحديد المخاطر والفرص التي قد لا ترصدها التقارير المالية التقليدية، الأمر الذي يتماشى مع ما يشهده العالم من اهتمام متزايد بتطبيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة منذ الإعلان عنها في 2015. وفي هذا الصدد اتخذت الهيئة عدد من القرارات التنظيمية والمبادرات وقامت بالعديد من الفعاليات التي من شأنها الدفع نحو تحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال وتتمثل تلك المجهودات في:

أ: القرارات:

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (107) لسنة 2021 بشأن ضوابط إفصاح الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة(ESG)، والآثار المالية للتغيرات المناخية(TCFD).
- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (108) لسنة 2021 بشأن ضوابط إفصاح الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة(ESG)، والآثار المالية للتغيرات المناخية(TCFD).

بيان ربع سنوي

وجاء في القرارين رقمي (107) و(108) لسنة 2021 في المادة الثانية منه على منح الشركات المخاطبة بأحكام هذه القرارات مهلة للتوافق مع مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالإفصاحات الواردة بالملحقين رقمي (1، 2) المرافقين له حتى موعد تقديم القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في 2022، وعليها موافاة الهيئة ببيان ربع سنوي بالإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها بشأن الإفصاحات المشار إليها اعتبارًا من أول يناير 2022.

لذا وتيسيرًا على الشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي قامت الهيئة بإعداد نموذج إلكتروني لتقوم الشركات من خلاله بالكشف عن الممارسات التي قامت بها بالفعل في هذا الشأن أو التعرف والتدريب على المتطلبات التي تؤهلها للتوافق مع مؤشرات الأداء الخاصة بتلك الإفصاحات، وبالتالي استعدادها لتقديم التقارير بالشكل المناسب حال انتهاء مهلة توفيق الأوضاع.

حوار مجتمعي

سبق الإعلان عن قرارات الهيئة إجراء حوار مجتمعي موسع حيث طالب رئيس الهيئة اللجان الاستشارية المشكلة بالهيئة، والاتحادات العاملة في مجالات الأنشطة المالية غير المصرفية بالقيام بإجراء حوار مجتمعي مع أعضائها، ومع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لاستطلاع أراءهم حول القواعد المقترحة لإعداد الشركات لتقارير إفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المؤسسية، تمهيدًا لإصدار قرار من هيئة الرقابة المالية بتقديم تلك الإفصاحات كملحق بتقرير مجلس إدارة الشركة مع إعطاء الشركات فترة توفيق أوضاع.

ب: مؤتمرات وندوات:

- خلال مشاركته في فعاليات مؤتمر الأطراف للأمم المتحدة السادس والعشرين لتغير المناخ بجلاسجو COP26، طالب رئيس هيئة الرقابة المالية بصفته رئيسًا للجنة الأسواق النامية والناشئة Growth and Emerging Markets Committee والتابعة للمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال (الأيوسكو- IOSCO) جميع مراقبي أسواق المال في الدول النامية سرعة الانتهاء من إصدار معايير إعداد الشركات لتقارير إفصاحات الاستدامة والتغير المناخي داخل أسواقهم كي تصبح أكثر جاذبية أمام العديد من المؤسسات الاستثمارية الدولية والتي قامت بإعادة صياغة لاستراتيجياتها لمواجهة تحديات التغير المناخى وتبنت مبادئ الاستدامة والتحول نحو دعم الاقتصاد الأخضر والمشروعات الصديقة للبيئة.

كما شدد على أن تلك التقارير ستعكس مدى الالتزام المهني من جانب مراقبي أسواق المال، وتكشف عن قدرة الشركات على تطبيق مبادئ التنمية المستدامة بما يولد الثقة لدى مستثمري الاقتصاد الأخضر وتمكينهم من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة من خلال تحديد المخاطر والفرص التي قد لا ترصدها التقارير المالية التقليدية، وهو الأمر الذي يتماشى مع ما يشهده العالم من اهتمام متزايد بتطبيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة منذ الإعلان عنها في 2015.

كما وجه الدعوة للهيئات الرقابية في دول العالم للمبادرة بتقديم حوافز لأدوات التمويل الخضراء وخفض مقابل خدماتهم، وأشاد بإنشاء مجلس خاص بمعايير الاستدامة الدولية (ISSB)، وتوحيد الجهود في القطاع المالى عالمياً لمواجهة التغير المناخي.

وقد رحب رئيس لجنة الأسواق النامية والناشئة بالأيوسكو بإعلان مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) عن إنشاء مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) الذي سيطور أساسًا عالميًا شاملاً لمعايير الإفصاح عن الاستدامة لتلبية احتياجات المستثمرين، لافتاً إلى أن الأسواق المالية تحتاج إلى تقييم المخاطر والفرص التي تواجه الشركات والتي تنشأ من القضايا البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG)لما لها من آثار على قيمة المؤسسة.

- قبل نهاية عام 2021 بأيام قليلة، قامت الإدارة العامة للتنمية المستدامة بإطلاق سلسلة ندوات تعريفية للشركات المخاطبة بالقرارات بهدف التعريف بكيفية إعـداد البيان وتحديد المؤشرات التي يمكن أن يتضمنها البيان والإجراءات التي يمكن اعتبارها خطوات نحو دمج ممارسات الاستدامة في عمليات الشركة.وبالتعاون مع البورصة المصرية، بدأت الهيئة أولى ندواتها

للشركات المقيدة حيث تم استعراض قرارات الهيئة ومؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة، كما تم استعراض كيفية إعداد تقرير متابعة الأداء الربع سنوي لمعاونة الشركات على الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG والآثار المالية للتغيرات المناخية TCFD، لتقوم الهيئة بدورها في تقديم الدعم اللازم للشركات لمساعدتها على معاونة الشركات علي الكشف عن الممارسات التي قامت بها بالفعل للتوافق مع مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاحات، وتحديد المعوقات التي تواجه الشركات خلال تطبق الممارسات للتوافق مع مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاحات، وتقديم التدريب اللازم للشركات للتغلب علي كافة المعوقات، بهدف تأهيلها للتوافق مع مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاحات واستعدادها لتقديم التقارير بالشكل المناسب عند انتهاء مهلة توفيق الأوضاع.

ج: تطبيق الإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة على الهيئة العامة للرقابة المالية:

قامت هيئة الرقابة المالية بتطبيق نماذج ومؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة عليها كمؤسسة تخطو نحو وضع الإطار المؤسسي للاستدامة بها باعتبارها أحد المتطلبات الأساسية، حيث تعد تقارير الإفصاحات من التقارير الكاشفة التي تعرض بوضوح مجهودات ومسارات الهيئة في تبني وتطبيق معايير الاستدامة وتتبع تطورها كما تضع أمام الهيئة خارطة طريق للخطوات القادمة.

ويستعرض الملحق رقم (1) في نهاية هذا التقرير تطبيق مؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة على الهيئة.

2- قيادة تمكين المرأة على مستوى القطاع المالي غير المصرفي:

يمكن تصنيف مجهودات الهيئة العامة للرقابة المالية في دعم وقيادة تمكين المرأة إلى الأقسام التالية:

أ. قرارات مجلس إدارة الهيئة والكتب الدورية والمواثيق:

اتخذت الهيئة العامة للرقابة المالية عدة قرارات تنظيمية خلال أعوام 2019 و2020 و2021 من شأنها تدعيم تمكين المرأة بالقطاع المالي غير المصرفي وكذلك الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك على النحو التالي:

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (123) لسنة 2019، بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، الذي أضاف بند (و) إلى المادة (6) التي تنص على أن يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة عنصرًا نسائيًا واحدًا على الأقل، وذلك في موعد أقصاه نهاية 2020.

- قرار مجلس الإدارة رقم (124) لسنة 2019 بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (53) لسنة 2018 بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في الأنشطة المالية الغير مصرفية، والذي يشترط أن يتضمن تشكيل مجلس إدارة الشركة عنصرًا نسائيًا واحدًا على الأقل، وذلك في موعد أقصاه نهاية 2020.

- قرار مجلس الإدارة رقم (50) لسنة 2020 والذي نص على ضرورة أن يتضمن تشكيل مجالس إدارة الاتحادات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية عنصرًا نسائيًا واحدًا على الأقل، وهو القرار الذي يأتي مكملاً للقرارات السابقة في ذات الإطار، حرصاً من الهيئة على تدعيم مجالس إدارات الاتحادات التي تهدف إلى دعم وتطوير الأسواق ودعم قواعد الحوكمة لدى الشركات المزاولة للأنشطة المالية غير المصرفية لضمان أداء أفضل في تحسين بيئة العمل بتلك الأسواق.

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (187) لسنة 2020 بشأن قيام الشركات والجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية -والخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة- بإنشاء قاعدة بيانات تتضمن الخدمات التي تقدمها لعملائها، على أن يراعى في هذه القاعدة تبويب العملاء وفقًا لعدد من المحددات - وبحد أدنى-نوع العميل (ذكر – أنثى)، والفئة العمرية للعميل، والمنطقة الجغرافية لتقديم الخدمة. وفي حالة العميل ذو الشخصية الاعتبارية يدخل في شأن التبويب الخاص بالمرأة حالتين، الأولى ترتبط بتملك امرأة واحدة على الأقل نسبة لا تقل عن (51%) من رأس مال الشركة أو المنشأة، والحالة الثانية تملك امرأة واحدة على الأقل نسبة لا تقل عن (20%) من رأس مال الشركة أو المنشأة، على أن تشغل امرأة واحدة على الأقل منصب رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو المدير التنفيذي أو نائباً لأي منهم.

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (204) لسنة 2020 بشأن تعزيز المساواة بين الذكور والإناث في الاستفادة من الأنشطة المالية غير المصرفية، وذلك بحظر التمييز بين عملاء الشركات والجهات المرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية على أساس الجنس (الذكور والإناث) وإلزامها بوضع وتطبيق سياسة تتضمن إجراءات تعزيز المساواة بين الذكور والإناث في الاستفادة من الأنشطة المالية غير المصرفية، بحيث تتسم المعاملات بين الشركة أو الجهة وعملائها بالعدل والمساواة والإنصاف والأمانة بين الذكور والإناث في جميع مراحل التعامل. وتلتزم الشركات ببذل مزيد من العناية والاهتمام للعملاء محدودي الدخل والتعليم وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة من الذكور والإناث والعمل على وضع البرامج والآليات المناسبة لتمكين العملاء من الذكور والإناث من فهم المخاطر الأساسية المرتبطة بالنشاط وتزويدهم بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري، بما يسهم في رفع مستوى الوعي والثقافة المالية لديهم، بالإضافة إلى العمل على تطوير واستحداث المنتجات والخدمات المالية غير المصرفية بما يناسب ويتلاءم مع احتياجات الفئات المختلفة من العملاء من العنصر النسائي.

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (205) لسنة 2020 والذي يمنح الشركات والجهات المالية غير المصرفية حال مزاولة نشاطها وبلوغ نسبة التعامل مع المرأة 25% أو أكثر كشخص طبيعي أو شخص اعتباري-وفقا لتعريف المرأة الوارد بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (187) لسنة 2020 – تخفيضاً على رسم التطوير أو مقابل الخدمات بنسبة 50% وبحسب نسبة التعامل مع المرأة، مما يشجع هذه الجهات على توجيه الجزء الأكبر من تعاملاتهم للمرأة.

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (109) لسنة 2021 بتعديل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية بحيث لا تقل نسبة تمثيل المرأة في مجلس الإدارة عن 25% أو عضوتين على الأقل، وذلك في موعد أقصاه نهاية 2022.

- قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (110) لسنة 2021 بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية بحيث لا تقل نسبة تمثيل المرأة في مجلس الإدارة عن 25% أو عضوتين على الأقل، وذلك في موعد أقصاه نهاية 2022.

- **الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش**

صدر الكتاب الدوري رقم (7) لسنة 2021 لحث الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، والشركات والجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية على تبني الالتزام ببنود الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، والعنف والمضايقات

داخل بيئة العمل، والذى أعدته الهيئة بالتعاون مع كل من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والمجلس القومي للمرأة، و"منتدى الخمسين سيدة الأكثر تأثيرًا" للتأكيد على قيم العدالة والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص وضمان حقوق المواطنين والمواطنات. ويأتي ذلك بغرض العمل على إيجاد بيئة عمل آمنة بالهيئة والشركات والجهات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية تتسم بالاحترام وخالية من التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي. والمضايقات، وأي صورة أخرى من صور العنف والتمييز.

كما قامت الهيئة بتشكيل لجنة عليا متخصصة لمتابعة تنفيذ الميثاق ومتابعة نتائج التقييم الدوري له واقتراح التعديلات والسياسات المطلوبة في ضوء الخبرات المختلفة، وللجنة الاستعانة والتنسيق مع الجهات ذات الخبرة والمتخصصة في هذا الشأن.

- **التعاون مع كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة**

تم توقيع مذكرة تفاهم مع كلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، بهدف تعزيز عملية مشاركة المرأة في مجالس إدارة الشركات من خلال إيجاد بنية معلوماتية تسهم في إعداد الخطط والبرامج التدريبية لتمكين المرأة وتقليص الفجوة بين الجنسين كأحد أهم تحديات التنمية المستدامة محلياً، وعلى مستوى العالم، وتم تجديد مدة المذكرة لثلاثة أعوام قادمة بداية من نوفمبر 2021.

وتشارك الهيئة في تقديم البيانات اللازمة لإعداد تقرير المرصد السنوي للمرأة الذي تعده الجامعة الأمريكية بالقاهرة والذي يتضمن بيانات حول أعداد ونسب السيدات على مجالس إدارات الشركات وتطورها.

جدول رقم (2-1):- يوضح إحصائيات السيدات العاملات بالقطاع المالي غير المصرفي لعام 2021 ومقارنتها بالعامين السابقين عليه.

	الشركات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة	الشركات المقيدة بالبورصة	الإجمالي
عدد أعضاء العنصر النسائي في مجالس الإدارات	2019: 374 2020: 517 2021: 715 91%	2019: 191 2020: 214 2021: 283 48%	2019: 565 2020: 731 2021: 998 76.6%
نسبة العنصر النسائي إلى إجمالي أعضاء مجلس الإدارة	2019: 10.3% 2020: 14.7% 2021: 18.6%	2019: 10.1% 2020: 11.6% 2021: 15.2%	2019: 10.2% 2020: 13.6% 2021: 17.5%

	نسبة تمثيل العنصر النسائي في الشركات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة	نسبة تمثيل العنصر النسائي في الشركات المقيدة بالبورصة	إجمالي نسبة تمثيل العنصر النسائي
نسبة (عدد) الشركات التي بها تمثيل عنصر نسائي إلى إجمالي الشركات	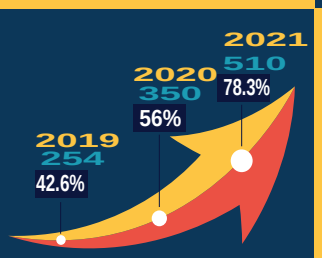	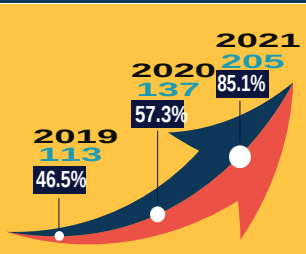	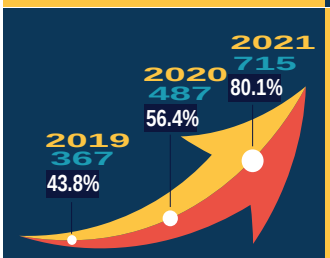
نسبة (عدد) الشركات التي يتضمن مجلس إدارتها عنصر نسائي واحد	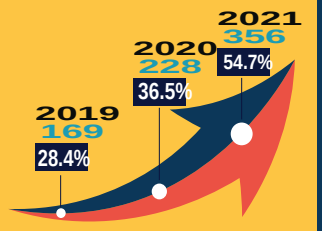	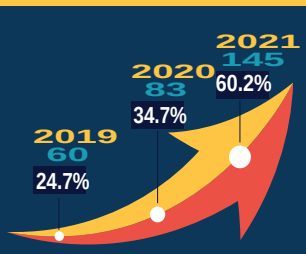	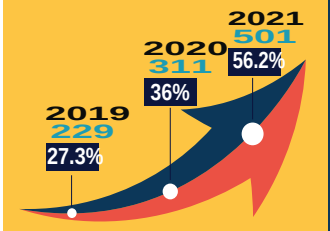
نسبة (عدد) الشركات التي يتضمن مجلس إدارتها (2) عناصر نسائية	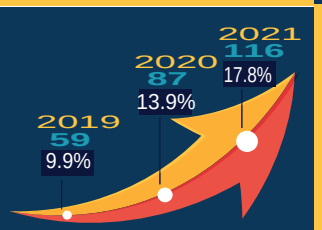	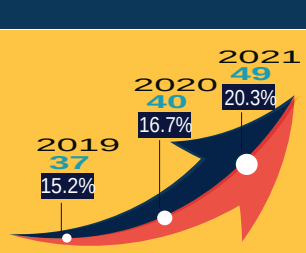	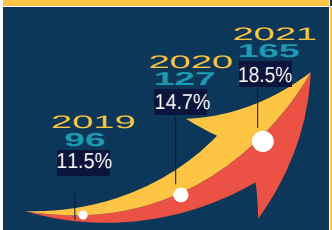
نسبة (عدد) الشركات التي يتضمن مجلس إدارتها <(3) عناصر نسائية	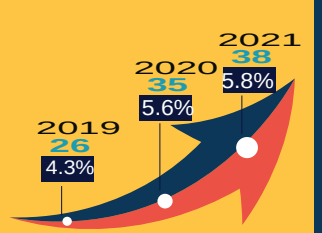	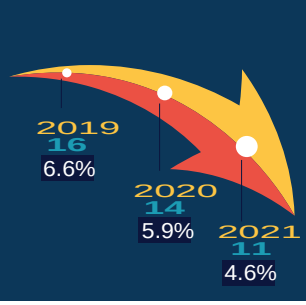	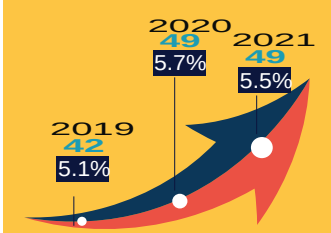

ب. المبادرات:

أطلقت الهيئة عدة مبادرات من شأنها التيسير على السيدات والشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي على تطبيق قرارات الهيئة، وتشجيع السيدات على تولي مناصب قيادية بالقطاع.

- **تطبيق تمكين المرأة:**

في يونيو 2020، أطلقت الهيئة تطبيق ذكي عبر الهواتف المحمولة باسم "تمكين المرأة" "Women Empowerment" لتدخل مبادرتها بإطلاق منصة إلكترونية لتكوين قاعدة بيانات تضم الكوادر النسائية المؤهلة لشغل مناصب قيادية حيز التنفيذ وتدفع بالمرأة للمشاركة في صنع القرار الإداري وتطوير الأداء النوعي للشركات.

وفي يوليو 2020، أصدرت الهيئة دليل توضيحي لكيفية استخدام التطبيق في شكل عرض مرئي للرد على الاستفسارات الواردة للهيئة حول كيفية التعامل مع التطبيق، كما نشرته على صفحة الهيئة على موقع التواصل LinkedIn. والذي يوضح الامتيازات التي يحصلن عليها المتقدمات عبر التطبيق، من إتاحة بياناتهن للشركات، وكذلك الأولوية في حضور الدورات التدريبية وورش العمل والبرامج التدريبية المؤهلة المتخصصة، بالإضافة لعرض نبذة عن التطبيق وخطوات التقدم، وقد بلغ عدد السيدات المسجلات في التطبيق حتى ديسمبر 2021 نحو 418 سيدة من بينهم 187 سيدة تم ترشيحهم كأكثر السيدات تأهيلًا لعضوية مجالس إدارات الشركات.

- **جائزة الهيئة للقيادات النسائية الأكثر تميزاً**

في نهاية عام 2020، أطلقت الهيئة لأول مرة جائزة لاختيار القيادات النسائية الأكثر تميزًا بالقطاع المالي غير المصرفي؛ حيث أعلنت الهيئة عن تنظيم جائزة للسيدات الأكثر تميزًا في مجال العمل بأنشطة سوق المال، والشركات المقيدة بالبورصة، والتأمين، وشركات التمويل العقاري، وشركات التأجير التمويلي والتخصيم والتمويل متناهي الصغر، وذلك في إطار جهود الهيئة لدعم السيدات العاملات في القطاع المالي غير المصرفي. ويأتي ذلك تعزيزًا لما صدر عن مجلس إدارة الهيئة من قرارات تُسهم في تمكين المرأة بإعطائهن الفرصة للقيادة والمشاركة في صنع القرار الإداري عبر ضمان تمثيلها في مجالس إدارات الشركات المقيدة في البورصة المصرية والشركات والاتحادات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

وقد تم الإعلان عن الفائزات في 23 فبراير 2021 في احتفالية بمقر الهيئة بالقرية الذكية، حيث تم تسليمهن جائزة الهيئة وشهادات تقدير -بعد سباق استمر لما يزيد عن سبعين يومًا- تأكيدًا على مساعي الهيئة في تدعيم القيادات النسائية بالقطاع المالي غير المصرفي وتقديم نماذج نسائية ناجحة لديها إنجازات حقيقية على أرض الواقع، وتعد مصدر إلهام لغيرهن من السيدات.

وبادرت هيئة الرقابة المالية لتأخذ على عاتقها مواجهة تحدى تمكين المرأة، وأن تلتزم طواعية على نحو مسؤول بتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والمرتبط بالمساواة بين الجنسين لخلق نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي يتسم بالاستقلالية والمساواة بين الجنسين.

- **مبادرة مركز المديرين المصري لدعم المرأة**

وافق مجلس أمناء مركز المديرين المصري على مبادرة المركز لدعم المرأة ومنح مجموعات السيدات المتقدمات لاجتياز برنامج المركز المتخصص "شهادة عضو مجلس الإدارة المعتمد" نسبة خصم قدرها 50%..

جاء الإعلان عن تلك المبادرة في إطار مجهودات الأذرع التدريبية للهيئة العامة للرقاب المالية -ومنها مركز المديرين المصري- لتمكين المرأة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني من خلال تيسير العقبات أمام توليها للمناصب القيادية وتبوء مواقع تمكنها من اتخاذ قرارات بالشركات والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، وذلك بعد ما ألزم مجلس إدارة الهيئة الشركات المقيدة في البورصة والخاضعة لرقابة الهيئة بضرورة وجود عنصر نسائي على الأقل في مجالس إدارتها، وأتاح أمام تلك الكوادر النسائية منصة إلكترونية لتسجيل بياناتهن لتوفير قاعدة بيانات أمام الشركات عن السيدات المؤهلات لشغل مقعد في مجالس إدارة الشركات .

- **التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمرأة في دعم تمكين المرأة**

اجتمع رئيس هيئة الرقابة المالية مع السيدة كريستين عرب ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر لبحث أوجه التعاون المستقبلي فى القطاع المالي غير المصرفي والتي من شأنها تعزيز تمكين المرأة وفقاً لاستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030" عبر البدء في تنفيذ عدد من الأنشطة بالتعاون مع الاتحادات العاملة فى القطاع المالي غير المصرفي والخاضعة لإشراف الهيئة ومنها الاتحاد المصري للتأمين، وتبني الهيئة لعدد من المبادئ والسياسات الجديدة التي تعزز من توجهها في دعم تمكين المرأة بالهيئة والقطاع المالي غير المصرفي.

ج. بناء القدرات في مجال تمكين المرأة:

في سبيل رفع وبناء القدرات للعاملين بالقطاع قدمت الهيئة من خلال الأذرع التدريبية لها برامج تدريبية كما قدمت العديد من ورش العمل والندوات عبر الوسائط الإلكترونية كما يلي:

- **برنامج تدريبي بعنوان "شهادة عضو مجلس الإدارة" مقدم من مركز المديرين المصري التابع للهيئة.**

في سعيها لزيادة ورفع كفاءة وتأهيل السيدات الراغبات في شغل منصب عضو مجلس إدارة، افتتح رئيس الهيئة فعاليات أول برنامج تدريبي لمركز المديرين المصري بعنوان "شهادة عضو مجلس الإدارة"، والذي تم تصميمه للكوادر النسائية لتأهيلهن لعضوية مجالس الإدارة، وذلك للانضمام إلى قاعدة بيانات الهيئة للكوادر النسائية بالتعاون مع مؤسسة التمويل

الدولية (IFC) بمجموعة البنك الدولي. واستهدف البرنامج خلق جيل جديد من السيدات الرائدات في مختلف المجالات، تمهيدًا لتوسيع دائرة الاختيار أمام الشركات لتحقيق المنفعة العامة والنهوض بالقطاعات المختلفة.

وفي نهاية أكتوبر 2020، أقامت الهيئة احتفالية خاصة بتخريج الدفعة رقم 35 من برنامج "شهادة عضو مجلس الادارة المعتمد" المقدم من مركز المديرين المصري، والدفعة رقم 36 التي تضم 22 من الكوادر النسائية الطموحة بمجموعة "منتدى الخمسين سيدة الأكثر تأثيرًا" والمؤهلة لشغل مقاعد بمجالس إدارة الشركات، وأية مناصب قيادية تُمكِن المرأة من المشاركة في صنع القرار الإداري وتطوير الأداء النوعي للشركات. كما شهدت الاحتفالية تكريم المجموعة الأولى من طلاب الماجستير المهني في حوكمة الشركات.

في مايو 2021، تم عقد أول ندوة تفاعلية حول الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش والصادر من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمجلس القومي للمرأة ومنتدى الخمسين سيدة الأكثر تأثيرًا.

- **حلقة نقاشية حول التشريعات المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية لأول قاضيات بمجلس الدولة**

افتتح الدكتور محمد عمران رئيس هيئة الرقابة المالية، والمستشار محمد حسام الدين رئيس مجلس الدولة حلقة نقاشية حول التشريعات المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية لأول قاضيات بمجلس الدولة للاطلاع على أخر المستجدات بتلك التشريعات وتبادل الخبرات في سابقة لمجمع المعرفة للخدمات المالية غير المصرفية -بالهيئة- باستضافته لأول قاضيات بمجلس الدولة بعد حلف اليمين الدستورية في أكتوبر الماضي، وذلك بحضور نائبي رئيس الهيئة وقيادات مجلس الدولة.

- **ورش عمل وندوات إلكترونية**

في سبتمبر2020 وبالتعاون مع مركز المديرين المصري التابع للهيئة العامة للرقابة المالية ومرصد المرأة في مجالس الإدارة بكلية إدارة الأعمال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ومؤسسة التمويل الدولية في مصر وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر، دعت الهيئة العاملين بالقطاع المالي غير المصرفي لحضور الندوة التفاعلية المجانية عبر الإنترنت حول "تعزيز تنوع مجالس إدارة الشركات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي - الخطوات القادمة".

وفي منتصف أكتوبر 2020، دعت الهيئة العامة للرقابة المالية السيدات الراغبات في شغل مقعد بمجالس الإدارة بالشركات والمؤسسات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي -امتثالا لقرارات الهيئة المتعلقة بضمان تمثيل عنصر نسائي بمجالس إدارتها- لحضور أول ندوة تعريفية لمناقشة تطبيق "تمكين المرأة" عبر المنصات الإلكترونية.

- **إحصائيات هامة**

بلغ عدد السيدات المستفيدات بنشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر 2.2 مليون سيدة بنسبة 62.8% من إجمالي نحو 3.5 مليون شخص مستفيد من تمويل المشروعات متناهية الصغر، كما بلغت أرصدة تمويلهن بنحو 12.8 مليار جنيه بنسبة 47.2% من إجمالي أرصدة التمويل التي سجلت نحو 27.1 مليار جنيه بنهاية عام 2021.

- **وعلى المستوى الداخلي للهيئة**

د. ماريان عازر

د. رشا راغب

د. ماريان قلدس

أ. سينا حبوس

واستمرارًا لتمكين المرأة في المناصب القيادية بالهيئة العامة للرقابة المالية لتحقيق رؤية مصر 2030، انضم عنصران من الكوادر النسائية لعضوية مجلس إدارة الهيئة وهما الدكتورة رشا راغب -المدير التنفيذي للأكاديمية الوطنية لتدريب الشباب، والدكتورة ماريان عازر -عضو مجلس النواب السابق ومدير مركز المعلومات بالمعهد القومي للاتصالات، كما تم تعيين المستشارة الدكتورة ماريان قلدس -المستشار بالإدارة العامة للتحكيم والمنازعات الدولية بوزارة العدل، مديرًا تنفيذيًا للمركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية، والأستاذة سينا حبوس -مستشار رئيس الهيئة للتنمية المستدامة، مديرًا تنفيذيًا للمركز الاقليمي للاستدامة.

وعلى مستوى العاملين بالهيئة، يبلغ عدد السيدات بالهيئة في فئة الإدارة العليا بدءً من درجة مدير عام وحتى رئيس قطاع 36 سيدة يمثلون نسبة 35% مقابل 67 من الذكور بنسبة 65%، وفي فئة الأخصائيين الذين يمثلون السواد الأعظم من العاملين بالهيئة، يبلغ عدد السيدات 123 سيدة بنسبة 32.7% ويبلغ عدد الذكور 253 بنسبة 67.3%. وتعمل الهيئة دومًا على تدعيم هيكل العاملين لديها بالكوادر النسائية حيث يبلغ عدد العاملين بعقود 144 منهم 75 من السيدات بنسبة 52.1%.

3- التمويل الأخضر والمستدام:

ترسخ في عقيدة الهيئة أن المساهمة الإيجابية في المجتمع وتقليل الآثار السلبية على البيئة يعد أمرًا أساسيًا لتحقيق تغيرات إيجابية ملموسة نستطيع من خلالها استشعار آثارها التي تمس حياتنا اليومية. ومن خلال الإدارة المتكاملة للأداء الاقتصادي والبيئي والمجتمعي، تهدف الهيئة إلى الارتقاء بالقيمة المشتركة التي نعمل على تحقيقها للقطاع المالي غير المصرفي. لذا فإن الهدف من تطبيق الممارسات البيئية اللازمة هو العمل على حماية البيئة الطبيعية، وحماية الأطراف ذات العلاقة، وتحقيق قيمة اقتصادية كبيرة.

وتحرص الهيئة على العمل على تقليل الأثر البيئي السلبي الناتج عن العمليات الاقتصادية لها وللقطاع المالي غير المصرفي الذي تراقب عليه وتشرف على أدائه، وذلك من خلال قيامها باتخاذ الخطوات التالية:

- **موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على مشروع إجراء تعديل على بعض أحكام المواد المنظمة للسندات وسندات التوريق والصكوك باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992، والموافقة على مزاولة ثلاثة أنواع من صناديق الاستثمار لمجالات التنمية المستدامة، وخفض مقابل الخدمات المستحق عن فحص ودراسة طلبات إصدار وطرح السندات التي تتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة أو الأهداف ذات البعد المجتمعي بنسبة 50%.**

ونظرًا لأهمية أدوات الدين في أسواق المال واعتماد الشركات عليها كأحد الآليات التمويلية الهامة لتطوير مناخ الاستثمار والتمويل، ولدورها في مواجهة تحديات التغير المناخي والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والمشروعات صديقة البيئة؛ فقد وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على مشروع إجراء تعديل على بعض أحكام المواد المنظمة للسندات وسندات التوريق والصكوك باللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (95) لسنة 1992، وإدراج أربعة أدوات تمويل جديدة بسوق رأس المال تتضمن السندات الاجتماعية Social Bonds، وسندات الاستدامة Sustainable Development Bonds، والسندات المرتبطة بالنواحي البيئية والمجتمعية والحوكمة Environmental, Social, and Governance Bonds،

والسندات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة Gender Equality and Women Empowerment Bonds لتنضم إلى السندات الخضراء للشركات السابق العمل بها منذ نوفمبر 2018 بسوق المال لمواكبة تَوجُه الدولة المصرية نحو دعم الاقتصاد الأخضر بأدوات تمويلية متعددة تتفق مع رؤية مصر 2030 وفقًا لأفضل الممارسات الدولية.

هذا، ولقد تبنى مشروع التعديل سريان نفس الأحكام والمبادئ المطبقة على الخمسة أنواع المرتبطة بمجالات التنمية المستدامة على سندات التوريق والصكوك، وذلك إذا كانت موجهة لتمويل أو إعادة تمويل مشروعات متعلقة بتحقق أهداف التنمية المستدامة أو الأهداف ذات البعد المجتمعي وقضايا تمكين المرأة؛ بحيث يجب أن يُراعي في سندات التوريق أن تكون الشركات المُحيلة تتسق سياساتها مع مبادئ التنمية المستدامة أو أن تتوافر فيها معايير متعلقة بأهداف التنمية المستدامة، أو أن يكون الحقوق المالية المحالة مرتبطة بمشروعات غرضها تحقيق أهداف الاستدامة، كما يسري ذلك على الجهات المستفيدة من التمويل الناتج عن إصدار الصكوك.

وتم إرسال مشروع التعديل للجهات المختصة متضمنًا المفاهيم والأحكام المنظمة لإصدار السندات بأنواعها المستحدثة، وسندات التوريق، والصكوك في مجالات التنمية المستدامة، والتزامات الجهة مُصدرة تلك النوعية من السندات بدءًا من الإفصاح لحملة السندات عن الأهداف البيئية المستدامة وإجراءات تقييم المشروعات التي تستهدف التنمية المستدامة، مع إلتزام الجهة المُصدرة بإجراءات التقييم واختيار مشروعات الاستدامة وتدعيمها بتقرير من المراقبين البيئيين المستقلين المعتمدين لدى الهيئة، وتقديم تقارير دورية سنوية طوال عمر الإصدار وحتى تمام الاستحقاق.

كما وافق مجلس إدارة الهيئة على منح خفض في مقابل الخدمات المستحق عن فحص ودراسة طلبات إصدار وطرح السندات بما فيها سندات التوريق والصكوك في الحالات التي تتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة أو الأهداف ذات البعد المجتمعي بنسبة 50% عما يتم تحصيله حاليًا فور صدور تعديلات اللائحة التنفيذية لتصبح الدولة المصرية الأولى افريقياً وصاحبة الريادة في إصدار سندات التنمية المستدامة.

ووافق مجلس إدارة الهيئة على إمكانية مزاولة ثلاثة أنواع من صناديق الاستثمار لمجالات التنمية المستدامة والبعد المجتمعي وتمكين المرأة والأنشطة البيئية، وهى صناديق الملكية الخاصة أو صناديق الملكية الخاصة المتخصصة والتي تتيح الاستثمار المباشر في تمويل أو إعادة تمويل المشروعات الخاصة بالتنمية المستدامة والبعد المجتمعي وتمكين المرأة والأنشطة البيئية، بالإضافة إلى نوعية صناديق أدوات الدين التي تتيح الاستثمار الغير مباشر وتستهدف الاستثمار في السندات وسندات التوريق والصكوك التى تمول المشروعات الخاصة بالتنمية المستدامة والبعد المجتمعي وتمكين المرأة والأنشطة البيئية، وأخيرًا الصناديق الخيرية والتى تستهدف سياستها الاستثمارية الاستثمار في الأدوات والأوراق المالية المتعلقة بكافة مجالات التنمية المستدامة. وقد تم منح الثلاثة أنواع من صناديق الاستثمار تخفيض قدره (50%) في مقابل الخدمات المستحق عن فحص ودراسة طلبات وثائق الاستثمار عما يتم تحصيله حاليا.

- **الموافقة على أول إصدار من السندات الخضراء في سوق رأس المال في مصر لإحدى الشركات بقيمة 100 مليون دولار**

أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية عن موافقتها على أول إصدار من السندات الخضراء للشركات في مصر بقيمة 100 مليون دولار للبنك التجاري الدولي -مصر بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، والذي من المقرر توجيه حصيلة الإصدار له لتمويل مشروعات بيئية من شأنها استعمال الطاقات النظيفة والتخفيف من العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع حرارة الأرض في عدد من المشاريع الخضراء القائمة، بما في ذلك المباني الخضراء والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ضمن محفظة الإقراض للبنك.

وتأتى أهمية هذا الإصدار باعتباره علامة فارقة ورئيسية في مساهمة سوق رأس المال في الجهود المبذولة لدعم تحول الاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الأخضر ولعب دور حيوي مؤثر في تحقيق أجندة مصر 2030 وأهدافها في التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أنه الأول من نوعه في مصر، والذي يمثل محصلة لجهود الهيئة في دعم الاقتصاد الأخضر والمستدام.

وقد جاءت موافقة الهيئة على الإصدار بعد إتمام إجراءات الفحص التي تقوم بها الهيئة، وبعد التحقق بواسطة جهة دولية مستقلة تؤكد امتثال السندات المقرر إصداراها للإطار العالمي للسندات الخضراء، ويأتي ذلك تفعيلاً للمهام التى حددتها المادة 35 مكرر من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال والتي تشترط إعداد تقارير دراسة لتقييم واختبار المشروعات الصديقة للبيئة (المشروعات الخضراء)، وتحديد مدى توافق المشروعات الممولة بحصيلة السندات الخضراء باشتراطات البيئة النظيفة، ويتم اختيار الخبراء والمؤسسات الاستشارية إليها من بين المقيدين في جداول بالهيئة يتم إعدادها بالتنسيق مع وزارة البيئة.

وجدير بالذكر، أن الهيئة كانت قد قامت بالسبق في المبادرة بمنح حوافز للسندات الخضراء وتعزيز الترويج لإصدارها بإعفاء مُصدري السندات الخضراء من 50% من إجمالي مقابل الخدمات والفحص بالهيئة، وتشجيع الشركات -بالقطاع الخاص- الأخرى على استخدام السندات الخضراء كأدوات مالية يمكنها تحقيق التوازن بين العوائد المالية، وتعزيز الأثر البيئي، والاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية.

- **خلال مشاركته في جلسة نقاشية بدبي عن صبغ النظم المالية باللون الأخضر: استعرض رئيس الهيئة جهود الرقابة المالية للتوجه نحو التمويل الأخضر في مصر.**

ضمن فعاليات مؤتمر البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة المنعقد في دبي تحت عنوان "مستقبل النظام المالي الأخضر" بمشاركة ممثلي كبرى المؤسسات المالية العالمية وكبار المسؤولين الحكوميين من دول العالم المختلفة والأكاديميين، وخبراء الصناعة المالية على هامش فعاليات معرض EXPO 2020، أكد رئيس هيئة الرقابة المالية أن الجهود المبذولة لتخضير النظم المالية ومن ضمنها القطاع المالي غير المصرفي لم تعد خيارًا أمام الدول مع تبدل أنماط الطقس ليصبح أقل استقرارًا وفقًا لما تشير إليه الدراسات البيئية، وزيادة إدراك خطر التغير في المناخ على المجتمع ككل بعد أن أصبح الضرر البيئي الناجم عن أنشطة الأفراد والصناعات غير قابل للإصلاح.

وركزت الندوة على أن استعدادات القطاع المالي غير المصرفي لمواجهة ذلك التحدي قد بدأ بنشر الوعي وتسليط الأضواء على وجود ارتباط قوى في العبء المالي الذى يتحمله الاقتصاد على المستوى البيئي والمجتمعي والمؤسسي نتيجة للمخاطر المرتبطة بالمناخ. وأن ذلك العبء قد زاد تحت وطأة انتشار جائحة فيروس كورونا وتراجع الجهود المبذولة لمواجهة التغير المناخي، مما استدعى الرقيب على الأسواق المالية غير المصرفية في مصر أن يتوجه نحو تدشين عدد من المبادرات لإحتواء آثار الأزمة -تماشيًا مع سياسة الدولة المصرية- وأن يضاعف من جهوده المبذولة لقيادة القطاع المالي غير المصرفي نحو تبنى الاستدامة والتي بادر بها منذ عام 2018.

وتتضمن الإجراءات التي اتخذها مجلس إدارة الهيئة تحديد قائمة مراقبي البيئة الدوليين المستقلين، والتي يمكن للجهات الراغبة في إصدار السندات الخضراء الاختيار من بينها بهدف تفعيل إصدارات السندات الخضراء داخل الاقتصاد المصري، والأخذ بزمام المبادرة لتوحيد الجهود في الأنشطة المالية غير المصرفية مع المبادرة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة-UN EP-FI. وقامت الهيئة بالتنسيق مع الاتحاد المصري للتأمين لوضع استراتيجية تأمين مستدام لمصر تدخل حيز التنفيذ في

القريب العاجل. وبالتزامن مع ذلك، عقدت الهيئة سلسلة من ورش العمل والندوات -افتراضيا وواقعياً- للعمل على تضمين التمويل المستدام داخل الجهات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

- **سلسلة ندوات تفاعلية حول السندات الخضراء**

أطلقت الهيئة العديد من الفعاليات وسلسلة من الندوات التفاعلية حول السندات الخضراء، والتي تناقش تعريف السندات الخضراء واستخداماتها والأطر العالمية لها وأهميتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والفوائد العائدة على الشركات جراء استخدامها، مع تقديم شرح مفصل لمجهودات الهيئة في هذا الإطار، وشرح مفصل للأطر التشريعية وقرارات الهيئة المنظمة، مع تقديم حالة عملية لإصدار السندات الخضراء في مصر.

3

مجهودات الهيئة في تحقيق الأهداف ذات الأولوية

- بناء القدرات والتعليم
- الإعداد لبيئة عمل خضراء داخلية
- دمج التكنولوجيا والتحول الرقمي

2021

جهود الهيئة لتحقيق الأهداف ذات الأولوية

وبخلاف ما أسفرت عنه نتائج تحديد الأولويات مع الأطراف ذات العلاقة، قامت الهيئة بعدة مجهودات. لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية لديها تضمنت نشاطات لرفع وبناء القدرات للعاملين بالهيئة وبالقطاع المالي غيرالمصرفي وممارسات لتعميق ممارسات الاستدامة بالهيئة كمؤسسة لزيادة دمج التكنولوجيا ودعم التحول الرقمي، **على النحو التالي:**

1 بناء القدرات والتعليم

2 الإعداد لبيئة عمل خضراء داخلية

3 دمج التكنولوجيا والتحول الرقمي

1- بناء القـــدرات

إن تعزيز وتقوية واستدامة قدرة الأفراد والمؤسسات على إنجاز الأعمال والأنشطة بمهارة وفاعلية لتحقيق الغايات والأهداف بصورة ناجحة، كان وما يزال عنصرًا محوريًا في مهمة الهيئة، التي تسعى دومًا لمواكبة الأسواق المصرية لما يحدث في العالم. وتنفيذًا للهدف العاشر من استراتيجية الهيئة الشاملة 2018-2022 والمتمثل في رفع مستويات التوعية والثقافة المالية، فقد عملت الهيئة على تعزيز قدراتها في صنع المعرفة ونشرها من خلال إنشاء مجمع المعرفة للثقافة المالية Financial Literacy Knowledge Hub، والذي يضم أربعة مراكز تدريبية وبحثية يغطي نطاق عملها الأنشطة المالية غير المصرفية والحوكمة والتمويل المستدام والتحكيم.

أ. مجمع المعرفة للثقافة المالية

يمثل مجمع المعرفة للثقافة المالية نقلة نوعية داخل الأنشطة المالية غير المصرفية عبر تنسيق وتناغم الخدمات التي تقدمها الجهات التابعة له في مكان واحد، حيث يعد المجمع منصة علمية معرفية تهدف إلى صناعة المعرفة والثقافة المالية والتوعية بها من خلال نشرها بين مجتمع الأعمال بالقطاع المالي غير المصرفي.

حيث قام السيد رئيس مجلس الوزراء، بافتتاح "مُجمع المعرفة للثقافة المالية" التابع للهيئة العامة للرقابة المالية، بحضور عدد كبير من السادة الوزراء ورؤساء الأجهزة والهيئات ومسئولي الجهات المعنية، ومجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وأعضاء مجالس الأمناء ومجالس الإدارات، ومديري المراكز العلمية والمهنية الأربعة بمجمع المعرفة.

وأكد السيد رئيس مجلس الوزراء خلال مراسم تدشين "مُجمع المعرفة للثقافة المالية" على ما يمثله من منصة علمية معرفية تهدف إلى المساهمة في صناعة المعرفة والثقافة المالية، والتوعية بها من خلال نشرها بين مجتمع الأعمال بالقطاع المالي غير المصرفي، مشيدًا بجهود الهيئة فيما يتعلق بتزويد القطاع بالكفاءات البشرية المؤهلة.

ويمثل مجمع المعرفة نقلة نوعية داخل الأنشطة المالية غير المصرفية عبر تنسيق وتناغم الخدمات التي تقدمها الجهات الأربع التابعة له في مكان واحد وهي على النحو التالي:

1- معهد الخدمات المالية

تأسس معهد الخدمات المالية في يوليو 2010 بقرار رئيس الجمهورية رقم (260) لسنة 2010 وفقًا للقانون رقم (10) لسنة 2009. ويهدف المعهد إلى تطوير أساليب الخدمات المالية غير المصرفية ونشر العلوم والثقافة المالية وتوعية المستثمر من خلال ورش العمل والندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة وتبادل المعلومات والخبرات والتعاون على المستويات المحلية والعربية والدولية في كل ما من شأنه رفع مستوى العمل المالي غير المصرفي في مصر. كما يختص المعهد بإعداد الدراسات والأبحاث وتوفير البيانات والمعلومات والإحصائيات المتعلقة بالقطاع المالي غير المصرفي والعمل على نشر الثقافة والتوعية، ويوضح الجدول التالي نتائج أعمال المعهد خلال عام 2021 ومقارنتها بنتائج أعمال عام 2020.

جدول رقم (3-1):- نتائج أعمال معهد الخدمات المالية خلال عام 2021 ومقارنتها بنتائج أعمال عام 2020.

القـــطاع		1/1/2021 حتى 31/12/2021		1/1/2020 حتى 31/12/2020	
		عدد البرامج	عدد المتدربين	عدد البرامج	عدد المتدربين
التأمين	مهنيين	3	6768	3	4073
	متخصص	8	302	3	139
إجمالي قطاع التأمين		11	7070	6	4212
قطاع سوق المال		10	375	4	259
التمويل العقاري	مهنيين	4	88	3	29
	متخصص	2	34	3	49
إجمالي قطاع التمويل العقاري		6	122	6	78
التخصيم		2	87	1	27
التأجير التمويلي		1	192	4	210
قطاع متناهى الصغر		1	52	-	-
برامج متنوعة (مبادرة رواد النيل) تمويل عقاري/ تأجير تمويلي /تخصيم / تأمين / رأس مال مخاطر		1	10	1	31
ورش عمل		2	88	-	-
الإجمالي		34	7996	22	7184

- تنفيذ الشراكة مع منظمة العمل الدولية (ILO) ووكالة التعاون الألمانية (GIZ) لتأهيل عدد (9) مدربين (محاضرين) فى مجال التأمين الشمولىInclusive Insurance ، حيث قامت منظمة العمل الدولية بتوفير المحاضرين الدوليين المعتمدين والمواد العلمية وتم اختيار المدربين (المحاضرين) وفقًا لاشتراطات معينة وتم تدريبهم علي برنامجى "مقدمة فى التأمين الشامل" و "إدارة التوزيع للتأمين متناهى الصغر"، وسيتوالى تنفيذ باقى البرامج وفقًا للجدول الزمنى المعتمد.

- تنفيذ برنامج الماجستير في الأسواق المالية بالتعاقد مع معهد دراسات البورصات الأسبانى بحضور عدد (24) متدرب والذى يحتوى على سبع وحدات تعليمية منها المشتقات المالية ويتكون نظام التعليم من 80% تعليم مباشر وجها لوجه و20% إلكترونيًا، بالإضافة إلى السفر لمناقشة البحث المقدم والتدريب العملى مع أحد المؤسسات المالية الإسبانية، وكذلك البورصة في مدريد.

- تنفيذ برنامج تدريبي شامل للمتعاقدين الجدد بالهيئة العامة للرقابة المالية للتعريف بالقطاعات التي تشرف عليها الهيئة بإجمالى عدد 85 مشارك خلال 12 يوم تدريبي.

- تنفيذ ندوتين بالتعاون مع اتحاد بنوك مصر والبنك المركزي المصري بعنوان "التأمين ضد الأخطار السيبرانية"، ويأتي ذلك في إطار نشر الوعي ضد المخاطر السيبرانية. وقد شارك في الندوة عدد كبير من البنوك الخاضعة للبنك المركزى المصرى وعدد من شركات التأمين.

2- مركز المديرين المصري

تأسس مركز المديرين المصري عام 2004 تحت مظلة وزارة الاستثمار ليصبح أول مركز في مصر والشرق الأوسط وشمال أفريقيا يقدم أنشطة وخدمات التدريب والاستشارات والبحوث للشركات والمؤسسات العامة والخاصة عن موضوعات الحوكمة والمسئولية المجتمعية والبيئية وأفضل الطرق لتحقيق استدامة الأعمال.

ويقوم المركز بالتوجه بأنشطته المتعددة إلى رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة، والمديرين، وكبار التنفيذيين، والمساهمين، والأطراف ذات المصالح في هذه الشركات والمؤسسات المختلفة.

وقد توجت جهود المركز بأن تم اختياره في أكتوبر 2010 من قبل المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) كمركز تميز عالمي في الحوكمة، يقدم خدماته وفقاً لأفضل المعايير الدولية. ومنذ نقل تبعية مركز المديرين المصري من وزارة الاستثمار إلى الهيئة العامة للرقابة المالية في نهاية عام 2011، ازداد نشاط مركز المديرين ازدياد اً كبيراً وملحوظاً على مستوى ما يقدمه من خدمات تدريبية واستشارية وبحثية في مجال الحوكمة والمسئولية المجتمعية والبيئية والموضوعات المتصلة بها، فضلاً عن استحداث برنامج الماجستير المهني في الحوكمة باللغتين العربية والإنجليزية والذي يقدم بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، ويوضح الجدول التالي نتائج أعمال المركز خلال عام 2021، ومقارنتها بنتائج أعمال 2020.

جدول رقم (3-2):- نتائج أعمال مركز المديرين المصري في عام 2021 مقارنة بالعام السابق 2020.

السنة	2021	2020
عدد البرامج التدريبية	86	71
عدد الأيام التدريبية	381	250
إجمالي عدد المتدربين	1410	1128

كما تم توقيع بروتوكول تعاون مشترك مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لتنفيذ برامج الدراسات العليا بين كل من كلية الدراسات العليا في الإدارة بالأكاديمية ومركز المديرين المصري بالهيئة، لفتح آفاق تعاون في تقديم برنامج الدكتوراه المهنية في الحوكمة والتمويلDBA in Governance and Finance .

3- المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية

أنشئ المركز المصري للتحكيم الاختياري وتسوية المنازعات المالية غير المصرفية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 335 لسنة 2019، ليختص منفردا بالتحكيم وتسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القوانين الخاصة بالمعاملات المالية غير المصرفية، وعلى الأخص تلك التي تنشأ فيما بين الشركاء، أو المساهمين، أو الأعضاء في الشركات والجهات العاملة في مجال الأسواق المالية غير المصرفية، سواء فيما بينهم، أو بينهم وبين تلك الشركات وهذه الجهات، وكذلك منازعات المتعاملين أو المستفيدين من الأنشطة المالية غير المصرفية مع تلك الشركات وهذه الجهات بمناسبة مباشرتها لنشاطها .

ويُعد هذا المركز انطلاقة قوية في مجال الوسائل البديلة لفض المنازعات لما تبناه من أسس ومعايير محايدة تضمن حل منازعاته بثقة، وسرعة، وانعكست تلك الأسس والمعايير ليس فقط على القواعد والمبادئ المنظمة لعمل المحكمين والوسطاء والخبراء، بل وكذلك على تشكيل مجلس الأمناء وذلك على النحو الوارد بالنظام الأساسي لمركز التحكيم والذي صدر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3597 لسنة 2020.

4- المركز الإقليمي للتمويل المستدام

شرعت الهيئة العامة للرقابة المالية في مبادرة طموحة لإنشاء المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع لمعهد الخدمات المالية والمكرس خصيصًا لتعزيز التمويل المستدام في مصر وأفريقيا والشرق الأوسط في القطاع المالي غير المصرفي، ونشر الوعي بأهمية التمويل المستدام، واستحداث المنتجات المالية الخضراء للسوق المالي غير المصرفي المحلي والإقليمي بشكل خاص. وتعنى المبادرة بالترويج لمبادئ التمويل الأخضر والتأمين المستدام، وتشجيع القطاع الخاص على إصدار الأدوات المالية الخضراء المتنوعة، والتي تشمل السندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات الاستدامة، والصكوك الخضراء وصناديق المعاشات الخضراء وأقساط التأمين الخضراء ...إلخ. وهو ما يعد حلقة صغيرة ومتوافقة مع استراتيجية وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية الشاملة لدمج مبادئ التنمية المستدامة في كافة القطاعات المصرية وعلى كافة الأصعدة.

وتُعبر تلك الخطوة عن استراتيجية الهيئة لإتاحة الفرص أمام الشركات المصرية لعمل استثمارات وشراكات مع نظرائها في الإقليم الأفريقي والعربي، وبناء قدرات تلك الشركات والإطلاع على أفضل الممارسات العالمية، وهو ما يعد أحد أدوار الهيئة لنشر ثقافة

التمويل المستدام وبناء القدرات وذلك بالسوق المحلي والإقليمي، **والذي سنفرد له الجزء القادم.**

رؤية المركز:

يسعى المركز أن يصبح مركزًا معرفيًا إقليميًا رائدًا في التمويل المستدام.

رسالة المركز:

- دعم إعادة توجيه تدفقات رؤوس الأموال اللازمة لسد فجوة الاستثمار في مجال الاستدامة بالمنطقة.
- وضع استراتيجيات وسياسات تتسق مع أهداف التمويل المستدام.
- عقد شراكات مع الأوساط الأكاديمية لتحفيز إجراء الأبحاث والتحليلات الخاصة بالتمويل المستدام.

الأهداف الاستراتيجية للمركز:

- تنسيق السياسات والجهود العامة على الصعيد الإقليمي.
- تشجيع حركة الاستثمارات الخضراء والمستدامة على المستوى الإقليمي.
- مواءمة معايير ومبادرات التمويل المستدام مع المعايير العالمية.
- إنشاء مجمعة محلية وإقليمية من خبراء التمويل المستدام.
- تشجيع وإشراك المستثمرين ومجموعات الأعمال ورجال الأعمال للمساهمة في الحركة العالمية نحو الاستثمارات المستدامة.
- توفير بناء القدرات لإنشاء مجموعة من الخبراء.
- إنشاء روابط لتعزيز الاستثمارات المستدامة بين الأقاليم.
- إنشاء روابط وشراكات مع بنوك التنمية والمؤسسات الدولية وصناديق المشروعات الصديقة للبيئة.

وقد تم تشكيل مجلس استشاري للمركز الإقليمي للتمويل المستدام والذي يضم شخصيات ذات خبرة عالمية وإقليمية ومحلية مرموقة في المجالات المرتبطة بالتمويل المستدام.

- في أولى اجتماعاته والذي عقد في منتصف يونيو 2021، اتفق أعضاء المجلس الاستشاري على استراتيجية المرحلة التأسيسية للمركز (2021-2023) وآليات انتشاره بقطاعات الاقتصاد المتنوعة بهدف نشر الوعي بالتنمية المستدامة وتعزيز ثقافة الاقتصاد الأخضر داخل القطاعات المالية غير المصرفية، وإنشاء منصة إلكترونية لعرض الاتجاهات والتطورات في مجال التمويل المستدام، بجانب تقديم الدعم والمشورة الفنية للتأكد من التزام الجهات الحاصلة على تمويل أخضر باستثمار هذا التمويل في الغرض المخصص لذلك.

كما أكد أعضاء المجلس على امكانية أن يلعب المركز دور حيوي في مواءمة السياسات بين الدول المختلفة بالإقليم وهو ما سيشجع على الدخول في استثمارات جديدة بين الدول وفتح آفاق جديدة للتعاون، مشيرين في ذات الوقت إلى ضرورة اهتمام المركز بتقديم خدماته للشباب والمرأة وعدم اقتصار خدماته على القطاع الخاص فقط، وضرورة توجيه جزء من خدمات المركز لدعم المساواة والتنوع بين الجنسين وتقديم الدعم اللازم لدخول المرأة في مجالات التمويل المستدام.

- وخلال اجتماعه الثاني الذي عقد في مطلع ديسمبر 2021، عرض المجلس الاستشاري إمكانية تقديم المعاونة في الاستعداد لمؤتمر المناخ COP 27 بمصر، مؤكدين أن التمويل المستدام أصبح موضوع ذا أهمية كبرى وسيلعب دورًا هامًا في الاستعداد للمؤتمر القادم، لما تمثله مخاطر المناخ من تهديد مباشر على المجتمعات والاقتصاد العالمي والتي يمكن تحويلها لفرص ينبغي على العالم اقتناصها. وفي هذا السياق قدم أعضاء المجلس بعض الأفكار والمقترحات حول كيفية تقديم الدعم والتنسيق مع الجهات المسئولة بمصر وخاصة وزارة الخارجية المصرية في إطار الاستعداد لمؤتمر المناخ COP 27، لافتين إلى إمكانية التعاون مع المنظمات الدولية التي يمثلونها في دعم جهود المؤتمر.

- لنشر فكر التأمين المستدام، وقع المركز الإقليمي للتمويل المستدام التابع لهيئة الرقابة المالية-مذكرة تفاهم مع الاتحاد المصري للتأمين خلال فعاليات اليوم الأول لملتقى شرم الشيخ السنوي للتأمين وإعادة التأمين (شرم راندي فو) في دورته الثالثة لعام 2021 والمنعقدة تحت شعار "اتجاهات التأمين وإعادة التأمين الجديدة: فرص ما بعدCovid-19" ، ولتي تهدف إلى دعم سوق التأمين المصري ورفع كفاءته، والارتقاء بمستوي الثقافة التأمينية وخاصة في مجال التأمين المستدام.

ووقع على الاتفاق المدير التنفيذي للمركز الإقليمي للتمويل المستدام والأمين العام للاتحاد المصري للتأمين بهدف نشر مفاهيم التمويل المستدام في سوق التأمين المصري، والدخول في شراكة استراتيجية مع الاتحاد المصري للتأمين لتشجيع صناعة التأمين على تطوير استراتيجيات التأمين المستدام داخل الشركات.

حيث يمثل الاتفاق مع الاتحاد آلية عمل تُمكن المركز من تصميم وتنفيذ برامج تدريبية مهنية معتمدة لقطاع التأمين المصري بما يُسهم في رفع الوعي والثقافة بمبادئ التنمية المستدامة والتمويل المستدام والتأمين المستدام.

- كما وقع المركز الإقليمي للتمويل المستدام على إعلان نيروبي للتأمين المستدام في منتصف عام 2021، كطرف مؤسس للاتفاق، خلال المشاركة بفعاليات المؤتمر الأفريقي الرابع والذي أقيم تحت رعاية مبادرة مبادئ التأمين المستدام (Principals of Sustainable Insurance - PSI) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، وبمقتضى هذا الإعلان يلتزم قادة صناعة التأمين بقارة أفريقيا بدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وجاء التوقيع على الإعلان في إطار دعم مجهودات الهيئة نحو تحقيق قطاع التأمين لأهداف التنمية المستدامة، حيث يعمل المركز على تنمية قدرات القطاع المالي غير المصرفي وبناء قدرات ورفع وعي العاملين به، وتطوير الأسواق ودعم جهود الاستقرار بها، ونقل الخبرة والمعرفة على المستوى الإقليمي، ورفع كفاءة السوق المحلي غير المصرفي بما سيقدمه من دورات تدريبية متخصصة، وخدمات استشارية للمستثمرين، وتقديم أبحاث وتصميم سيناريوهات مختلفة، وتقديم منصة على الإنترنت لأخبار أفريقيا والشرق الأوسط وغيرها من الخدمات.

ويهدف الإعلان إلى تسريع وتيرة الوصول لحلول لتحديات الاستدامة الرئيسية لا سيما في أعقاب جائحة COVID-19 والتي أبطأت التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أنه على الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة تتمتع برؤية مشتركة بين دول العالم للقضاء على الفقر وإنقاذ الكوكب من تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظام البيئي والتلوث وبناء عالم مزدهر وسلمي، إلا أن العمل على تحقيق تلك الأهداف لم يتقدم بالسرعة أو النطاق المطلوبين.

تضمن إعلان نيروبي دعم صناعة التأمين في القارة الأفريقية لأهداف التنمية المستدامة داخل صناعة التأمين ذاتها وتوظيف منتجات وحلول التأمين للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على أن تدعم استثمارات التأمين الانتقال إلى اقتصاد مرن خالٍ من الانبعاثات، والانخراط مع صانعي السياسات والهيئات التنظيمية والجمعيات الصناعية بشأن قضايا الاستدامة الرئيسية لصناعة التأمين الأفريقية.

- عقد المركز الإقليمي للتمويل المستدام عدد 12 ندوة تعريفية استهدفت رفع الوعي حول كيفية وأهمية الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة للقطاع المالي غير المصرفي ضمن مجهودات الهيئة العامة للرقابة المالية والمركز الإقليمي للتمويل المستدام في توطين ممارسات الاستدامة بالقطاع المالي غير المصرفي.

وتناولت هذه الندوات التعريف بتقارير الإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة وتقديم الشرح لمؤشرات الأداء الخاصة بالإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والإفصاحات المتعلقة بالتغير بالمناخي – ESG TCFD Reporting

حيث تم عقد ندوات عامة لكافة العاملين بالقطاع المالي الغير مصرفي وتكرارها أكثر من مرة كما تم عقد ندوات قطاعية متخصصة كما يلي:

- شركات التمويل (التأجير التمويلي – التمويل العقاري – التخصيم – التمويل الاستهلاكي).
- الاتحاد المصري للتأمين وشركات التأمين.
- الشركات العاملة بسوق المال من غير المقيدة بالبورصة المصرية وشركات التمويل متناهي الصغر.
- الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية.

- كما عُقدت ندوتين للشركات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي المخاطبة بقراري الهيئة رقمي (107) لسنة 2021 بشأن ضوابط إفصاح الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG والآثار المالية للتغيرات المناخية TCFD، و(108) لسنة 2021 بشأن ضوابط إفصاح الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة ESG والآثار المالية للتغيرات المناخية TCFD.

- شاركت الهيئة العامة للرقابة المالية ممثلة في المركز الإقليمي للتمويل المستدام في أعمال COP26 Finance Day والذي عقد يوم 4 نوفمبر 2021، تحت رعاية المراكز المالية للاستدامة FC4S وبحضور أعضاء المراكز المالية الأفارقة، جاء هذا الاجتماع على هامش أعمال قمة المناخ لمناقشة التحديات القائمة نحو مزيد من التطورات المالية الخضراء والمستدامة والتعرف على المجهودات القائمة بالدول الأفريقية.

- أعلنت هيئة الرقابة المالية عن انضمامها إلى إعلان شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحول إلى النظام المالي للأخضر NGFS كأحد نتائج مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ COP26 والذي يستعرض مجهودات الهيئة في تمهيد الطريق نحو قطاع مالي غير مصرفي مسئول، والعمل على تبنى الاستثمارات المسؤولة ومنتجات التمويل المستدامة-من سندات وصكوك خضراء في سوق المال المصري-وذلك تماشياً مع جهود الدولة المصرية في تعزيز دور الاستثمارات الخاصة لقيادة الاقتصاد.

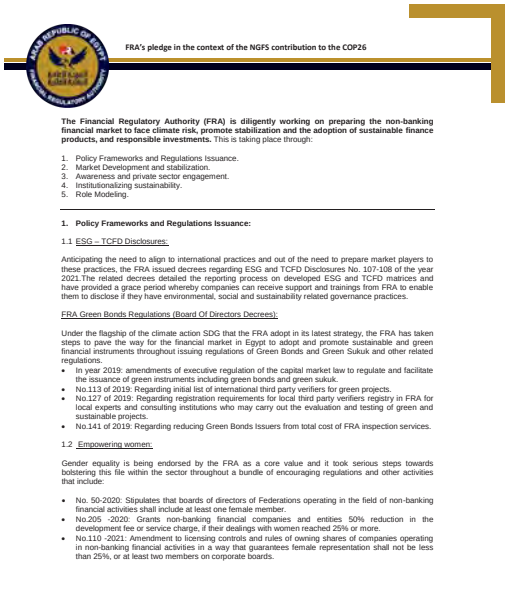

FRA's pledge in the context of the NGFS contribution to the COP26

The Financial Regulatory Authority (FRA) is diligently working on preparing the non-banking financial market to face climate risk, promote stabilization and the adoption of sustainable finance products, and responsible investments. This is taking place through:

1. Policy Frameworks and Regulations Issuance.
2. Market Development and stabilization.
3. Awareness and private sector engagement.
4. Institutionalizing sustainability.
5. Role Modeling.

1. Policy Frameworks and Regulations Issuance:

1.1 ESG – TCFD Disclosures:

Anticipating the need to align to international practices and out of the need to prepare market players to these practices, the FRA issued decrees regarding ESG and TCFD Disclosures No. 107-108 of the year 2021.The related decrees detailed the reporting process on developed ESG and TCFD matrices and have provided a grace period whereby companies can receive support and trainings from FRA to enable them to disclose if they have environmental, social and sustainability related governance practices.

FRA Green Bonds Regulations (Board Of Directors Decrees):

Under the flagship of the climate action SDG that the FRA adopt in its latest strategy, the FRA has taken steps to pave the way for the financial market in Egypt to adopt and promote sustainable and green financial instruments throughout issuing regulations of Green Bonds and Green Sukuk and other related regulations.

- In year 2019: amendments of executive regulation of the capital market law to regulate and facilitate the issuance of green instruments including green bonds and green sukuk.
- No.113 of 2019: Regarding initial list of international third party verifiers for green projects.
- No.127 of 2019: Regarding registration requirements for local third party verifiers registry in FRA for local experts and consulting institutions who may carry out the evaluation and testing of green and sustainable projects.
- No.141 of 2019: Regarding reducing Green Bonds Issuers from total cost of FRA inspection services.

1.2 Empowering women:

Gender equality is being endorsed by the FRA as a core value and it took serious steps towards bolstering this file within the sector throughout a bundle of encouraging regulations and other activities that include:

- No. 50-2020: Stipulates that boards of directors of Federations operating in the field of non-banking financial activities shall include at least one female member.
- No.205 -2020: Grants non-banking financial companies and entities 50% reduction in the development fee or service charge, if their dealings with women reached 25% or more.
- No.110 -2021: Amendment to licensing controls and rules of owning shares of companies operating in non-banking financial activities in a way that guarantees female representation shall not be less than 25%, or at least two members on corporate boards.

1 | Page

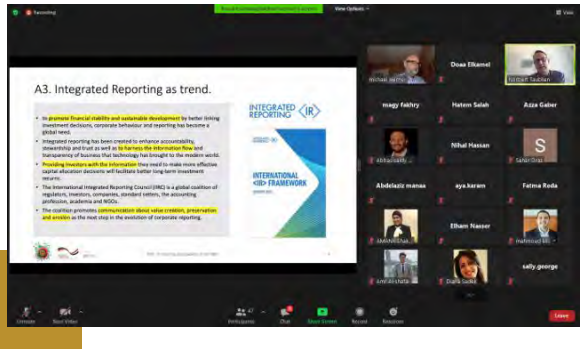

- نظم المركز الإقليمي للتمويل المستدام بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، برنامج تدريبي تم عقده في أربعة جلسات حول تعزيز ممارسات الاستدامة بالقطاع المالي غير المصرفي وتعزيز الإفصاحات غير المالية بالقطاع، تم تقديم التدريب على أيدي خبراء أجانب. وتضمن التدريب تقديم شرح مفصل لتطورات مفهوم الاستدامة والتمويل المستدام والمبادرات والأطر العالمية للإفصاح عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة مع تقديم شرح مفصل لكل عنصر منها.

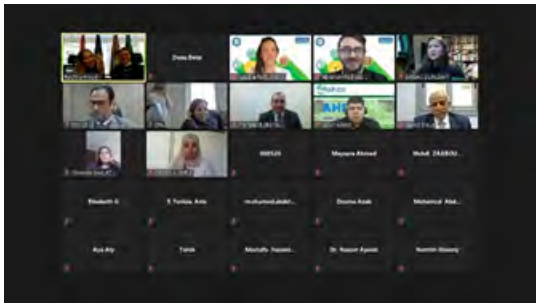

- قدم المركز برنامج حول السندات الخضراء والمراقبين البيئيين بالتعاون مع **جهاز شئون البيئة ومؤسسة مبادرة السندات المناخية Climate Bond Initiative والسفارة البريطانية بالقاهرة وبرنامج المساعدة الفنية لشمال إفريقيا North African Technical Assistance Facility (NATAF)**، وجهات استشارية أخرى، بهدف إيجاد بيئة مواتية تسمح بالتوسع في استخدام التمويل الأخضر والمستدام، إيمانا منه بدوره في تعزيز والتسريع بوتيرة التحول نحو الاقتصاد الأخضر وفتح أسواق ومجالات عمل جديدة تخدم هذا التوجه.

حيث استهدف البرنامج مراقبي المشروعات الخضراء البيئيين لتيسير الحصول على الخبرة الفنية اللازمة للاعتماد كأخصائي بيئي واستشاري بيئي أو مكتب استشاري في مجال البيئة، في خطوة لزيادة أعداد قائمة مراقبي البيئة المحليين وفتح الباب أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو استخدام أدوات التمويل الخضراء لتمويل مشروعاتها وتلبية كافة المتطلبات اللازمة دون تحمل أعباء الاستعانة بخبراء دوليين.

كما قدم البرنامج للمشاركين المعلومات التي تساعد على فهم مبادئ السندات الخضراء وأهميتها كأهم أدوات للتمويل المستدام، ويقدم نظرة عامة على الأنواع المختلفة من السندات الخضراء والبنية التحتية للسوق والخطوات الأساسية لإصدارها، وكيف يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

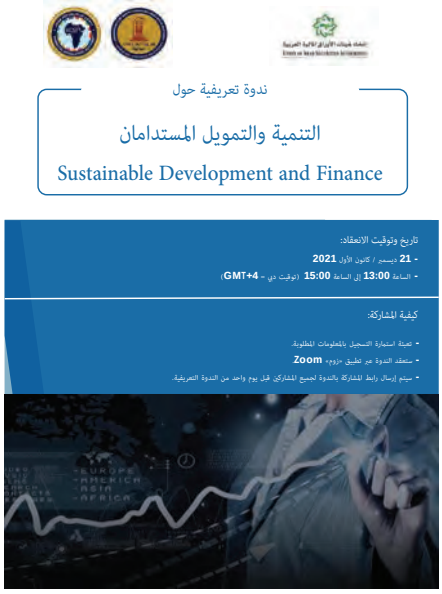

- كما نظم المركز بالتعاون مع **اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية** ندوة تعريفية استهدفت تعزيز التنمية المستدامة وتعزيز التمويل الأخضر، ونشر مفاهيم التمويل المستدام والاستثمار على الصعيد الاقليمي ومنطقة أفريقيا والشرق الأوسط، وتشجيع إعادة توجيه تدفقات رؤوس الأموال لمعالجة فجوات الاستثمار في مجال الاستدامة في المنطقة وتطوير استراتيجيات وسياسات التمويل والتأمين المستدام للقطاعات المالية غير المصرفية، وتطوير شراكات مع الأوساط الأكاديمية لعمل البحوث والتحليلات حول التمويل المستدام، وتشجيع القطاع الخاص على إصدار السندات الخضراء، والسندات الاجتماعية، وسندات الاستدامة وغيرها من أدوات التمويل الأخضر.

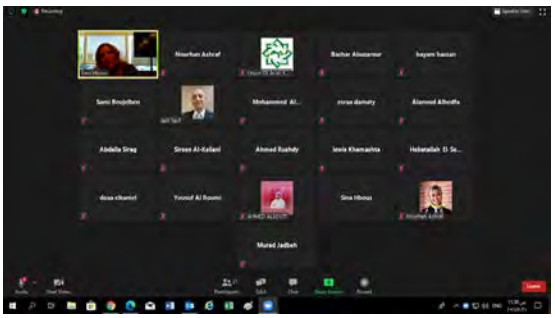

شارك في الندوة العاملين في مجال الخدمات المالية والعاملين في الجهات التنظيمية والرقابية، بما في ذلك هيئات الأوراق المالية والبورصات وشركات السمسرة وشركات الخدمات المالية بالإضافة إلى العاملين في مؤسسات التنمية ومنظمات المجتمع المدني. وبشكل خاص قادة الأعمال والمبتكرين والاستشاريين، ومديري الإستراتيجيات وتكنولوجيا المعلومات.

ب. الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية (2022-2027)

قامت الهيئة بتشكيل مجموعة عمل داخلية لصياغة الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية، والتي تسعى إلى تحقيق الشمول المالي غير المصرفي كأحد المحاور المهمة لدعم معدلات نمو الاقتصاد المصري، حيث أثبتت الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين زيادة معدلات الوعي والثقافة المالية وزيادة قاعدة الشمول المالي بصفة عامة، لذا أولت الهيئة العامة للرقابة المالية أهمية كبيرة لرفع مستوى الثقافة والتعليم المالي لحماية المتعاملين في الأسواق المالية غير المصرفية.

وأوضحت الاستراتيجية أن زيادة ورفع الوعي المالي لدى الأفراد يسهم في زيادة المدخرات والتخطيط الجيد للتقاعد، والقدرة على القيام بتقييمات أكثر واقعية من قبل المستهلكين، وتنمية المهارات الحياتية والقدرة على التفاوض، وزيادة الكفاءة المالية من الإدارة النشطة للديون الشخصية وتحقيق الاستقلالية المالية، وكذا إمكانية الدخول والمشاركة في الأسواق المالية بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاستثمارية واختيار المنتجات المالية المناسبة، وزيادة الوعي بحقوق المستهلك.

وتتركز فوائد محو الأمية المالية غير المصرفية للنظام المالي والاقتصاد في: زيادة معدلات الادخار الوطني مما ينعكس إيجابياً على معدلات الاستثمار والتشغيل، وتفعيل درجة المنافسة والابتكار وتحسين جودة المنتجات، وتحديد أدق للمخاطر وتغطيتها، وتحقيق مستويات أعلى من انضباط واستقرار الأسواق، والتغلب على «مسايرة التقلبات الدورية» في الإقراض.

وتتلخص الفوائد التي ستعود على المجتمع من محو الأمية المالية غير المصرفية في توسيع قاعدة الشمول المالي، وفهم أكبر للسياسات المالية الحكومية وطريقة عمل الأسواق المالية غير المصرفية.

واتساقًا مع ذلك فقد جاء تدشين مجمع المعرفة والثقافة المالية Financial Literacy Knowledge Hub (FLKH) والذي دشنته هيئة الرقابة المالية في أغسطس 2021 كأحد الأدوات المهمة والرئيسية لتقديم خدمات أكثر جودة وفاعلية في صناعة ونشر المعرفة والثقافة المالية. ويعني المُجمع بتصميم استراتيجية قومية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية بهدف رفع الوعي والثقافة المالية للمواطن المصري مما يؤدي إلى تحسين إستقلاليته المالية، وتعزيز السلوك المالي المسؤول والقدرة على إصدار أحكام مستنيرة واتخاذ قرارات فعالة في استخدام وإدارة الأموال.

ويعتبر تحقيق الرشد والاستقلالية المالية للمواطن المصري هدف استراتيجي رئيسي نهائي للاستراتيجية، ويرتكز على رفع قدرة الفرد على التخطيط للمستقبل وتحسين أداءه الاستثماري واتخاذه لقرارات مالية سليمة وتحقيقه للتوازن بين قدراته واحتياجاته المالية، مما سيكون له أكبر الأثر في حماية المواطنين من عمليات النصب والإحتيال المالي وسرقة مدخراتهم. بالإضافة إلى تحقيق استقلالية الأفراد المالية وزيادة قدرتهم على حفظ وإدارة وحماية أموالهم ومدخراتهم، وبما يساهم في تحسين معدلات الإدخار القومي بما يساهم في توليد محفزات الاستثمار وزيادة معدلات التشغيل وخفض البطالة.

ومن المتوقع أن تمر عملية تنفيذ الاستراتيجية بمرحلتين رئيسيتين، حيث تركز السنوات الثلاث الأولى من 2022 إلى 2024 على نشر الثقافة المالية غير المصرفي، ثم تنتقل الاستراتيجية إلى تحقيق الرشد المالي خلال السنتين التاليتين 2025-2026، ثم في عام 2027 تأتي المرحلة الأخيرة والتي تتضمن تقييم نتائج وآثار الاستراتيجية لتحديد ماهية الخطوات القادمة وتحقيق آليات استدامة نشر الثقافة المالية غير المصرفية.

إضافة إلى ما سبق فقد قامت الهيئة بعقد والمشاركة في العديد من الفعاليات كما يلي:

- في الربع الأخير من عام 2021، شاركت هيئة الرقابة المالية للعام الخامس على التوالي في فعاليات أنشطة المبادرة العالمية لتوعية المستثمر بأسواق 100 دولة عضو بمنظمة الأيوسكو، ولأول مرة مصر تشارك في "أسبوع المستثمر العالمي World Investor Week 2021" بأنشطة فعلية بمجمع المعرفة للثقافة المالية وبصفتها نائبا لرئيس مجلس إدارة الأيوسكو، بعد أن حققت المبادرة نتائج ايجابية فى تعزيز الثقافة المالية للمستثمرين وحمايتهم في الأعوام الماضية.

تم عقد مزيج من اللقاءات التثقيفية ما بين أنشطة ذات حضور فعلي بمجمع المعرفة للثقافة المالية غير المصرفية بالهيئة، تزامن معها إجراء فعاليات -عن بُعد-عبر تطبيق Zoom- تماشياً مع الإجراءات الاحترازية المطبقة لمواجهة خطر انتشار فيروس كورونا المستجد.

وتضمنت الفعاليات بنوعيها– الفعلي والافتراضي-لقاءات تثقيفية للشباب وخاصة طلاب الجامعات المصرية بمختلف المحافظات لنشر الثقافة المالية وتحقيق الشمول المالي وحرصها على إتاحة الخدمات المالية غير المصرفية لكافة فئات المجتمع ومنهم الشباب من الفئة العمرية من ١٦ الى ٢١ عاماً بما يؤدى إلى تعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لدى هذه الفئة، بجانب نشر العديد من الرسائل الاتصالية للتزود بالمعلومات والمعرفة عن سوق المال في مصر والتعريف بكيفية التعامل في سوق الأوراق المالية، ومخاطر الاستثمار في سوق الأوراق المالية وأهمية تنويع المحفظة الاستثمارية، بالإضافة إلى رسائل محددة تُركز على حماية المستثمرين يتم نشرها بأسواق 100 دولة الأعضاء بمنظمة الأيوسكو لزيادة الوعي لدى المستثمرين المرتقبين وتثقيفهم ماليًا.

- كما قامت الهيئة ببحث سبل تطوير نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتذليل المعوقات مع أعضاء اللجنة الاستشارية لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومشاركة مجلس إدارة الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغرو وقد تم مناقشة سبل تذليل العقبات ومقترحات تطوير نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في ضوء ما تُمثله تلك المشروعات من أهمية قصوى للدولة المصرية، وما تحقق من استفادة نحو 3.4 مليون مواطن من نشاط التمويل متناهي الصغر، وبما يُسهم في تحقيق مستهدفات محاور التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وفقاً لرؤية مصر 2030.

ويأتي ذلك استكمالا للقاءات الدورية التي تبادر الهيئة بتنظيمها للتواصل مع قطاعات الأنشطة المالية غير المصرفية المتعددة، وبحضور إداراتها المتخصصة، حيث شهدت اللقاءات الاستماع لمطالب ممثلي الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر المرخص لها بمزاولة النشاط من الهيئة، فضلاً عن مقترحات ممثلي القطاع المصرفي والمعنيين بقضايا النشاط سواء من حيث تيسير التمويل اللازم للجهات المرخصة من الهيئة لمزاولة هذا النشاط، وتقديم التمويل بصورة مباشرة لشرائح العملاء المستهدفة من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

- تقديم الدعم الفني لنموذج محاكاة البورصة MESE بمختلف الجامعات.
- تنظيم ورشة عمل بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لخلق وعي عام لدى السوق المصري بالأدوات المالية المستحدثة من أدوات الدين قصيرة الأجل.
- تنظيم ورشة عمل عن معايير السلوك المهني والمعايير الدولية لتقييم الأداء بالتنسيق مع الجمعية المصرية لخبراء الاستثمار.
- لرفع مستوى الأداء المهني بالرقابة المالية، تم عقد برنامج متخصص للتدريب على تحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات والتحول للرقابة على أساس الخطر والمقدم لمجموعات من العاملين المختصين بالرقابة والإشراف على مختلف الأنشطة المالية غير المصرفية من خلال **مدرسة فرانكفورت للتمويل والإدارة Frankfurt School of Finance & Management**، في واحدة من حلقات التعاون مع **الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ**.

حيث عقد التدريب على مدار خمسة جلسات متتالية لعدد كبير من مفتشي وخبراء الهيئة، ويأتي هذا التدريب في إطار تنفيذ المحور التاسع والخاص بتحسين إدارة المخاطر والإنذار المبكر ضد الأزمات ضمن استراتيجية الهيئة الشاملة 2018-2022، والتحول نحو تطبيق مبادئ الرقابة على أساس المخاطر من خلال رفع كفاءة العاملين بالهيئة بإدارة المخاطر.

- استضاف مجمع المعرفة للثقافة المالية التابع لهيئة الرقابة المالية مجموعات من طلبة الجامعات المصرية للتعرف على أنشطة التمويل غير التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالى للمواطنين المصريين، والاهتمام بتمكين المرأة المصرية اقتصاديا.

حيث تم عقد برنامجين توعويين لشباب جامعتى النيل، والإسماعيلية لتنمية الوعي بالأنشطة المالية غير المصرفية والتعريف بالدور الرقابي للهيئة لتحقيق سلامة واستقرار الأسواق المالية غير المصرفية من خلال عدة آليات يُتيحها القانون رقم 10 لسنة 2009 لحماية حقوق المتعاملين في الأسواق وتحقيق التوازن بينها والإجراءات التي تتخذها للحد من التلاعب والغش في الأسواق.

كما تم إلقاء الضوء على جهود الهيئة لتضمين الاستدامة داخل الجهات والمؤسسات العاملة فى الأنشطة المالية غير المصرفية، وكيفية إصدار وقيد الأسهم بالبورصة، وكيفية التداول الآمن.كما تم دعوة الشباب -من الفئة العمرية 16 عام حتى أقل من 21 عام- إلى ممارسة حقه في التعامل في الأنشطة والمنتجات المالية غير المصرفية والتي تشمل وثائق التأمين والتمويل المتوسط والصغير ومتناهي الصغر والتأجير التمويلي والتمويل الاستهلاكي وكذلك التعامل في بورصة الأوراق المالية، وذلك كله في حدود المال الذي يكسبه نتيجة احترافه عمل أو مهنة أو صناعة معينة أو المال الذي يتسلمه لأغراض نفقته.

2- الإعداد لبيئة عمل خضراء داخلية G303-1

تعزيزا لممارسات التنمية المستدامة داخل مبنى الهيئة قامت باتخاذ عدة إجراءات منها:

- حرصت الهيئة على استهلاك موارد المياه بفاعلية، حيث تم تركيب أجهزة لتوفير استهلاك المياة بكافة خدمات المبنى منذ عام 2019، وهو ما ساهم بشكل كبير في تقليل كمية المياة المستهلكة.
- كما تحرص الهيئة على تقليل الأثر البيئي السلبي لاستهلاك الطاقة الكهربائية من خلال تقليل الاستهلاك سواء من خلال الممارسات الفردية للعاملين بالهيئة أو تثبيت تشغيل المحولات عند درجة معينة لكفاءة استهلاك الطاقة.
- كما قامت الهيئة بالاستعانة بشركة متخصصة في إعادة تدوير المخلفات للتخلص من المخلفات الورقية وغيرها بما يقلل من الأثر السلبي على البيئة.
- وقامت الهيئة بزيادة المساحات الخضراء داخل الهيئة وفي محيطها الخارجي.
- العمل على تفعيل منظومة إلكترونية لنظام الصادر والوارد والرد على المكاتبات وتقليل نسبة الورق المستخدم في الطباعة، فضلًا عن تنفيذ نظام الطباعة المركزية.

جدول رقم (3-3):- تطور حجم استهلاك الورق بالهيئة بعد استخدام نظام الطابعات المركزية بدلًا من الطابعات الشخصية.

السنة المالية	2020/2021	2019/2020	2018/2019
عدد الرزم	1712	2678	4220

وفي هذا الإطار، تم تشكيل مجموعة عمل خاصة بوضع وتنفيذ الآليات اللازمة لتحقيق الهدف رقم 12 من أهداف التنمية المستدامة "الإنتاج والاستهلاك المسؤولان" بالهيئة، برئاسة مستشار رئيس الهيئة للتنمية المستدامة.

وتضم اللجنة عدد من العاملين بالإدارة الهندسية بالهيئة والإدارة العامة للتنمية المستدامة وتتولى المهام التالية:

- تعزيز كفاءة استهلاك الموارد (الكهرباء – المياه) بالهيئة.
- اقتراح آليات لتدوير النفايات ومخلفات الهيئة خاصة من الورق والبلاستيك.
- بناء القدرات للعاملين بالهيئة حول آليات الإنتاج والاستهلاك المسؤولان.
- البحث عن سلاسل الموردين الذين يراعون مبادئ التنمية المستدامة في منتجاتهم.
- العمل من أجل تقليل البصمة الكربونية للهيئة بعد قياسها على أيدي متخصصين.

وافق مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية على دعم جهود الدولة المصرية لتوفير لقاح فيروس كورونا للفئات الأكثر احتياجاً بمبلغ 250 مليون جنيه، وذلك إيمانًا بضرورة تكاتف كافة مؤسسات الدولة في ظل الجائحة العالمية.

3- دمج التكنولوجيا والتحول الرقمي

اعتمد مجلس إدارة الهيئة رؤيتها المستقبلية 2025 واضعًا التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في مقدمة أولوياتها، حيث تبنى مجلس الإدارة "رؤية الهيئة المستقبلية 2025" التي حددت خارطة الطريق لمستقبل الهيئة والأنشطة التي تراقبها للفترة القادمة لتكون بمثابة الأساس الذي يمكن لمجلس إدارة الهيئة القادم البناء عليه لإعداد المرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة للأنشطة المالية غير المصرفية للأربع سنوات القادمة (2022-2026) للقفز بالهيئة كى تصبح أحد أهم الهيئات الرقابية المالية الرائدة وأكثرها تأثيراً إقليمياً وعالمياً، مع التأكيد على إيمانها بأهمية وجود قطاع مالى غير مصرفى يتميز بالتوافق مع النظم والمعايير الدولية في مجالي الإشراف والرقابة وعلى نحو يتواءم مع خطة الدولة لدعم القدرات المالية للاقتصاد الوطنى.

وتُعد "رؤية الهيئة المستقبلية 2025" امتدادًا طبيعيًا لاستدامة الأهداف التي سبق وتناولتها أول استراتيجية شاملة للخدمات المالية غير المصرفية (2018-2022) وتبناها مجلس إدارة الهيئة لتحديد مسار التطوير لهذا القطاع، وبما يعمل على وجود نظام مالي غير مصرفي احتوائي ومحفز للنمو الاقتصادي ويتسم بالاستقلالية والمساواة بين الجنسين، ويساهم في تحويل الشمول المالى من رؤى وأفكار إلى واقع فعلى يضع في أولوياته تمكين المرأة والشباب ومحدودي الدخل، معتمدة في تحقيق ذلك على التحول الرقمى وآليات التكنولوجيا المالية.

وفي منتصف سبتمبر 2021 صدر قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بتشكيل اللجنة التنسيقية لاستراتيجية التكنولوجيا والإبتكار، وذلك دعمًا لتحقيق استراتيجية الهيئة القادمة على التوجه الخدمي والتحول الرقمي وفي ضوء الحاجة إلى آليات لإدارة ومتابعة تلك الاستراتيجية، بهدف التطوير الهيكلي للهيئة والمتابعة والتنسيق بين مخرجاتها والتأكد من تحقيق أهدافها.

وتختص اللجنة بالمساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية من قبل الهيئة، من خلال تحديد استراتيجية التكنولوجيا والابتكار بالهيئة والتصديق عليها من قبل مجلس الإدارة ومتابعة تنفيذها، ودعم الوحدات التنظيمية اللازمة لتنفيذ استراتيجية التكنولوجيا والابتكار والمتضمنة قطاع تكنولوجيا المعلومات واللجان اللازمة لحوكمة خدمات تكنولوجيا المعلومات وتذليل كافة العقبات التي تعوق أعمال اختصاصهم.

المبادرات

- أعلنت الهيئة العامة للرقابة المالية عن مسابقة لابتكار حلول تكنولوجية للتغلب على الآثار السلبية لجائحة فيروس COV-ID-19 المستجد على القطاع المالي غير المصرفي شارك فيها عدد من المطورين الدوليين والمحليين في مجال التكنولوجيا لدعم المؤسسات المالية وبالتعاون مع البنك المركزي المصري للتغلب على مستجدات آثار الجائحة.

مرت المسابقة بعدد من المراحل بدأت برصد الهيئة لأبرز التحديات التي تواجه القطاع المالي غير المصرفي في ضوء مستجدات فيروس كورونا COVID-19، والتي تؤثر على قدرة مقدمي الخدمات المالية غير المصرفية على تقديم خدماتهم، وتم تحديدها في إدارة العلاقة مع العملاء، وإدارة العلاقة مع شركاء العمل، وإدارة موارد المؤسسات ومتطلبات العمل عن بعد، بالإضافة إلى إدارة العلاقة مع الرقيب ومتطلبات الامتثال

له، تلتها مرحلة اختيار شركات التكنولوجيا المالية- أصحاب الأعمال القابلة للتطبيق- كحلول للمشاكل التي فرضتها الجائحة على تلك المنشآت المالية.

تبع ذلك عقد ورش عمل ولقاءات إفتراضية بين ممثلين من القطاع المالي-بشقيه المصرفي وغير المصرفي-واتحادات التأمين، والتأجير التمويلي، والتخصيم مع تلك الشركات التكنولوجية من أجل الوصول إلى نماذج أولية لتطبيقات قابلة للتنفيذ.

- كما بادرت الرقابة المالية بوضع إطار تنظيمي يوظف الأفكار الإبداعية واستخدامات التكنولوجيا في أنشطة التأمين، حيث تدرس الهيئة تطوير القواعد الرقابية الحالية بما يساهم في تعزيز التحول الرقمي لقطاع التأمين وتحقيق الشمول التأميني، وفي سبيل ذلك عقدت الهيئة ورشة عمل في نهاية سبتمبر 2021 بعنوان" التشريع للأفكار الإبداعية في مجال التأمين" ومناقشة كيفية الرقابة على استخدام التكنولوجيا في النشاط التأميني وذلك بالتعاون مع **الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ** ومشاركة العديد من ممثلي الإدارات الفنية بالهيئة.

- إطلاق منصة رقمية لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة غير المؤهلة للبنوك، حيث تعمل الهيئة على تنفيذ مشروع جديد فى إطار التحول الرقمى والشمول المالى، من خلال تدشين منصة رقمية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير المؤهلة للتعامل مع البنوك، والتى تسعى الهيئة لإعداد تصور أولي لها عند تطبيق استراتيجية الهيئة الثانية للأنشطة المالية غير المصرفية 2026-2202. وتعتمد المنصة على نظام ائتمانى مبني على فكر جديد ومختلف عن النظام الائتمانى القائم الذي يعتمد على تصنيف المتعاملين عبر تعاملهم البنكى وممارسة نشاط لمدة طويلة وإمساك قوائم مالية.

- كما عملت الهيئة على تطوير نشاط النانو فينانس Nano-Finance الذي يعد منتج يتيح تمويل بحد أقصى 3 آلاف جنيه، مع فترة سداد لا تتجاوز90 يوماً، بغرض تغطية احتياجات الفئات المهمشة والفئات الأكثر احتياجا للخدمات المالية من أصحاب المشروعات متناهية الصغر والتي تعاني من صعوبة الوصول للتمويل، وترتكز آلية عمل المنتج على استخدم تكنولوجيا الخدمات المالية بشكل متكامل، صاحبة القدرة على تهيئة بنية ائتمانية رقمية تساعد في اتخاذ القرار الائتماني في فترة وجيزة وبأسلوب منهجي واضح لإدارة مخاطر مثل ذلك النوع من المنتجات.

وقد بلغ إجمالي حجم التمويل الممنوح في نهاية 2021 نحو 2.6 مليون جنيه مقارنة بـ 0.8 مليون جنيه في نهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 225%. بينما بلغ عدد المستفيدين 8.4 ألف مستفيد بنهاية عام 2021، مقارنة بـ 3.4 ألف مستفيد بنهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 147.1%.

4

حوكمة الهيئة وأهم مؤشرات القطاع المالي غيرالمصرفي

- مجلس إدارة الهيئة
- إدارة المخاطر
- ميثاق شرف العاملين
- الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش
- اللجان الاستشارية
- الجهات التابعة
- الامتثال والإفصاح
- العاملين بالهيئة
- أهم مؤشرات القطاع المالي غيرالمصرفي

2021

1- مجلس إدارة متنوع الخبرات والكفاءات (G102-22) (G102-18) (G102-26)

أصدر السيد المهندس/ شريف إسماعيل رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 541 لسنة 2018 بشأن تعيين مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك بناءً على النظام الأساسي للهيئة الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم 192 لسنة 2009، والذي ينص في مادته التاسعة على أن مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع وتنفيذ السياسات اللازمة لتحقيق أغراضها وأهدافها، وله أن يتخذ ما يراه لازمًا من قرارات نهائية لمباشرة اختصاصات الهيئة دون حاجة لاعتمادها من جهة إدارية أعلى، وعلى الأخص:

مهام المجلس

1. وضع الاستراتيجية العامة للهيئة والسياسات التنفيذية ومراقبة تنفيذها
2. وضع القواعد التنفيذية لتنظيم والترخيص بمزاولة الأنشطة التي تختص الهيئة بالرقابة عليها
3. وضع قواعد التفتيش والرقابة على الجهات والأفراد الخاضعين لرقابتها
4. تحديد مقابل الخدمات التي تقدمها الهيئة
5. اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة واللوائح المالية والإدارية وشئون العاملين
6. وضع قواعد الاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية لمعاونة الهيئة على القيام بعملها
7. الموافقة على الموازنة التقديرية للهيئة وعلى حسابها الختامي
8. إبداء الرأي في كافة مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالأنشطة التي ينظمها هذا القانون

مجلس إدار الهيئة

د. محمد عمران
رئيس مجلس إدارة الهيئة

المستشار. رضا عبد المعطي
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

د. إسلام عزام
نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة

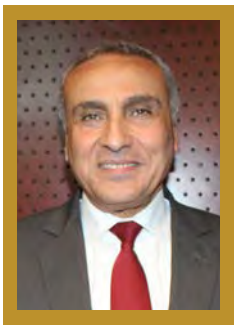

أ. جمال نجم
عضو مجلس إدارة الهيئة

أ. عبد الحميد إبراهيم
عضو مجلس إدارة الهيئة

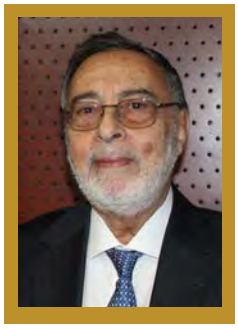

د. محمد حافظ صقر
عضو مجلس إدارة الهيئة

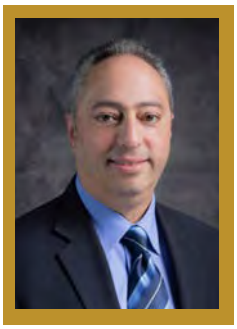

د. أيمن أحمد رجب
عضو مجلس إدارة الهيئة

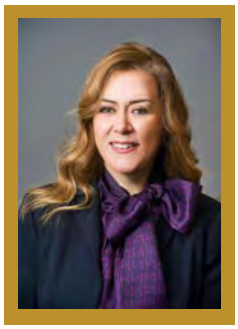

د. رشا راغب
عضو مجلس إدارة الهيئة

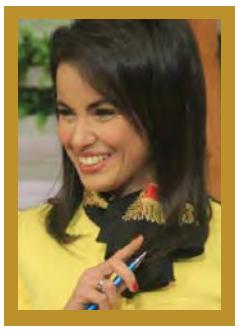

د. ماريان أمير عازر
عضو مجلس إدارة الهيئة
منذ مايو 2021

2- إدارة المخاطر (G102-30)

وافق مجلس إدارة الهيئة على رفع مستوى الإدارة العامة للمخاطر والالتزام إلى الإدارة المركزية للمخاطر والالتزام على أن تتبع مباشرة رئيس الهيئة، وتتمثل أهداف تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالهيئة في عدة محاور رئيسية في:

- استحداث إطار لإدارة المخاطر في جميع الأنشطة المالية الغير مصرفية التي تشرف عليها الهيئة.
- تعديل طريقة رقابة الهيئة لجميع الأنشطة الخاضعة لرقابتها الى طريقة الرقابة على أساس الخطر RBS (Risk Based Supervision) وتنظيم الهيكل الوظيفى ليناسب هذه الطريقة.
- تحقيق الهيئة لخطتها الاستراتيجية ورؤيتها الطموحة ٢٠٢٥ فيما يتعلق بإدارة المخاطر والانذار المبكر من خلال تحقيق عدد من الأهداف الفرعية المتمثلة في:
  - الاستمرار في تطوير منهج الرقابة القائم على أساس الخطر.
  - تنظيم إدارة المخاطر داخل الهيئة بحيث تكون هي خط الدفاع الثانى بعد الإدارات الفنية
  - تطبيق نظم الإنذار المبكر.
- حماية ممتلكات الهيئة من مقرات أو معلومات أو أية أصول ثابتة أو منقولة من التخريب بصفة عامة.
- حماية مبادئ خصوصية العاملين بالهيئة ورفع مستوى استقرارهم وأدائهم الوظيفى واستخدامهم لموارد الهيئة المتاحة لهم.
- حماية الخدمات العامة المقدمة من قبل الهيئة من محاولات تعطيلها على قدر الإمكان بحيث ترتفع نسبة اتاحتها طوال الوقت.

3- ميثاق شرف العاملين (G102-16)

وإزاء أهمية الدور الذي تضطلع به الهيئة في مباشرة مهامها على الأنشطة المالية غير المصرفية بما فيها أنشطة الترخيص والتفتيش والإشراف على نشر المعلومات المتعلقة بالأسواق ووضع ضوابط المنافسة بما يحمي حقوق المتعاملين، وهو ما يفرض على العاملين بها واجبات ومسئوليات عظيمة، لذلك جرى وضع ميثاق يحمل اسم «ميثاق قواعد السلوك وشرف المهنة» بهدف العمل على رفع مستوى أداء الهيئة.

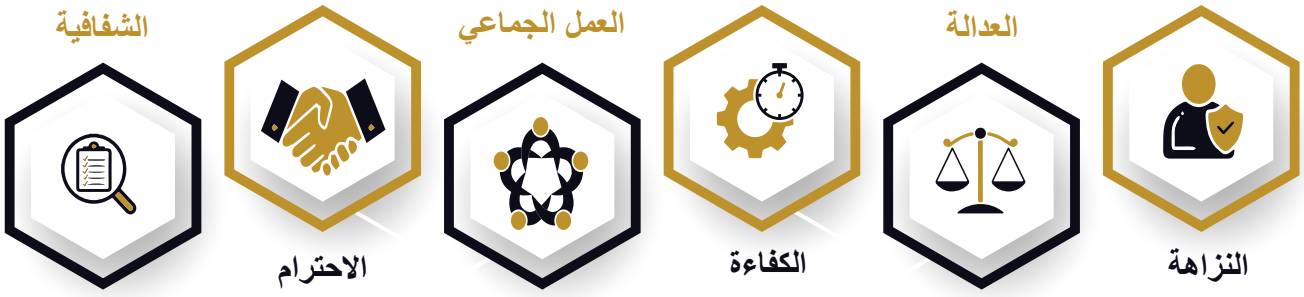

كما تقوم الهيئة بعمل تقييمات داخلية دورية شاملة عن طريق التعاون بين إدارة الموارد البشرية ورؤساء الإدارات المختلفة؛ للوقوف على المميزين من العاملين ومكافأتهم معنويًا وماديًا بالشكل اللائق.

4- الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش

سعت الهيئة أن تكون بيئة العمل بها نموذجا يحتذى به في تطبيق مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والحق في الحماية من كافة اشكال العنف، كما دعت أن يتحمل أصحاب العمل بالشركات المقيدة بالبورصة والشركات والجهات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية مسؤولياتهم في توفير وتهيئة بيئة عمل آمنة خالية من كافة أشكال العنف بما في ذلك التحرش والمضايقات التي تعد أمر بالغ الضرر لجميع العاملين والعاملات، على أن يتم تضمينها في لائحة العمل الأساسية والإعلان عنها في أماكن ظاهرة ومتاحة للجميع، بجانب الإعلان عن سياسة المؤسسة في عدم التسامح مع جرائم التحرش والعنف والتمييز في اجتماع عام يضم جميع العاملين والعاملات، ومطالبة كافة العاملين بالتوقيع على الميثاق الأخلاقي.

الميثاق أكد على مسؤوليات أصحاب العمل في توفير آليات واضحة للإبلاغ تكفل السرية التامة احتراماً لخصوصية الضحايا، والاستجابة السريعة لأي بلاغ أو شكوى، وأن تؤول مسئولية التحقيق في البلاغات والشكاوى إلى لجنة متخصصة، حيث يتم تحديد الجزاء التأديبي المناسب لكل نوع من أنواع المخالفات وفقا لقواعد التحقيق، مع ضمان الحصول على خدمات التأهيل النفسي لتشجيع الضحايا على الإبلاغ.

وفي هذا الشأن أصدرت الهيئة الكتاب الدوري رقم (7) لسنة 2021 بتاريخ 3/3/2021 بشأن الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي والعنف والمضايقات في بيئة العمل في الهيئة العامة للرقابة المالية والشركات المقيدة بالبورصة المصرية وكذلك كافة الشركات والجهات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية، حيث نص صدر الكتاب الدوري على:

"اعترافاً بكفالة القوانين الوطنية بالحماية اللازمة من كافة أشكال العنف والتحرش، وسعياً لإيجاد بيئة عمل آمنة بالهيئة العامة للرقابة المالية والشركات والجهات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية تتسم بالاحترام وخالية من التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، المضايقات، وأي صور أخرى من صور العنف والتمييز، قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بالتوافق على هذا الميثاق الأخلاقي والتوقيع عليه بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمجلس القومي للمرأة ومنتدى الخمسين سيدة الأكثر تأثيراً وذلك للتأكيد على قيم العدالة والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص وضمان حقوق المواطنين والمواطنات في شتى مجالات الحياة دون أي تمييز تفعيلاً لما أوجبه الدستور المصري الصادر عام 2014".

وبناء عليه، دعت الهيئة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وكذلك كافة الشركات والجهات التي تباشر أنشطة مالية غير مصرفية إلى تبني الميثاق وتفعيل أحكامه في نطاق كل شركة أو جهة تحقيقا للفوائد المبتغاة في هذا الشأن.

وحيث أن التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، والعنف الجنسي تعد جرائم يعاقب عليها القانون في نطاق العمل، فإن تبني هذا الميثاق الأخلاقي لتوفير وتهيئة بيئة عمل خالية من كافة أشكال العنف بما في ذلك التحرش والمضايقات هو أمر بالغ الأهمية، ويتطلب تنفيذ هذا الميثاق وضع عدد من الأسس والمبادئ التي تسهم في توفير هذه البيئة الآمنة بالإضافة إلى رفع الوعي المجتمعي وتدريب القائمين على تنفيذه، وكذا توفير آليات للإبلاغ تكفل السرية التامة احترامًا لخصوصية الضحايا، وضمان الحصول على خدمات التأهيل النفسي لتشجيع الضحايا على الإبلاغ. لذا يجب على جميع المؤسسات والشركات اتباع سياسات وقائية للحماية من التحرش والعنف في مواقع العمل وتدريبهم على حماية أنفسهم وعدم الإحجام عن الإبلاغ، وعلى الجهات المعنية متابعة الشكاوى لضمان عقاب الجناة وعدم إفلاتهم من العقوبة.

وتنفيذًا لما سبق، يهدف الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي والعنف والمضايقات في بيئة العمل على الآتي:

- إتاحة إرشادات عملية حول تنفيذ التدابير الخاصة بمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، والعنف والتمييز في مواقع العمل تنفيذًا لأحكام الدستور وقانون العقوبات والقوانين الأخرى ذات الصلة.

- تبني ومتابعة سياسات فعالة لمناهضة التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، والعنف والتمييز في مواقع العمل، وتوفير بيئة آمنة لكافة العاملين والعاملات، وضمان التعامل بشكل حازم وعادل يضمن الحفاظ على حقوق الجميع وكرامتهم.

5- اللجان الاستشارية (G102-22)

يوضح الشكل التالي تشكيل اللجان الاستشارية وتمثيل عدد الأعضاء بها من الإناث والذكور.

شكل رقم (4-1):- نسبة تمثيل المرأة فى اللجان الإستشارية.

6- الجهات التابعة (G102-45)

7- الامتثال والإفصاح

وفقًا لدستور جمهورية مصر العربية الصادر في 2014 والذي نصت المادة 217 منه على أن: "تقدم الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية تقارير سنوية إلى كل من رئيس الجمهورية، ومجلس النواب، ورئيس مجلس الوزراء، فور صدورها".

وهو ما تقوم به الهيئة بصفة دورية إعمالاً لنص الدستور المصري وحرصًا على تعزيز قيم الإفصاح والشفافية.

كما تقضي المادة 17 من القرار الجمهوري رقم 192 لسنة 2009، منه على أن: "يتولى الجهاز المركزي للمحاسبات مراجعة حسابات الهيئة وفق ما يقرره قانونه".

8- العاملين بالهيئة (G102-8) (G102-7)

شكل رقم (4-2):- نسبة تمثيل المرأة في المستويات الوظيفية المختلفة بالهيئة.

بلغ عدد العاملين بالهيئة حوالي 820 مثلت المرأة منهم نسبة 33% ونسبة الذكور67% وتوزيعهم كما يلي:

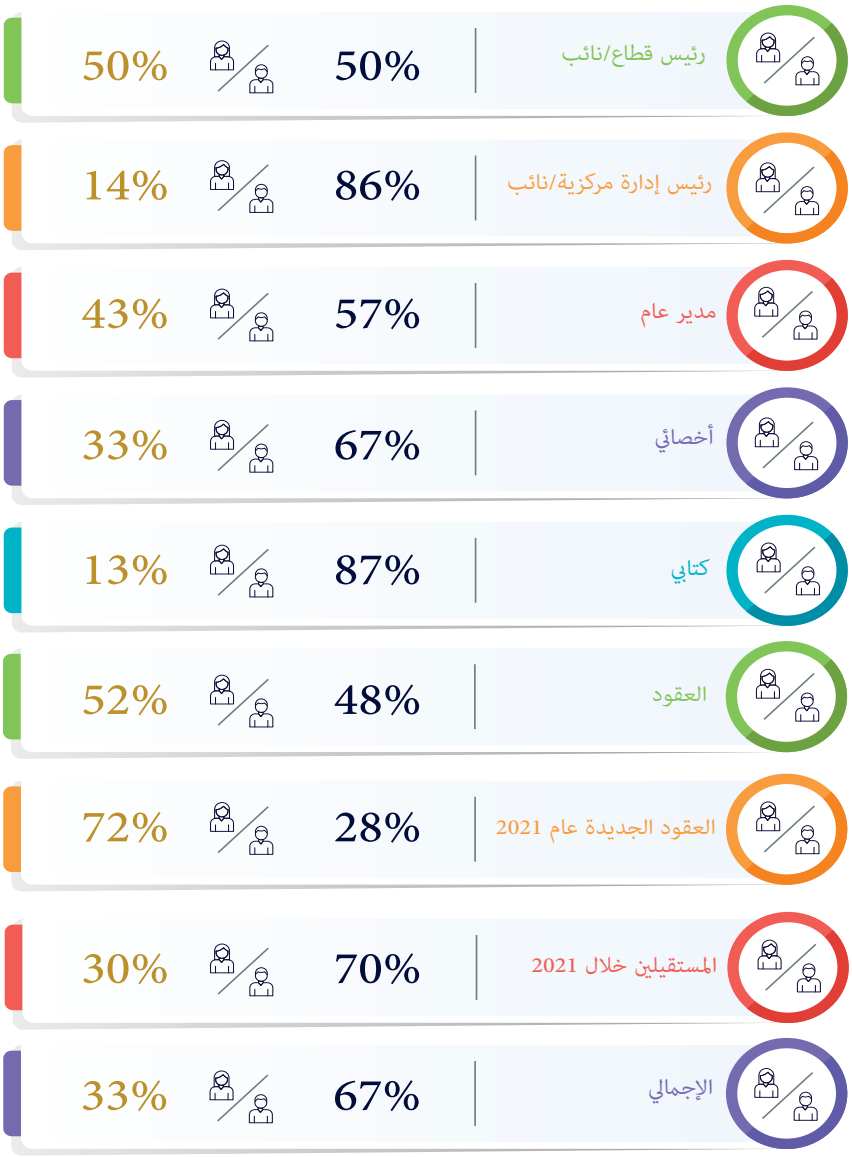

- على غرار المؤسسات الأخرى في مصر، وطبقًا لمبدأ المساواة الذي نص عليه الدستور المصري، فإنه لا توجد فروق في الرواتب والمزايا بين الموظفين من الذكور والإناث ولا يوجد فروق في الحوافز المقدمة للموظفين بدوام كامل والمؤقتين أو الموظفين بدوام جزئي.

- في إطار إرساء وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي بين العاملين وتحقيق الاستقرار الوظيفي والاجتماعي والمالي للعاملين بالهيئة بما يساهم في رفع مستوى أدائهم من خلال دعم العاملين ماديا في الحالات الطارئة والخارجة عن قدراتهم المالية أو استثنائهم من بعض التكاليف الطبية التي تزيد من الحدود القصوى للتغطيات التأمينية السارية، تم تشكيل لجنة برئاسة مساعد رئيس الهيئة لدراسة الإعانات والحالات الاجتماعية.

- تأمين طبي شامل لكافة العاملين بالهيئة وتغطية تأمينية جزئية لأسر العاملين (تتحمل الهيئة 70% من نفقات العلاج) من غير المؤمن عليهم من جهات أخرى.

- تكريم المتفوقين من أبناء العاملين بالهيئة العامة للرقابة المالية في مختلف السنوات الدراسية سواء (الشهادة الابتدائية، الإعدادية، الثانوية العامة، أو الشهادة الجامعية، حملة الماجستير والدكتوراه)

- تقديم منح وأجازات دراسية بضوابط للعاملين بالهيئة

- منح تدريبية للعاملين سواء من الأذرع التدريبية للهيئة بمجمع المعرفة أو من خلال شراكات مع جهات دولية مثل الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ وغيرها.

مؤشرات أداء الأسواق المالية غير المصرفية

مؤشرات نشاط سوق رأس المال

سـوق رأس المـــال

تتمثل مساهمة سوق رأس المال في الاقتصاد القومي من خلال دوره في تشجيع تحويل المدخرات المتراكمة إلى استثمارات في مشروعات جديدة تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن سوق رأس المال بما يملكه من تقنيات تكنولوجية عالية وتشريعات محكمة استطاع توفير مناخ جاذب للاستثمارات.

شهدت مؤشرات سوق رأس المال بشكل عام نموًا ملحوظًا خلال عام 2021، نتيجة لبداية تعافي الاقتصاد المصري من حالة التباطؤ الاقتصادي التي صاحبت جائحة كورونا خلال عام 2020.

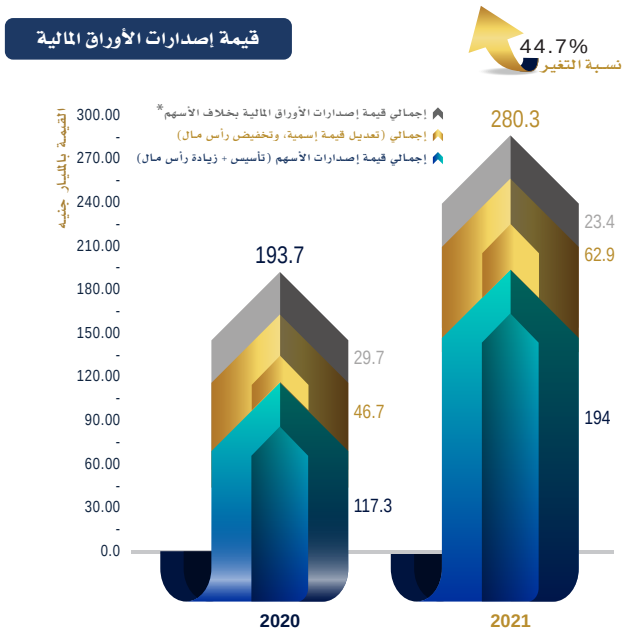

*الأوراق المالية بخلاف الأسهم تتضمن (سندات التوريق + سندات الشركات + السندات الخضراء + الصكوك)

فقد ارتفعت قيمة إصدارات الأوراق المالية (الأسهم والسندات والصكوك) إلى 280.3 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 193.7 مليار جنيه خلال عام 2020، بمعدل نمو بلغ 44.7%.

وجدير بالذكر، أن مجلس إدارة الهيئة قد وافق على 9 برامج إصدارات لسندات التوريق، بقيمة إجمالية تقدر بـ 42.3 مليار جنيه، وقد تم إصدار سندات توريق بقيمة 18.8 مليار جنيه خلال عام 2021.

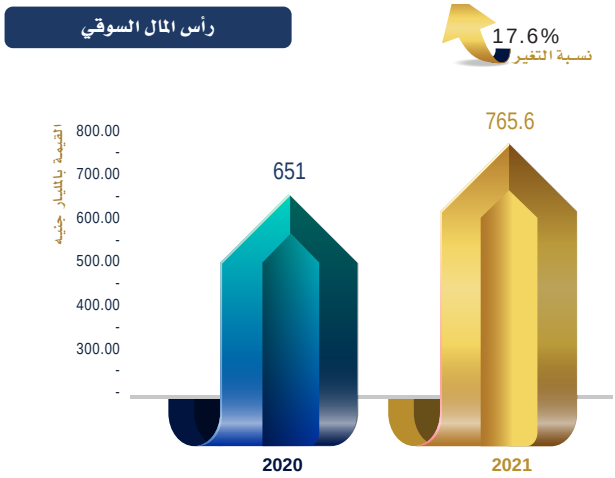

وقد شهد عام 2021 أول إصدار للسندات الخضراء في سوق رأس المال في مصر لإحدى الشركات بقيمة 100 مليون دولار (بما يعادل 1.6 مليار جنيه مصري)، وذلك بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لدعم تحول الاقتصاد المصري إلى الاقتصاد الأخضر.

ارتفع رأس المال السوقي للأسهم المقيدة بالسوق الرئيسي بنسبة 17.6% خلال هذا العام، حيث بلغ 765.6 مليار جنيه في نهاية عام 2021، مقابل 651 مليار جنيه في نهاية عام 2020.

إجمالي قيمة التداول

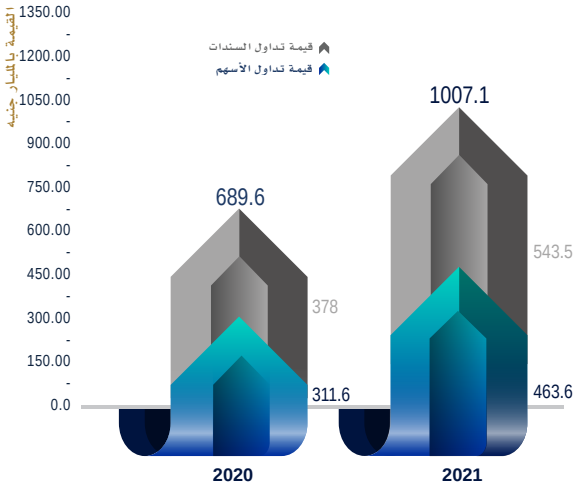

تطور أداء مؤشرات البورصة المصرية خلال عام 2021

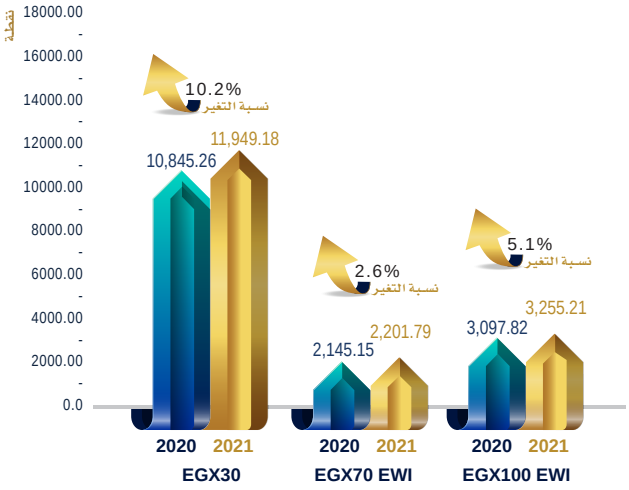

بلغ إجمالي قيمة التداول 1007.1 مليار جنيه خلال عام 2021، مقارنة بـ 689.6 مليار جنيه خلال عام 2020، بمعدل زيادة بلغ 46%. وقد حققت قيمة تداول الأسهم 463.6 مليار جنيه خلال عام 2021 مقابل 311.6 مليار جنيه في عام 2020، بمعدل ارتفاع بلغ 49%، بينما بلغت قيمة تداول السندات 543.5 مليار جنيه خلال عام 2021 مقابل 378 مليار جنيه في العام السابق، بمعدل ارتفاع بلغ حوالي 44%.

سجلت مؤشرات البورصة المصرية ارتفاعًا خلال عام 2021، حيث بلغ المؤشر الرئيسي EGX30 نحو 11,949.18 نقطة (إغلاق عام 2021) بمعدل ارتفاع بلغ 10.2% عن العام السابق. في حين بلغ معدل الارتفاع في كلٍ من مؤشري "EGX70 EWI" و"EGX100 EWI" خلال هذا العام 2.6% و5.1%، على التوالي.

صناديق الاستثمار

بلغ عدد صناديق الاستثمار الجديدة التي تم الموافقة عليها خلال عام 2021 نحو عشرة صناديق استثمار (منها صندوقين جاري تغطية الاكتتاب الخاص بهما)، ليصل إجمالي عدد الصناديق العاملة في مصر بنهاية عام 2021 نحو 122 صندوق استثمار، منهم 113 صندوق مفتوح، و9 صناديق مغلقة.

وقد بلغ صافي القيمة السوقية للوثائق المصدرة من كافة صناديق الاستثمار نحو 111.7 مليار جنيه في نهاية 2021 (بعد استبعاد صناديق الاستثمار الجاري تغطية الاكتتاب بها). ويوضح الشكل التالي أنواع صناديق الاستثمار المختلفة:

مؤشرات نشاط التأمين وصناديق التأمين الخاصة

التـــأمين

يعد قطاع التأمين من أهم أنشطة الخدمات المالية غير المصرفية، ويدخل ضمن القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يرتبط ارتباطًا تكامليًا بالقطاعات الاقتصادية الأخرى. ويساهم قطاع التأمين في إدارة الأخطار التي تتعرض لها الأصول الاقتصادية، مما يجعله أبرز أدوات استقرار واستمرار هذه القطاعات في أنشطتها. وقد حرصت الهيئة على تفعيل مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحديث التشريعات المنظمة لهذا النشاط.

وفي إطار دعم الهيئة لتحول قطاع التأمين إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية في إصدار وتوزيع وثائق التأمين النمطية والتي لا تحتاج إلى خطوات اكتتاب معقدة، فقد قامت الهيئة بإضافة وثيقة التأمين ضد الحوادث الشخصية النمطية ضمن الوثائق المسموح بإصدارها إلكترونيًا. هذا وقد بلغ عدد الشركات الحاصلة على موافقات الهيئة بالإصدار الإلكتروني عام 2021 نحو 3 شركات تأمين، وبذلك يكون إجمالي العدد التراكمي للشركات الحاصلة على موافقات بالإصدار الإلكتروني نحو 42 شركة، وهو ما يمثل جميع شركات التأمين العاملة بمصر.

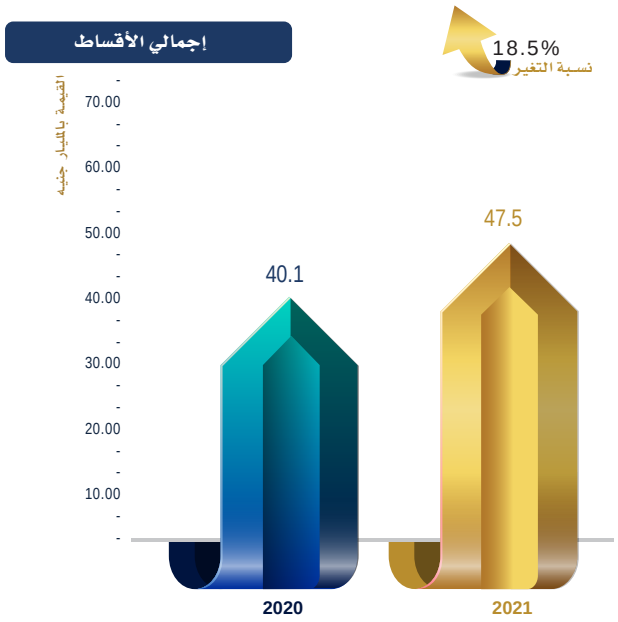

ارتفعت قيمة إجمالي الأقساط خلال العام المالي 2021 لتصل إلى 47.5 مليار جنيه مقارنة بـ 40.1 مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة زيادة تقدر بحوالي 18.5%.

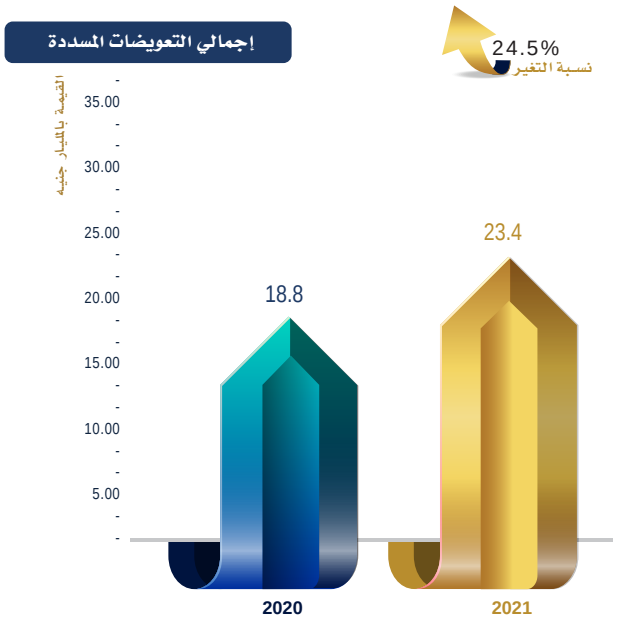

ارتفعت قيمة إجمالي التعويضات المسددة من شركات التأمين خلال العام المالي 2021 لتصل إلى 23.4 مليار جنيه مقارنة بـ 18.8 مليار جنيه خلال العام السابق، بنسبة زيادة حوالي 24.5%.

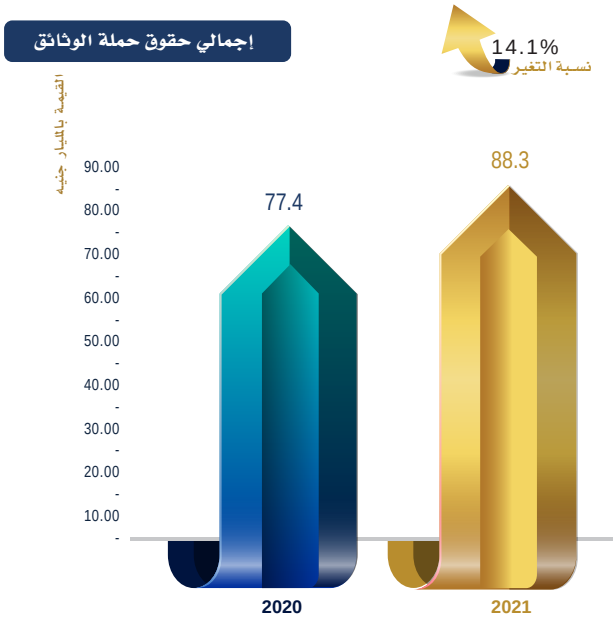

ارتفعت قيمة إجمالي حقوق حملة وثائق شركات التأمين في نهاية العام المالي 2021 لتصل إلى 88.3 مليار جنيه مقارنة بـ 77.4 مليار جنيه في العام السابق، بنسبة زيادة حوالي 14.1%.

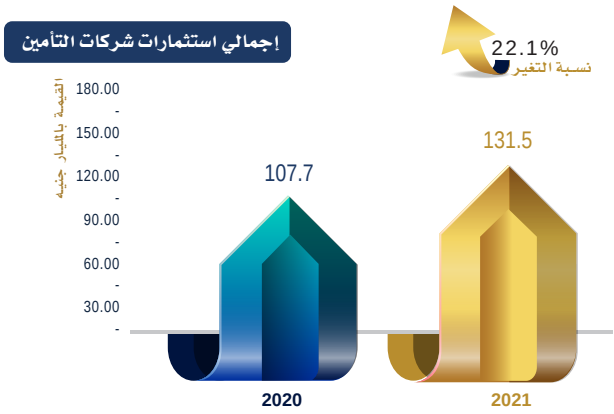

ارتفع إجمالي قيمة استثمارات شركات التأمين في نهاية العام المالي 2021 ليصل إلى 131.5 مليار جنيه مقارنة بـ 107.7 مليار جنيه في نهاية العام المالي السابق، بنسبة زيادة بلغت 22.1%.

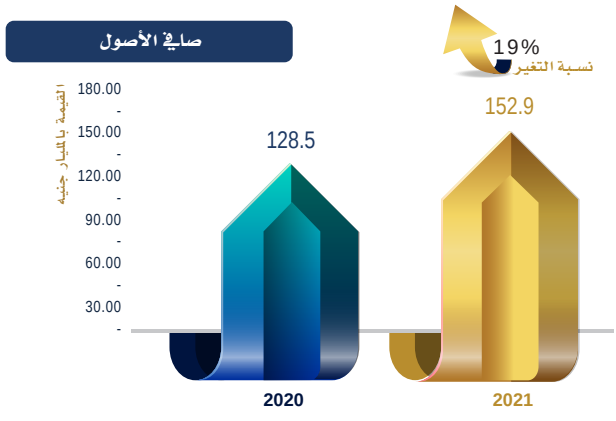

ارتفعت قيمة صافي أصول شركات التأمين في نهاية العام المالي 2021 لتصل إلى 152.9 مليار جنيه مقارنة بـ 128.5 مليار جنيه في العام السابق، بنسبة زيادة قدرها 19%.

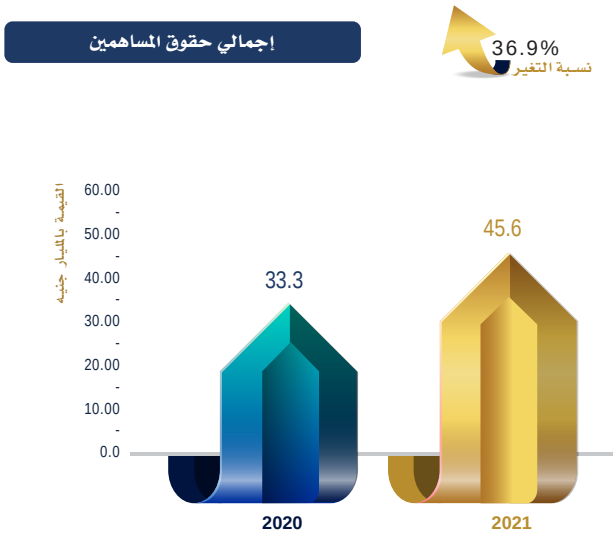

ارتفعت قيمة حقوق المساهمين في شركات التأمين إلى 45.6 مليار جنيه في نهاية العام المالي 2021، مقارنة بـ 33.3 مليار جنيه في نهاية العام المالي السابق، بمعدل ارتفاع قدره 36.9%.

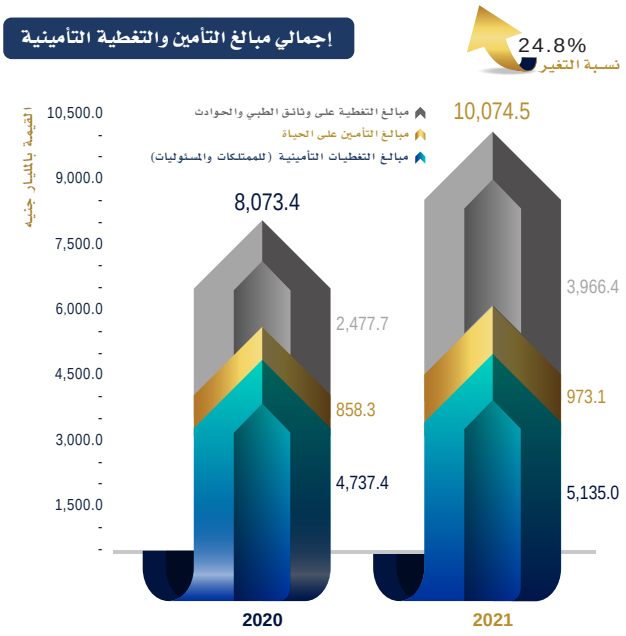

بلغ إجمالي مبالغ التأمين والتغطيات التأمينية 10.1 تريليون جنيه خلال العام المالي 2021، مقارنة بـ 8.1 تريليون جنيه خلال العام المالي 2020، بمعدل زيادة بلغ 24.8%:

- بلغت قيمة مبالغ التغطية التأمينية على الممتلكات والمسئوليات 5.1 تريليون جنيه خلال العام المالي 2021، مقارنة بـ 4.7 تريليون جنيه خلال العام المالي 2020، بمعدل زيادة بلغ 8.4%.
- كما بلغت قيمة مبالغ التأمين لوثائق تأمينات الحياة 973.1 مليار جنيه خلال العام المالي 2021، مقارنة بـ 858.3 مليار جنيه خلال العام المالي 2020، بمعدل زيادة بلغ 13.4%.
- وبلغت قيمة مبالغ التغطيات التأمينية لوثائق تأمين الطبي والحوادث 4 تريليون جنيه خلال العام المالي 2021، مقارنة بـ 2.5 تريليون جنيه خلال العام المالي 2020، بمعدل زيادة بلغ 60.1%.

صناديق التأمين الخاصة

ترتبط صناديق التأمين الخاصة بقطاع التأمين، والتي تُعد أحد أشكال أدوات الادخار، وهي عبارة عن أنظمة تأمينية خاصة، يتم تسجيلها بالسجل المنشأ لهذا الغرض بالهيئة، بحيث تصبح منفصلة عن الجهة المنشئة لها، ويتم تكوينها لأغراض منح مزايا لمجموعة من العاملين بالجهة المنشئة للصندوق، وتكون في شكل مزايا تأمينية أو معاشات إضافية أو مزايا اجتماعية أو رعاية صحية.

وقد بلغ عدد صناديق التأمين الخاصة المسجلة في مصر 764 صندوقًا بنهاية عام 2021، منها 694 صندوقًا ساريًا، بالإضافة إلى 70 صندوقًا تحت التصفية، يستفيد منها حوالي 5 مليون عضو، وبإجمالي قيمة اشتراكات سنوية تقدر بنحو 13.6 مليار جنيه في نهاية عام 2021.

بلغت القيمة التقديرية لاستثمارات صناديق التأمين الخاصة حوالي 102.3 مليار جنيه في نهاية عام 2021 بالمقارنة بنحو 85.6 مليار جنيه في نهاية العام السابق، بمعدل نمو بلغ حوالي 19.5%.

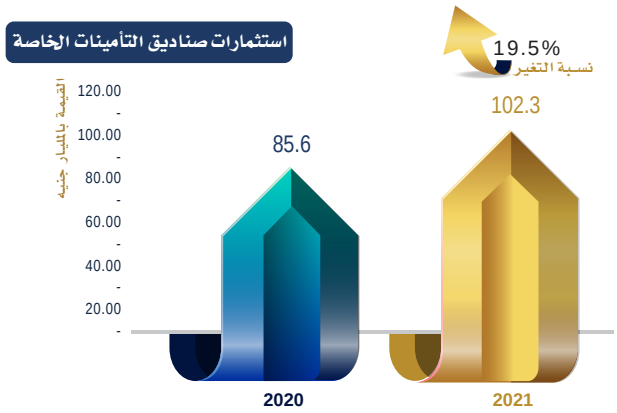

مؤشرات نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري

يعد قطاع الاستثمار العقاري في مصر أحد أهم القطاعات التي تؤثر في الاقتصاد المصري، وتعد القوانين المنظمة للسوق العقاري ذات أهمية قصوى لأنها تشكل الإطار القانوني الذي ينظم السوق. ومن أهم القوانين التي وضعت لتنظيم السوق العقاري قانون التمويل العقاري، حيث يسهم في توفير التمويل متوسط وطويل الأجل لاقتناء العقارات سواء كانت لأغراض اقتصادية أو لأغراض تمويل المساكن أو ترميمها وصيانتها.

تنبع أهمية قطاع الاستثمار العقاري من كونه يؤثر ويرتبط بالعديد من الخدمات والأدوات المالية مثل التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتوريق وقيد الشركات العقارية في البورصة إضافة إلى صناديق الاستثمار العقاري. وبلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة التمويل العقاري في السوق المصري 16 شركة بنهاية عام 2021 (منها شركة واحدة لإعادة التمويل العقاري).

قامت شركات التمويل العقاري بمنح 8.1 مليار جنيه لعملائها خلال عام 2021 مقارنة بـ 3.4 مليار جنيه خلال عام 2020، بمعدل نمو بلغ 138.2%. ويعزى ذلك جزئيًا إلى تعافي السوق العقاري بشكل كبير من جراء جائحة كورونا، بالإضافة إلى توجه شركات التطوير العقارى للتعامل مع شركات التمويل العقاري بشكل أكبر.

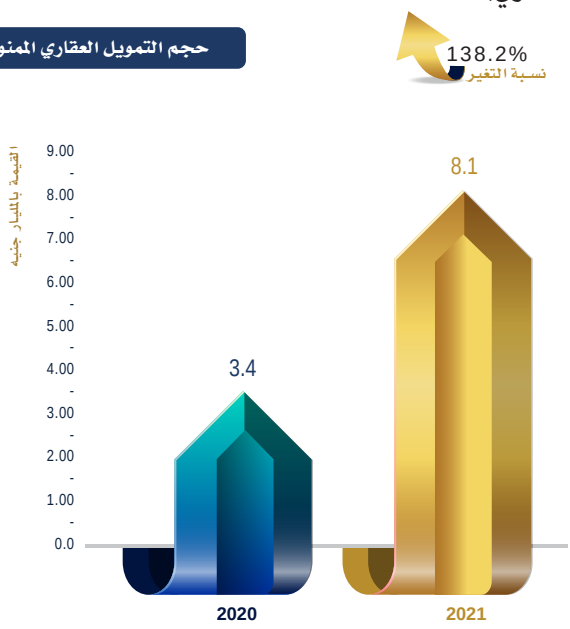

مؤشرات نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم

التأجير التمويلي والتخصيم

يساهم قانون التأجير التمويلي والتخصيم الذي صدر في أغسطس 2018 في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حاليًا من عدد من الخدمات المالية.

وقد سمح القانون للشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقًا لأحكام القانون رقم (141) لسنة 2014 بتقديم خدمات التأجير التمويلي متناهي الصغر في ضوء الضوابط التي يحددها مجلس إدارة الهيئة، وذلك بهدف دعم وتنمية الجهات التي تمارس نشاط التمويل متناهي الصغر وتوسيع نطاق الخدمات المالية غير المصرفية التي تقدمها باستخدام قاعدة البيانات المتوفرة لدى تلك الجهات للوصول إلى عدد أكبر من المتعاملين في الصناعات الصغيرة أو الحرفية، مما يعد حافزًا إضافيًا للصناعات الصغيرة المكملة، ويفتح آفاقًا أوسع لخلق فرص عمل جديدة. وقد وصل إجمالي عدد الشركات المسجلة لدى الهيئة التى تزاول نشاط التأجير التمويلي 46 شركة بنهاية عام 2021.

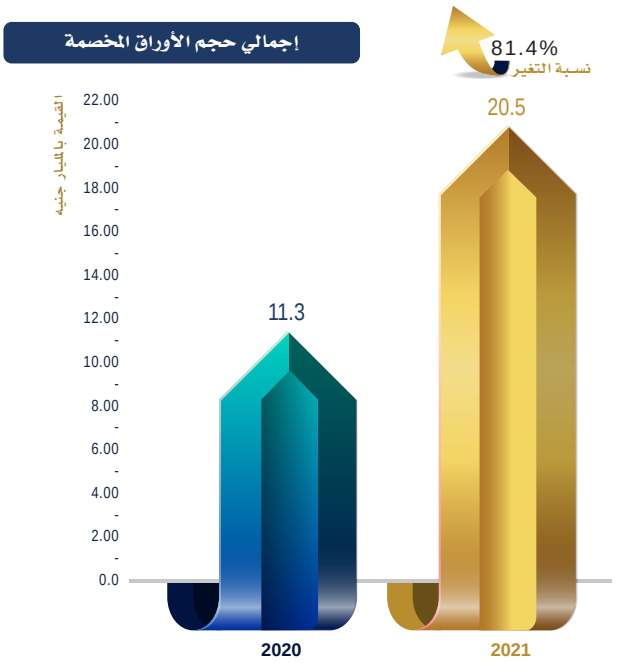

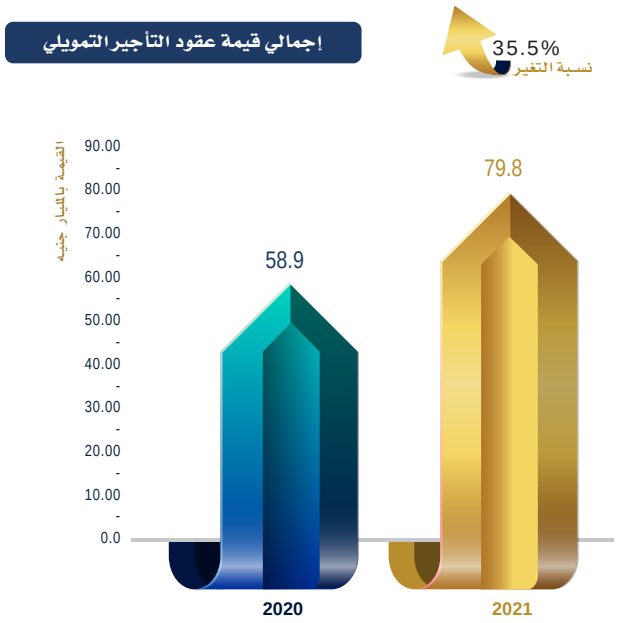

بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي 79.8 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 58.9 مليار جنيه خلال عام 2020، بمعدل ارتفاع بلغ 35.5%. وقد يعزى هذا الارتفاع إلى تعافي نشاط التأجير التمويلي من حالة التباطؤ التي سادت عام 2020 نتيجة لتأثر الأنشطة الاقتصادية بتداعيات جائحة كورونا.

أما بالنسبة لنشاط التخصيم فإنة يعد أحد الركائز الهامة لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الخصوص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل. وقد بلغت قيمة الأوراق المخصمة 20.5 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 11.3 مليار جنيه خلال عام 2020، محققة معدل نمو بلغ 81.4%. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى إقبال الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية في الحصول على ترخيص مزاولة نشاط التخصيم، وزيادة عدد شركات التخصيم، بالإضافة إلى استحداث نشاط التخصيم الاستهلاكي.

مؤشرات نشاط التمويل الاستهلاكي

يمثل التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

يعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقًا لأحكام القانون رقم (18) لسنة 2020. وقد بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح 17 مليار جنيه خلال عام 2021، مقارنة بـ 8.4 مليار جنيه خلال عام 2020، محققًا معدل نمو بلغ 102.4%.

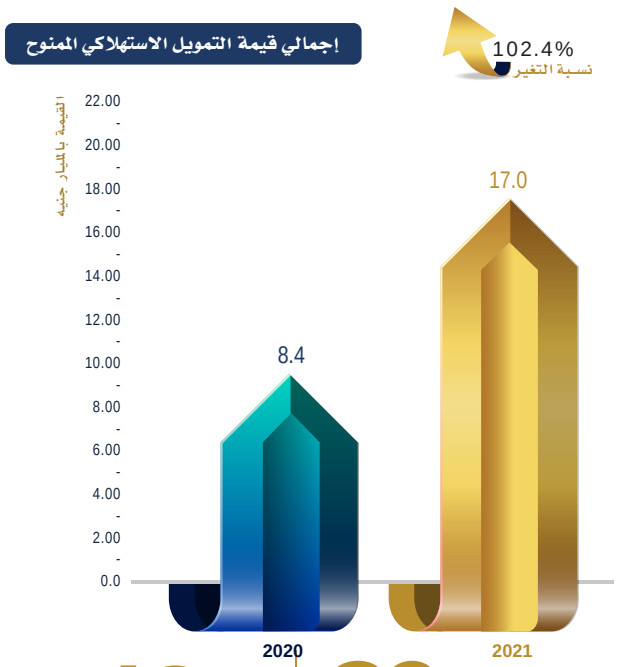

مؤشرات نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

التمويل متناهي الصغر

في إطار اهتمامها بتحقيق الشمول المالي وتمكين المرأة والشباب كأحد أهداف التنمية المستدامة، قامت الهيئة بدعم نشاط التمويل متناهي الصغر من خلال رفع كفاءة العاملين به، وكذلك توعية المجتمع بدور التمويل متناهي الصغر، بالإضافة إلى إصدار العديد من القرارات التنظيمية والرقابية التي كان لها آثار إيجابية على نتائج هذا النشاط. ومن المتوقع استمرار هذه الآثار خلال الأعوام القادمة، حيث قامت الهيئة بالسماح لجهات التمويل متناهي الصغر بممارسة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، وإصدار نظام السداد الإلكتروني في منح التمويل والتحصيل، واستخدام نظم المدفوعات من خلال التليفون المحمول. وقد أصدرت الهيئة القانون رقم (201) لسنة 2020 بشأن تعديل أحكام قانون التمويل متناهي الصغر ليشمل نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

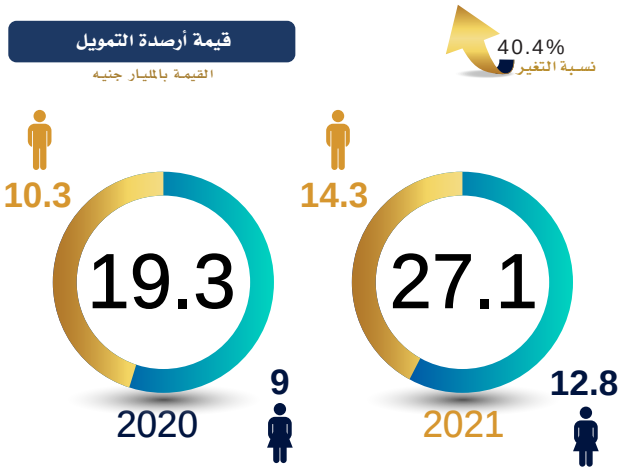

بلغت قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر 27.1 مليار جنيه في نهاية عام 2021، مقارنة بـ 19.4 مليار جنيه في نهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 40.4%.

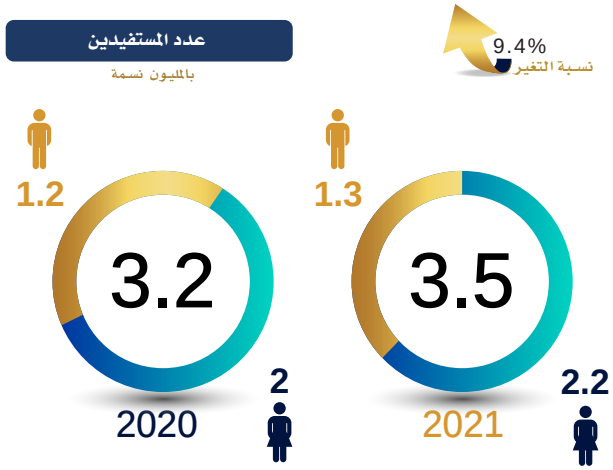

بلغ عدد المستفيدين 3.5 مليون مستفيد بنهاية عام 2021، مقارنة بـ 3.2 مليون مستفيد بنهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 9.4%.

وقد قامت جهات التمويل بزيادة تواجدها وانتشارها الجغرافي عن طريق 3156 منفذ تمويل بنهاية عام 2021 تغطي معظم مراكز ومدن الجمهورية، مقارنة بـ 2818 منفذًا بنهاية عام 2020.

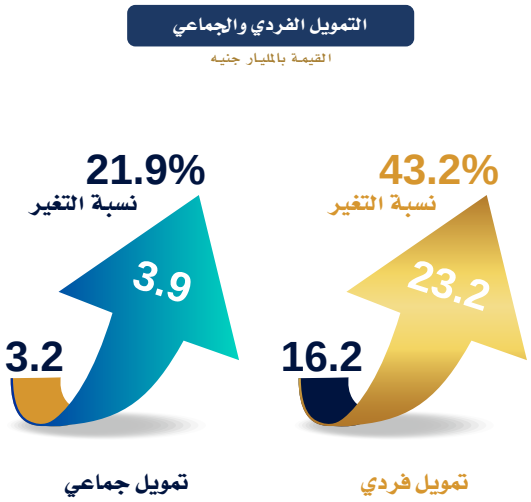

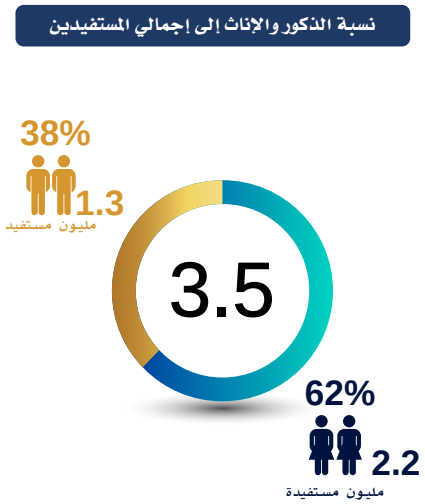

استحوذ التمويل الفردي على 23.2 مليار جنيه من جملة التمويلات البالغة 27.1 مليار جنيه بنهاية عام 2021، مقارنة بـ 16.2 مليار جنيه من جملة التمويلات البالغة 19.4 مليار جنيه بنهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 43.2%.

وأسهم قطاع التمويل متناهي الصغر في دعم المرأة بشكل ملحوظ، حيث استحوذت الإناث على 62% من إجمالي عدد المستفيدين البالغ 3.5 مليون مستفيد، وذلك بعدد 2.2 مليون مستفيد.

مؤشرات نشاط التمويل الأصغر

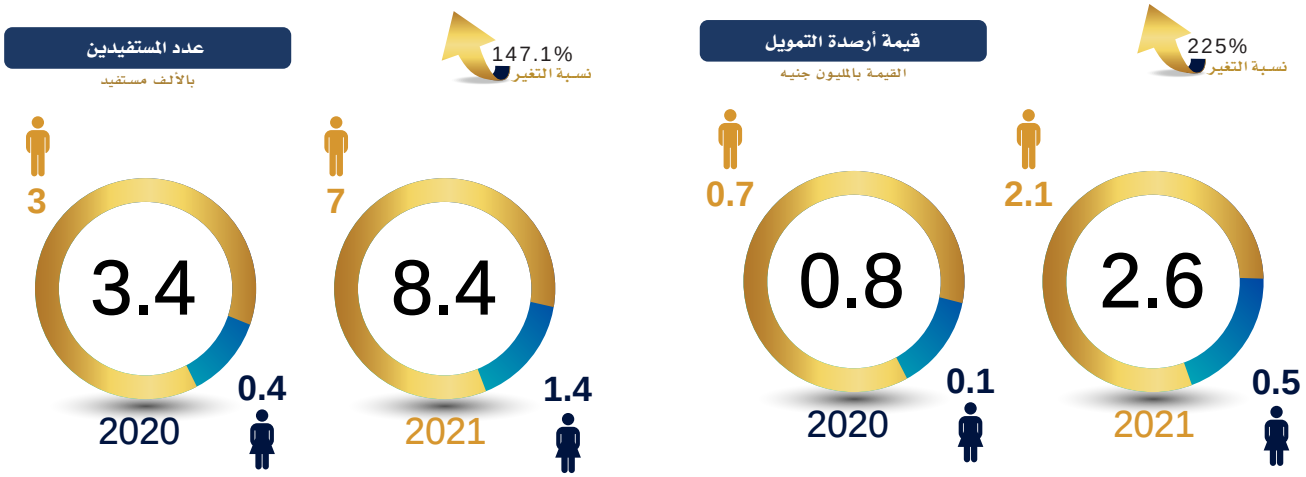

بلغت قيمة أرصدة التمويل الأصغر (Nano-Finance) 2.6 مليون جنيه في نهاية عام 2021، مقارنة بـ 0.8 مليون جنيه في نهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 225%. بينما بلغ عدد المستفيدين 8.4 ألف مستفيد بنهاية عام 2021، مقارنة بـ 3.4 ألف مستفيد بنهاية عام 2020، بمعدل نمو بلغ 147.1%.

سجل الضمانات المنقولة

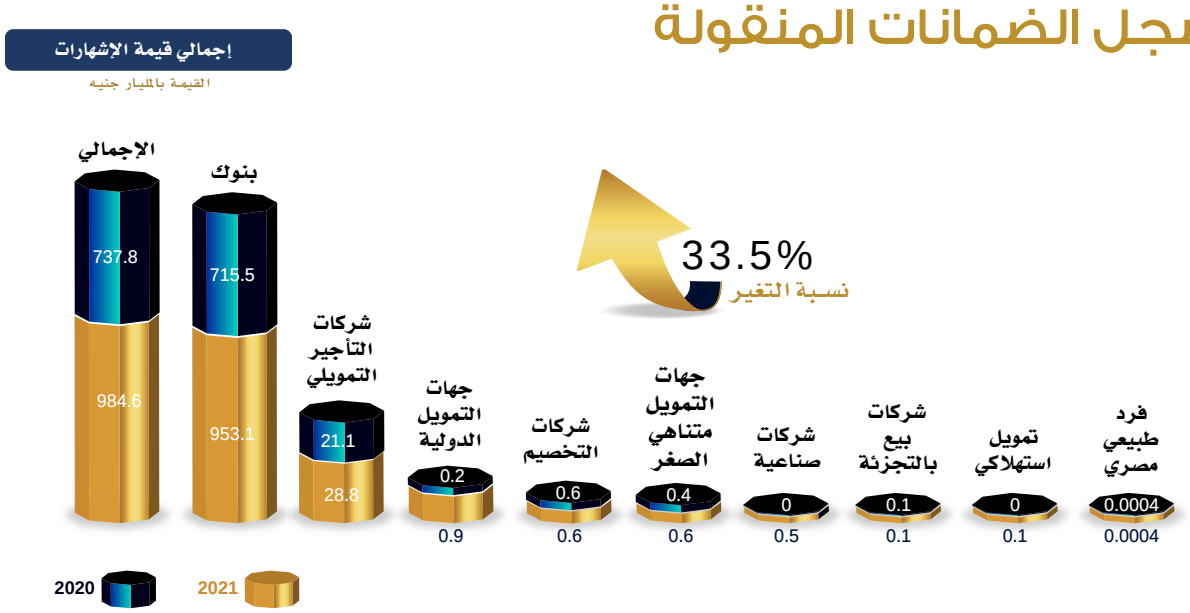

انطلاقًا من حرص الهيئة على تطوير الخدمات المالية غير المصرفية وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة وبصفة خاصة تلك التي لديها ضمانات غير ملموسة، قامت الهيئة بإنشاء السجل الإلكتروني للضمانات المنقولة. وقد تم تشغيل السجل في مارس 2018، ومنذ ذلك الحين وحتى نهاية عام 2021 بلغت قيمة الإشهارات على الأصول المنقولة 984.6 مليار جنيه وتجاوز عددها الـ 105 ألف إشهار. وبلغت الزيادة في قيمة الإشهارات حوالي 33.5% في نهاية عام 2021 مقارنة بنهاية عام 2020.

5

الشراكات الاستراتيجية

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY
الهيئة العامة للرقابة المالية

2021

يوضح الشكل التالي المنظمات الدولية التى تحظى الهيئة بالانضمام إليها

- الاتحاد العام العربي للتأمين GAIF[1].
- الاتحاد الأفرو آسيوي للتأمين وإعادة التأمين FAIR[2].
- الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين IAIS[3].
- منظمة التأمين الأفريقية AIO[4].
- منتدى الهيئات العربية للإشراف والرقابة على التأمين[5].
- المنظمة الدولية لمراقبى صناديق المعاشات IOPS[6].
- اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية UAFA[7].
- الشراكة المتوسطية لهيئات أسواق المال MPSR[8].
- المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال IOCSO[9].
- الاتحاد الدولى للعقارات FIABCI[10].
- المنتدى الدولى لجودة مراقبي الحسابات المستقلين IFIAR[11].
- المنتدى الدولى لضمان حقوق حملة وثائق التأمين[12].
- مجلس الإستقرار المالي FSB[13].
- شبكة البنوك المركزية وهيئات الرقابة المالية الهادفة للتحول إلي النظام المالي الأخضر NGFS[14].

6

الطريق نحو مزيد من الالتزامات تجاه الاستدامة

2021

الطريق نحو مزيد من الالتزامات تجاه الاستدامة

نهج الاستدامة لدى الهيئة العامة للرقابة المالية هو نهج يهدف إلى خلق قيمة طويلة الأجل من خلال التركيز على الأبعاد الاقتصادية والمجتمعية والبيئية والحوكمة، وتوطينها، ووضع الإطار المؤسسي لها بالقطاع المالي غير المصرفي، من خلال إصدار اللوائح والتشريعات المنظمة وتقديم الأدلة والتوجيهات الإرشادية بما يعزز الممارسات المستدامه بها لتصبح أكثر مرونة في التعامل مع مخاطر المناخ وأكثر تكيفًا مع الواقع العالمي الجديد. لذا، تستهدف الهيئة وضع النقاط التالية ضمن أولوياتها للمرحلة القادمة:

- ربط سياسات الاستدامة بالرقمنة والتكنولوجيا المالية Fintech.
- تعزيز دور التكنولوجيا في التصدي لمخاطر المناخ والتنبؤ بها في القطاع المالي غير المصرفي خاصة قطاع التأمين.
- الاستمرار في تشجيع الشركات على إصدار الأدوات المالية الخضراء والمستدامة.
- الاستمرار في دعم إيجاد سوق محلي للمراقبين البيئيين المحليين (مراقبي الاستدامة).
- تشجيع إنشاء صناديق استثمار خضراء بالتعاون مع المنظمات الدولية.
- التعاون مع الاتحاد المصري للتأمين في توسيع قاعدة الشمول التأميني Inclusive Insurance.
- إصدار دليل مفصل عن كيفية الكشف عن الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة.

ملحق رقم (1)

المبادرة العالمية لإعداد التقارير **GRI**.

2021

معيار المبادرة العالمية للتقارير GRI رقم ١٠٢: الإفصاحات العامة (الخيارات الأساسية) ٢٠١٦

الإفصاحات	فئة المعلومات	رقم الصفحة
	الملف التنظيمي / المعلومات الأساسية	
G102-1	اسم المؤسسة	4
G102-2	الأنشطة والعلامات التجارية والمنتجات والخدمات	4
G102-3	موقع المقر الرئيسي	5
G102-4	موقع العمليات	5
G102-5	الملكية والشكل القانوني	4
G102-6	الأسواق المستهدفة	24
G102-7	نطاق المؤسسة	59
G102-8	معلومات عن الموظفين والعمال الآخرين	59
G102-9	سلسلة الموردين	لا يمكن تطبيقه
G102-10	التغييرات المحورية في المؤسسة وسلسلة التوريد الخاصة بها	لا يمكن تطبيقه
G102-11	المبدأ أو النهج الوقائي	لا يمكن تطبيقه
G102-12	المبادرات الخارجية	19
G102-13	عضوية الجمعيات	72
	الاستراتيجية	
G102-14	بيان صانعي القرار	8-9
	الأخلاق والنزاهة	
G102-16	القيم والمبادئ والمعايير وقواعد السلوك	56
	الحوكمة	
G102-18	هيكل الحوكمة	55
G102-22	تكوين أعلى هيئة إدارة ولجانها	55-58
G102-26	دور أعلى هيئة إدارة في تحديد رسالة المنظمة وقيمها واستراتيجيتها	54
G102-30	فعالية عمليات إدارة المخاطر	56
	إشراك ذوي المصلحة	
G102-40	قائمة مجموعات أصحاب المصلحة	16-17
G102-41	اتفاقيات المفاوضة الجماعية	لا يمكن تطبيقه
G102-42	تعيين واختيار ذوي المصلحة	16-17

G102-43	نهج إشراك ذوي المصلحة	16-17
G102-44	الموضوعات الرئيسية والمخاوف المثارة	19
	إعداد التقارير	
G102-45	المؤسسات المدرجة في القوائم المالية المجمعة	58
G102-46	تحديد محتوى التقرير وحدود الموضوع	19
G102-47	قائمة الموضوعات ذات الأهمية النسبية	19
G102-48	إعادة صياغة المعلومات	لا يوجد
G102-49	التغيرات في إعداد التقارير	19
G102-50	فترة إعداد التقارير	5
G102-51	تاريخ إعداد آخر تقرير	5
G102-52	دورة إعداد التقارير	5
G102-53	نقطة الاتصال لتلقي الأسئلة الخاصة بالتقرير	5
G102-54	المعايير المرجعية لإعداد التقرير	5
G102-55	فهرس محتوى GRI	76-77
G102-56	الضمان الخارجي	

G103 نهج الإدارة 2016

تم الإبلاغ عن الإفصاحات عن نهج الإدارة في جميع الموضوعات الجوهرية من خلال القسم ذي الصلة الذي يغطي الموضوعات الجوهرية.

GRI203 الآثار الاقتصادية غير المباشرة 2016

G203-2	الآثار الاقتصادية غير المباشرة الهامة	33-36

GRI303 المياه والنفايات السائلة 2018

تعزيز الاستهلاك والإنتاج المؤسسي

G303-1	استهلاك المياه	50

GRI401 التوظيف 2018

G401-2	الحوافز المقدمة للموظفين بدوام كامل والتي لا تُقدَّم للموظفين المؤقتين أو الموظفين بدوام جزئي	60

GRI303 المياه والنفايات السائلة 2018

G405-1	تنوع هيئة الإدارة والموظفين	59
G405-2	نسبة الراتب الأساسي والأجور بين النساء والرجال	60

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

حيث نصنع المعرفة وننشرها

Where knowledge is created and disseminated

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

ملحق رقم (2)

مؤشرات أداء الهيئة العامة للرقابة المالية الخاصة بالإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة **ESG**.

2021

مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG) - المرحلة الأولى

مؤشرات قياس الأداء (ESG)	الإجراء المتخذ	المعايير العالمية المتوافقة مع الإفصاح	الإجابة		التعليق أو التوضيح	الأهداف المتوافقة مع الإفصاح (SDGs)
			نعم	لا		
الإفصاحات البيئية						
العمليات والرقابة البيئية	هل وضعت الشركة أي سياسة بيئية و/أو اجتماعية أو سياسة استدامة رسمية؟	GRI: 102-19, 102-20, 102-29, 102-30, 102-31	✓		تتضمن الاستراتيجية الرسمية للهيئة في محورها الثاني تعميق مستويات الاستدامة داخل الهيئة كمؤسسة، بجانب وجود سلسلة من الممارسات المستدامة على المستوى الداخلي، كما تعمل الهيئة على تعميق مستويات الاستدامة على مستوى مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي ككل من خلال إصدار القرارات التنظيمية والتوجيهات والكتب الدورية.	
	هل هذه السياسة نابعة من داخل الشركة أم مستمدة من سياسات وطنية أو عالمية؟		✓		سياسة داخلية تم وضعها من قبل مجلس إدارة الهيئة ولكنها مبنية على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 ورؤية مصر 2030	١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
	هل تقوم الشركة بتحديد وتقييم المخاطر البيئية والمجتمعية الناشئة عن نشاطها الاقتصادي؟	GRI: 103-2 (راجع أيضًا GRI 301-308 للمعايير ذات الصلة بالموضوع)	✗		الهيئة جهة رقابية ولا تؤدي نشاطات اقتصادية تزيد من المخاطر البيئية والمجتمعية، ولكن تقوم الهيئة بتقييم قرارتها ضمن بعض الاعتبارات ومن ضمنها موافقتها لمبادئ الاستدامة.	١٣ العمل المناخي
	هل تتبنى الشركة سياسات محددة معنية بتدوير المخلفات/ استهلاك المياه / الطاقة؟		✓		تم التعاقد مع شركة معنية بتدوير المخلفات وتم التخلص من الخردة والورق، كما أن الهيئة بصدد التعاقد مع شركة للتخلص من المخلفات اليومية بشكل دوري. كما قامت الهيئة بتركيب نظام لتوفير المياه في كافة مرافقها. وتطبق الهيئة سياسة ترشيد استهلاك الكهرباء من خلال سياسة إحلال الأجهزة ووحدات الإضاءة بأخرى منخفضة استهلاك الكهرباء ووضع أجهزة استشعار لقطع التيار حال عدم تواجد أشخاص.	

مؤشرات قياس الأداء (ESG)	الإجراء المتخذ	المعايير العالمية المتوافقة مع الإفصاح	الإجابة		التعليق أو التوضيح	الأهداف المتوافقة مع الإفصاح (SDGs)
			نعم	لا		
العمليات والرقابة البيئية	هل تحدد الشركة أي أهداف تتعلق بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة / غازات الاحتباس الحراري؟ إذا كانت الإجابة نعم، يرجى التوضيح.	GRI: 102-19, 102-20, 102-29, 102-30, 102-31 GRI: 103-2 (راجع أيضًا GRI 301-308 للمعايير ذات الصلة بالموضوع)		✗	تقوم الهيئة حاليًا من خلال الإدارة الهندسية بتحديد تلك الأهداف وتقييمها في ضوء أن الهيئة لا تمارس أي نشاط اقتصادي ومن ثم تحديد مدى الجدوى لقياس البصمة الكربونية. ولكن الهيئة تقوم ببعض الممارسات والتي من شأنها تقليل الانبعاثات منها تثبيت درجة حرارة التكييف على درجة حرارة 24 للمحافظة على خفض استهلاك الطاقة الكهربائية وبالتالي تقليل نسبة الانبعاثات.	١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان ١٣ العمل المناخي
	هل لدى الإدارة أي نظام / شهادة فيما يتعلق بالممارسات البيئية (شهادة ISO 14001)؟ إذا كانت الإجابة نعم، يرجى التوضيح.			✗	لم تبدأ الهيئة التواصل مع الجهات المعنية بمنح الشهادة بعد.	
انبعاثات الكربون	هل تقوم الشركة بحساب إجمالي نسبة انبعاثات الكربون سنويا؟ إذا كانت الإجابة نعم، يرجى التوضيح بالأطنان المترية.	GRI: 305-1, 305-2, 305-3		✗	الإدارة الهندسية بالهيئة بصدد دراسة التعاقد مع خبير بيئي معتمد لقياس بصمتها الكربونية ووضع أهدافها المتعلقة بتقليل الانبعاثات بناء على تلك القياسات.	١٣ العمل المناخي
استخدام مصادر الطاقة وتنوعها	هل تقوم الشركة بحساب إجمالي حجم الطاقة المستهلكة بشكل مباشر سنويا؟	GRI: 302-1, 302-2	✓		يتم حساب الطاقة المستهلكة لكلا من الطاقة الكهربية والتبريدية عن طريق عدادات تم تركيبها على خطوط التغذية الخاصة بكل نوع.	١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
	هل تقوم الشركة بحساب نسبة استهلاك الطاقة حسب نوع مصدر التوليد سنويا؟			✗	لا يوجد مصادر بالهيئة لتوليد الكهرباء ويتم التغذية من الطاقة التي توفرها الحكومة المصرية، إلا أن الهيئة بصدد دراسة تنويع مصادر الطاقة من خلال تركيب لوحات الطاقة الشمسية.	٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد
	هل تقوم الشركة بحساب نسبة الطاقة التي تم توفيرها سنويا إن وجدت؟			✗	تعمل الهيئة على وضع سياسة من شانها تقليل استهلاك الطاقة وبالتالي حساب النسبة التي تم توفيرها.	

مؤشرات قياس الأداء (ESG)	الإجراء المتخذ	المعايير العالمية المتوافقة مع الإفصاح	الإجابة		التعليق أو التوضيح	الأهداف المتوافقة مع الإفصاح (SDGs)
			نعم	لا		
إستخدام المياه	هل تقوم الشركة بحساب إجمالي كمية المياه المستهلكة سنويا؟	GRI: 303-5	✓		لا تقوم الهيئة بتدوير المياه المستهلكة حتى الآن ولكن ستقوم الهيئة بدراسة جدوى تدوير المياه.	
	هل تقوم الشركة بحساب إجمالي كمية المياه المعاد تدويرها والمعالجة سنويا، (إن وجد)؟			✗	تقوم الهيئة بالتعاقد مع شركة لإعادة تدوير المخلفات والخردة ولا تقوم الهيئة بحسابها داخليا.	
إدارة المخلفات	هل تقوم الشركة بحساب إجمالي حجم المخلفات المنتجة أو المعاد تدويرها أو التي تم معالجتها حسب النوع والوزن سنويا؟	GRI 306-3, 306-4, 306-5	✓		تقوم الهيئة ممثلة في الإدارة المركزية للشئون الإدارية بحصر وحساب حجم المخلفات التي يتم إعادة تدويرها حسب النوع والوزن سنويا حيث تتعاقد الهيئة مع شركات لإعادة تدوير المخلفات والخردة والورق وخلافه	
الإفصاحات المجتمعية						
التنوع بين الجنسين ونسبة الأجور	هل تقوم الشركة بالإفصاح عن عدد الموظفين والموظفات بحسب نوع التوظيف (عمالة مؤقتة أو دائمة)؟	GRI 102-8, 405-1 :GRI 405-2	✓		تقوم الهيئة بالإفصاح عن عدد الموظفين والموظفات بحسب نوع التوظيف في تقرير الاستدامة السنوي لها كل عام.	
	هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية لإجمالي عدد الموظفين من الذكور والإناث؟		✓		تقوم الهيئة بالإفصاح عن النسبة المئوية بناء على النوع في تقرير الاستدامة السنوي لها كل عام.	
	هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية للمناصب التي يشغلها الذكور والإناث (الخاصة بوظائف المبتدئين -المستوى المتوسط)؟		✓		تقوم الهيئة بالإفصاح عن النسبة المئوية في تقرير الاستدامة السنوي لها كل عام.	

مؤشرات قياس الأداء (ESG)	الإجراء المتخذ	المعايير العالمية المتوافقة مع الإفصاح	الإجابة		التعليق أو التوضيح	الأهداف المتوافقة مع الإفصاح (SDGs)
			نعم	لا		
التنوع بين الجنسين ونسبة الأجور	هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية للمناصب التي يشغلها الذكور والإناث (الخاصة بالوظائف العليا والتنفيذية)؟		✓		تقوم الهيئة بالإفصاح عن النسبة المئوية في تقرير الاستدامة السنوي لها كل عام.	٥ المساواة بين الجنسين
	هل تقوم الشركة بالإفصاح عن نسبة متوسط الأجور للذكور مقارنة بنسبة متوسط الأجور للإناث؟		✓		بموجب الدستور المصري وقانون العمل ولائحة الموارد البشرية للهيئة لا يوجد تفرقة في نسب متوسط الأجور بين الذكور والإناث.	١٠ الحد من أوجه عدم المساواة
معدل دوران العاملين	هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين الدائمين على أساس سنوي؟	GRI 401-1b	✓		تقوم الهيئة بالإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين الدائمين على أساس سنوي بتقرير الاستدامة السنوي.	
	هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين المؤقتين على أساس سنوي؟			✗	لا يوجد بالهيئة عمالة مؤقتة ونستخدم سياسة التعهيد في المهام التي تطلب عمالة مؤقتة.	١٠ الحد من أوجه عدم المساواة ٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد
	هل تقوم الشركة بالإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين بعقود و/أو المستشارين على أساس سنوي؟		✓		تقوم الهيئة بالإفصاح عن النسبة المئوية لمعدل دوران العاملين بعقود و/ أو المستشارين على أساس سنوي بتقرير الاستدامة السنوي.	

مؤشرات قياس الأداء (ESG)	الإجراء المتخذ	المعايير العالمية المتوافقة مع الإفصاح	الإجابة		التعليق أو التوضيح	الأهداف المتوافقة مع الإفصاح (SDGs)
			نعم	لا		
عدم التمييز	هل تتبني الشركة سياسة تجريم التحرش الجنسي و / أو سياسة عدم التمييز على أي أساس عرقي أو ديني أو على أساس الجنس؟	GRI: 103-2 (راجع أيضًا GRI 406: قواعد عدم التمييز (2016	✓		تتبني الهيئة سياسة صارمة ضد التمييز بكافة أشكاله وخصوصا التمييز والتحرش الجنسي، وكانت الهيئة في طليعة المؤسسات التي وقعت على الميثاق الأخلاقي لمنع التحرش والذي أعده كل من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والمجلس القومي للمرأة ومنتدى الخمسين سيدة الأكثر تأثيرا، كما دعت الهيئة الشركات الخاضعة لرقابتها بالتوقيع كذلك على الميثاق وقدمت ندوات تعريفية بالتعاون مع الجهات المعنية للتعريف بالميثاق.	٥ المساواة بين الجنسين
المعايير العالمية للصحة والسلامة	هل تتبع الشركة سياسة للصحة المهنية و / أو سياسة خاصة بالمعايير العالمية للصحة والسلامة (مثل معايير العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنية الخاصة بمنظمة العمل الدولي)؟	GRI 103-2	✓		يوجد سياسة واضحة للصحة المهنية والسلامة منها انتشار وحدات طفايات الحريق بالمبنى ووجود خطط إخلاء وتم تدريب العاملين وخاصة الإدارة العامة للأمن عليها.	٣ الصحة الجيدة والرفاه
	ما هو عدد ضحايا الحوادث إن وجد؟				غير قابل للتطبيق	
	ما هو عدد ساعات التدريب المتعلقة بالقضايا البيئية والمجتمعية وقضايا الصحة والسلامة المهنية للموظفين؟		✓		تم عمل برنامج مكثف لكافة العاملين بالهيئة وكذلك الخدمات المعاونة على القضايا البيئية والمجتمعية في 2019 في أكثر من 40 ساعة تدريبية، وتم التوقف في 2020 بسبب ظروف الوباء العالمي، ويتم حاليا الإعداد لخطة التدريب السنوية للعاملين بالهيئة. كما تم تدريب أعضاء الإدارة العامة للأمن وبعض العاملين بالشئون الإدارية على قضايا الصحة والسلامة المهنية بالتعاون مع مؤسسات متخصصة.	

مؤشرات قياس الأداء (ESG)	الإجراء المتخذ	المعايير العالمية المتوافقة مع الإفصاح	الإجابة: نعم	الإجابة: لا	التعليق أو التوضيح	الأهداف المتوافقة مع الإفصاح (SDGs)
الأطفال والعمالة الجبرية	هل تتبع الشركة سياسة تحريم عمالة الأطفال و / أو العمالة الجبرية؟	GRI: 103-2 راجع أيضًا GRI 408 GRI 409 GRI 414	✓		الهيئة ملتزمة تماما بتجريم عمالة الأطفال والعمالة الجبرية بما يتوافق مع القانون المصري بهذا الشأن.	٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد
	إذا كانت الإجابة نعم، هل تنطبق تلك السياسة على الموردين والبائعين المتعاملين مع الشركة؟		✓		الهيئة كجهة حكومية تتعامل مع موردين محليين يخضعون لذات القوانين المصرية، كما أن الهيئة في طور إعداد مدونة سلوكيات الموردين لتكون دليلا إرشاديا للموردين المتعاملين مع الهيئة وللسلوكيات المقبولة من طرفها.	
حقوق العمال	بالإضافة إلى متطلبات قانون العمل المصري، هل تتبع الشركة قوانين ومعايير منظمة العمل الدولية أو أي أطر عمل أو معايير أو قوانين دولية أخرى متعلقة بحقوق العمال؟	GRI 103-2 (راجع أيضًا GRI 412 : تقييم حقوق الإنسان 2016 و GRI 414: التقييم الاجتماعي للموردين (2016	✓		كمؤسسة حكومية فالهيئة ملتزمة بالقانون المصري بهذا الشأن. مع العلم أن الهيئة أيضا ملتزمة بالسياسات المتعلقة بحقوق العمال المنصوص عليها بالميثاق العالمي للأمم المتحدة .UNGC	٤ التعليم الجيد ١٠ الحد من أوجه عدم المساواة ١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية
	إذا كانت الإجابة نعم، يرجى التوضيح هل تشمل تلك السياسة الموردين والبائعين المتعاملين مع الشركة؟		✓		تتحقق الهيئة من سياسة مورديها الخاصة بحقوق العمال وعدم مخالفتها لقوانين العمل المصرية، كما أن الهيئة في طور إعداد مدونة سلوكيات الموردين لتكون دليلا إرشاديا للموردين المتعاملين مع الهيئة وللسلوكيات المقبولة من طرف الهيئة.	

مؤشرات قياس الأداء (ESG)	الإجراء المتخذ	المعايير العالمية المتوافقة مع الإفصاح	الإجابة		التعليق أو التوضيح	الأهداف المتوافقة مع الإفصاح (SDGs)
			نعم	لا		
تنوع مجلس الإدارة	هل تفصح الشركة عن العدد والنسبة المئوية لرؤساء اللجان التي يشغلها الذكور والإناث؟	GRI :405 التنوع وتكافؤ الفرص 2016	✓		يتم نشر العدد والنسبة المئوية بتقرير الاستدامة السنوي للهيئة	
	هل تفصح الشركة عن العدد والنسبة المئوية لرؤساء اللجان التي يشغلها الذكور والإناث؟		✓		يتم نشر العدد والنسبة المئوية بتقرير الاستدامة السنوي للهيئة	
الرشوة / مكافحة الفساد	هل تصدر الشركة أي قرارات متعلقة بمكافحة الرشوة / الفساد وتتبعها؟	GRI : 102 الإفصاحات العامة عام 2016 GRI 103: قواعد الإدارة عام 2016	✓		تتبع الهيئة القوانين المصرية المتعلقة بمكافحة الفساد والرشوة والمنصوص عليها في قانون العقوبات المصري، كما تتطرق لائحة شؤون العاملين وميثاق شرف العاملين لعدة بنود متعلقة بتجريم الرشوة والممارسات الفاسدة.	
السلوك الأخلاقي وميثاق الشرف	هل تصدر الشركة قواعد السلوك الأخلاقي وميثاق الشرف وتتبعها Code of ethics / Conduct؟	GRI: 102 الإفصاحات العامة عام 2016 GRI: 103 قواعد الإدارة عام 2016*	✓		لدى الهيئة ميثاق للشرف والأخلاق يتم الإعلان عنه سنويا بتقرير الاستدامة السنوي للهيئة وتم رفعه على الموقع الالكتروني الرسمي للهيئة.	
خصوصية البيانات	بالإضافة إلى متطلبات قانون حماية البيانات الشخصية وقانون حماية المستهلك المصري، هل تتبع الشركة أي أطر عمل أو قواعد أو توصيات دولية أخرى بشأن خصوصية البيانات؟ إذا كانت الإجابة نعم، يرجى التوضيح.	GRI: 103 قواعد الإدارة عام 2016	✓		على المستوي الداخلي: تتبع الهيئة القوانين المصرية المتعلقة بحماية البيانات والمنصوص عليها في قانون 151 لسنة 2020 المتعلق بحماية البيانات الشخصية المصري، كما تتطرق لائحة شؤون العاملين وميثاق شرف العاملين لعدة فقرات متعلقة بحماية البيانات الخاصة بالشركات المتعاملة مع الهيئة. أما على المستوي الخارجي فتقوم الهيئة بتطبيق القانون المختص بتنظيم السوق المالي غير المصرفي وتلزم الشركات الخاضعة لرقابتها في كافة الأسواق بتطبيق قواعد السرية المنصوص عليها بالقانون المنظم لكل نشاط.	

مؤشرات قياس الأداء (ESG)	الإجراء المتخذ	المعايير العالمية المتوافقة مع الإفصاح	الإجابة		التعليق أو التوضيح	الأهداف المتوافقة مع الإفصاح (SDGs)
			نعم	لا		
الإبلاغ عن ممارسات الاستدامة والإفصاح عنها	هل تصدر الشركة تقارير GRI-CDP-SASB-IIRC-UNGC أو أي تقارير آخري من تقارير الاستدامة؟		✓		تصدر الهيئة تقرير الاستدامة السنوي بنسختيه العربية والانجليزية والمعد طبقا لمبادئ GRI و UNGC وتقوم الهيئة بتقديمه إلى UNGC بشكل سنوي.	
	هل تسعى الشركة إلى تحقيق أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)؟		✓		تتبني الهيئة أربعة أهداف رئيسية من أهداف التنمية المستدامة كأهداف ذات أولوية وهم الهدف رقم 5: المساواة بين الجنسين، والهدف رقم 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المستدامان، والهدف 13: العمل المناخي.	
	هل تحدد الشركة هذه الأهداف وتقوم بالإبلاغ عن التقدم المحرز في إطار أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؟		✓		يتناول تقرير الاستدامة للهيئة اهم إنجازات الهيئة السنوية ويتم ربطها بالأربعة أهداف ذات الأولوية.	٣ الصحة الجيدة والرفاه
	هل أعلنت الشركة التزامها بوضوح تجاه معايير المسؤولية المجتمعية للشركات؟		✓		قامت الهيئة بإنشاء لجنة داخلية بشأن المسؤولية المجتمعية، واللجنة في طور إعداد استراتيجيتها للتنمية المجتمعية.	١٠ الحد من أوجه عدم المساواة
	هل تتبني الشركة سياسة / مبدأ صريح وواضح بشأن الاستثمار المجتمعي؟		✓		لدى الهيئة إدارة متخصصة بحماية ودعم المستثمرين والتي من أهم أدوارها نشر الوعي حول الاستثمار ومحو الامية المالية. كما تعمل الهيئة على صياغة مقترحا متكاملا لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية 2022 – 2027.	
	هل تشارك الشركة في مبادرات القطاعين العام والخاص المعنية بتنمية المجتمع؟		✓		تقدم الهيئة تبرعات ومساهمات بشكل دوري للمبادرات الخاصة بتنمية المجتمع من حساباتها الخاصة كما وضعت الهيئة آلية للتصرف في أرصدة الفوائض غير الموزعة بشركات التأمين التكافلي لتصرف على أوجه الخير. كما تقوم الهيئة بالمشاركة الفعالة مع القطاع الخاص في دعم تعليم الشباب الجامعي حول كيفية التداول بالبورصة.	

مؤشرات قياس الأداء (ESG)	الإجراء المتخذ	المعايير العالمية المتوافقة مع الإفصاح	الإجابة		التعليق أو التوضيح	الأهداف المتوافقة مع الإفصاح (SDGs)
			نعم	لا		
الضمانات الخارجية	هل يتم مراجعة الإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) الصادرة عن الشركة من قبل طرف ثالث مستقل؟	GRI: 102 الإفصاحات العامة عام 2016		⊗	تدرس الهيئة الحصول على اعتماد GRI لتقارير الاستدامة السنوية.	

الهيئة العامة للرقابة المالية

FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

10 YEARS+ ANNIVERSARY

80 YEARS+ SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز

مجمع المعرفة للثقافة المالية

FINANCIAL LITERACY KNOWLEDGE HUB

حيث نصنع المعرفة وننشرها

Where knowledge is created and disseminated

تقرير الاستدامة السنوي للهيئة العامة للرقابة المالية

FRA sustainability annual report

2021

10 YEARS+ ANNIVERSARY

80 YEARS+ SERVING THE ECONOMY SINCE 1939

Building Bridges not Walls

نبنى الجسور لا الحواجز